صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

العدد إثنان وستون
آذار ٢٠١٢م / ربيع ثاني - جمادى أول ١٤٣٣هـ

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال - تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

حكمة العدد

لو سكت الجاهل ما اختلف الناس

الامام علي«ع»

«شيوع مذهب الفساد واستفراس ثعالبه»

٥٧ مليون مواطن عربي أمي رقم كارثي في أمة هي أمة اقرأ

أمين عام حزب اللّه: ١٨ الى ٢٠ مليون عربي عاطل عن العمل

ومصلحة الحكومات العربية ان يبقى هم المواطن التفكير في لقمة الخبز وان لا يفكر في القضايا القومية والقضية الفلسطينية»

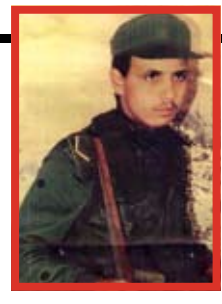

وصية الشهيد عمران كيلاني المقدمي

الافتتاحية

شيوع مذهب الفساد واستفراس ثعالبه

﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون﴾ سورة الروم آية ٤١

– آية قرآنية كريمة تعبّر عن واقع الحال التي وصلت إليه الأمور، فأينما تولوا وجوهكم في لبنان ثمة فساد مستشر أفقياً وعاموديا، ولا شيء آمن. فهل تفعل قرارات الحكومة فعلها في ملف فساد الغذاء وغيره؟ فالشعب يريد من الحكومة أن تحكم.

لقد راجت في الآونة الأخيرة فتوحات على معاقل الفساد، في طول البلاد وعرضها، لم يُستثن منها سلعة:"لحوم، أسماك، حليب أطفال، معلبات، حبوب، سكاكر، شوكولا، أجبان وألبان ...الخ"،"مؤسسات رسمية وخاصة، مستودعات تخزين كالمقابر، دكاكين، ملاحم جزارين ومسالخ دموية، مستشفيات، مطاعم، فنادق، تجار موت، باعة جهلة، مستوردو سموم غذائية، سياسيون بلا رحمة، نقابات عاجزة، اعتراضات وإضرابات مصلحيه، مطالب فئوية، والقائمة تطول".

أمام هذا الواقع المزري، فقد القانون معناه، وباتت شريعة الغاب هي الحاكمة، فهل تستعيد الحكومة حكمها وسيادتها في هذا الملف، وهو ما يأمله الناس، والحكومة مدعوة الى الحكم، وانفاذ القانون وبسط السلطة وقطع الطريق على التحايل والتلوّن والنطنطة والسمسرة (لحس الإصبع) والكذب والتباكي على المال العام، وقد غدا كل ذلك من سمات السياسي المحنّك، والتاجر ـ النقابي، والنقابي التاجر، والحكومات المتعاقبة وهلم جرا..

الحكومة مدعوة الى الحكم وبسط السلطة، ولكن ليس على شاكلة القرارات في بعض الملفات والتي من باب التذكير ليس إلّا نذكر بعضها:

–أقرّ ت الحكومة والمجلس النيابي بدل ردّيات البنزين، عوضاً عن معالجة جذرية لتنظيم النقل العام، ورسم سياسة تنافسية واضحة لاستيراد المحروقات، يرحم بها العباد والبلاد، فكانت بذلك سياسة الترقيع وهدر المال العام بلا طائل، وشرعنة مفهوم السرقة المنظمة.

–ناقشت الحكومة ووزارة الطاقة وتوافقتا، على أهمية مشروع استئجار البواخر لتوليد الطاقة الكهربائية، وأجريت المناقصات، وعندما حان موعد التنفيذ، لاحت خاطرة بناء معملي الكهرباء بكلفة أقل وبديمومة طويلة، ينعم خلالها لبنان بكهرباء ٢٤/٢٤، لكن دونها بعض الصعاب منها عدم اكتمال الفكرة، ولا تفاصيل واضحة، والمشروع غير منجز، ووعد بصيف بلا كهرباء، ولا أحد يتحدّث عن المشروع المقدّم من إيران بكلفة أقل ووقت أقل، وكهرباء للجميع، مع مشكلة واحدة فقط، أن لا إمكانية للسمسرة والمحاسيب.

–أقرّت الحكومة بعد صراع طويل، زيادة على الأجور وتثبيت بدل النقل من خارج الأجر، مع أخذ بالاعتبار مكاسب بعض النقابيين، وأرباح بعض الاقتصاديين، فمزجت المكاسب مع الأرباح، وأضافت بعض الاقتصادي على بعض النقابي، وجاءت النتيجة شافية للطرفين، وعوارض جانبية على العامل المبتور.

–استيقظ اللبنانيون على حملة تنظيف للفساد في المواد الغذائية كافة، تقوم بها جهات مسؤولة، وانكشفت فضائح مخيفة، وكم كان المواطن عبيطا، وهو يتناول السموم يومياً، وعلى مدى سنوات مجهولة، والغريب أن السلع انكشفت بقدرة قادر، أما التجار المقامرون فقد تبخّروا و لم يُحاكم منهم أحدا، وقد لا يُحاكم، وستُدوّن المحاضر باسم مجهول، لتدخّل من هنا ودعم من هناك، من أهل الساسة والسلطة والقوى.

–إضراب واعتصام من كل حدب وصوب، في أوانه وفي غير أوانه (كالجراد)، تارة تحت عنوان رفع تعرفة النقل أو الرديّات، وما إدراك ما الردّيات، أما مطلب (منافسة عادلة على استيراد المحروقات) فلا مصلحة للبعض فيه، وتبيّن أن إحدى شركات النقل رفعت تعرفتها بناء على دعم من مسؤول حكومي كبير، وعادت عنها بناء لطلبه بعد أن تفاقمت الأمور. محطات محروقات تهدد بالإضراب، مستشفيات تهدد بالإضراب، أفران تهدد بالإضراب، مؤسسات مستقلة تهدد بالإضراب، أساتذة ومدارس يهددون بالإضراب، والسبب أنه عندما يعشش الفساد بالجسد من رأسه إلى قدميه، يسهل للثعالب نهشه.

شيوع مذهب الفساد في العقول والقلوب والنفوس والسلوك، وانتشار للفوضى العارمة، وسيطرة المافيات والعصابات والابتزاز، وفساد في العلاقات الاجتماعية، وفساد في بعض الجامعات ومحيطها، وفساد في الوزارات والتوابع، كمجلس الإنماء والاعمار ومراكز الضمان..، حتى ملف التعيينات دخل بازار الفساد، الاتصالات يتنازعها الفساد..

على الحكومة أن تعي واجباتها ومسؤولياتها الوطنية الكبرى، وعليها أن تبسط سلطتها وتحكم وتكافح الفساد اينما وجد، وبامكانها أن تفعل، بل واجبها أن تفعل أمام الله والوطن والمواطن.

الفهرس

السنة ٧ والعامل مداد حروفها

تتابع صدى النقابات في عددها الثاني والستون عهدها مع القارىء المهتم وتقدم له الخبر والتحليل في ساحة اهتمامه متوخية بيان الواقع وصدى الكلمة والعامل مداد حروفها.

صدى النقابات

شهرية نقابية داخلية تعنى بشؤون العمل والعمال. تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

٤ السيد حسن نصرالله: ٥٧ مليون مواطن عربي أمّي رقم كارثي في أمة هي أمة اقرأ

حدث الشهر

٦ اكتشاف حالات الفساد هو استثناء فيما القاعدة هي الفوضى

٧ لبنان متخم بالادوية المنتهية او الممددة الصلاحية

٨ هل يبقى قانون حماية المستهلك حبراً على ورق؟

أنشطة وأخبار نقابية

١٠ لقاء قيادتي حركة أمل وحزب الله النقابيتان

١١ ورشة تدريبية لحركة أمل في إقليم الجنوب

١٢ نقابيون يسائلون قيادة الاتحاد العمالي العام عن جملة مطالب عمالية

١٣ التجارة السامة في المواد الغذائية جرأة في استباحة حرمات الأنفس والأرواح

١٤ اتحاد الوفاء لنقابات العمال و المستخدمين في لبنان المحروقات في لبنان تحرق الوطن اذا تم التلاعب بها في السوق

١٦ نقابة اصحاب المؤسات والمحال التجارية تشكر الداعمين لنشاطها

١٧ نقابة عمال بلديات بعلبك - الهرمل لتثبيت العمال المياومين في جميع البلديات

١٧ إنتخابات نقابية

أخبار نقابية متفرقة

١٨ اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان: المطلب الأساس تحديد سقف لسعر صفيحتي البنزين بـ ٢٥ الف ليرة والمازوت بـ ٢٠ الف ليرة

٢٠ وزيرا الصحة والعمل يرعيان صيغة حل تستكمل في مجلس الوزراء والمستشفيات تعود لاستقبال مرضى الضمان

ركن المزارعين

٢١ نقابة العمال الزراعيين في لبنان: إعادة دعم زراعة الشمندر مطلب لجميع المزارعينرد تعاونية الشمندر على نقابات «المستقبل»

٢٣ مواعيد وشروط استثمار وتصدير الزعتر والقصعين

٢٤ الحكومة ستخصص ١٨٢ مليارا لدعم تطوير زراعة الأعلاف

قطاع النفط

٢٦ باسيل على موقفه: أي زيادة على المواطنين لصالح الشركات والتجّار لن تحصل

٢٧ العرض الإيراني: ٢٤ ساعة كهرباء خلال سنتين بكلفة ٩٠٠ مليون دولار

ركن السائقين

٢٨ اتحادات النقل البري تنفي حصول اتفاق مع العريضي حول تعرفة نقل جديدة

٣٠ امل أن تكون محطة ١٩ نيسان محطة تضامنية جدية وفاعلة

تحقيق العدد

٣١ اجراء وعمال مكتومون و٥٠ الف اجير في لبنان لا تُسدد اشتراكاتهم للضمان

ألف ياء النقابات

٣٢ البطالة ... دولة العجز أقوى من المجتمع

ألف ياء الاقتصاد

٣٣ هل يولد نظام عالمي جديد؟

ندوات ومؤتمرات

٣٤ هل يولد نظام عالمي جديد؟

أخبار نقابية عربية

٣٦ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي سنة ٢٠١٢ سنة إرساء عقد إجتماعي جديد

٣٧ قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية ومعيار لعداوة وصداقة الأمة

عيون على العدو

٣٨ السؤال الأصعب منذ ١٩٤٨.. هل نواجهه تهديد وجودي

ثقافة إسلامية

٣٩ ولادة العقيلة زينب عليها السلام

عنوان الغلاف

٥٧ مليون مواطن عربي أمّي رقم كارثي في أمة هي أمة اقرأ

أمين عام حزب اللّه: ١٨ الى ٢٠ مليون عربي عاطل عن العمل ومصلحة الحكومات العربية ان يبقى هم المواطن التفكير في لقمة الخبز وان لا يفكر في القضايا القومية والقضية الفلسطينية"

خلال كلمته التي القاها أمام الخريجين والخريجات في دورات جمعية النور لتعليم القراءة والكتابة أثنى سماحة أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله على الدور الذي تقوم به جمعية النور شاكراً الإخوة والأخوات في الجمعية المجاهدة والمقاومة التي هي موقع من مواقع العمل والفعل والمشروع المقاوم. وشكر سماحته جميع العاملين الذين لهم الفضل في إنجاز العدد الكبير من الدورات التعليمية حتى الآن كما شكر الطلاب والطالبات على التحاقهم بهذا النوع من الدورات التعليمية وتصميمهم على الانتقال من حالة الأمية الى الخطوات الاولى على طريق المعرفة والعلم، وثباتهم في كل المراحل.

وتحدث سماحته أن "جميع الأديان السماوية أكّدت على أهمية طلب العلم والمعرفة وقد ورد في أحاديث شريفة أنها فريضة وهناك من يتحدث في العصر الحديث عن إلزامية التعليم"، مشيراً إلى "أن نتيجتها هو أن لا يبقى أي أمي".

واعتبر السيد نصر الله "ان الخطوة الأولى في طلب العلم والتعلم هو محو الأمية ومن نعم الله سبحانه وتعالى ومن اعظمها هو العقل حيث اعطاه الله قدرة التفكير والتحليل والاستنتاج وبالتالي تركيب سلوكه واخلاقه على ضوء هذه النتائج والله مكّن الانسان من أن يتلقى المعلومات من خلال السمع والبصر والإمكانات المتاحة".

وتابع السيد نصر الله "الخط الثاني تشجيع الأميين على الالتحاق بالدورات مؤكداً انه يجب ان لا نخجل وان نقدم على الموضوع بكل شجاعة وفخر وان لا نستسلم. وهذا الخط يحتاج الى جهد جماعي والى تحريض هذه المجموعة بكل الوسائل المتاحة واي طريقة حلال ومشروعة لتحريض هذه المجموعة يجب أن تستخدم. وقال يجب ان نحقق هذا الهدف في اقرب وقت ممكن فهذا ليس من الاهداف بعيدة الامد في ظل وجود تكاتف وطني. وقال سماحته "التضحيات لتحقيق هذا الموضوع هي أسهل بكثير من التضحيات لتحقيق أهداف أخرى لكن الأمر يحتاج الى جهد".

وتوقف السيد نصر الله عند ظاهرة الامية في العالم العربي مشيراً الى أرقام مذهلة نشرت مؤخراً تتحدث عن وجود ٥٧ مليون مواطن عربي أمي أي ثلث العرب، مضيفاً "ان الرقم كارثي في أمة هي أمة اقرأ وهي الأمة التي تعتبر من اغنى دول العالم حيث إن بعض الدول العربية لديها ايداعات في البنوك الأمريكية آلاف مليارات

الدولارات وهذه تظهر حين تحصل مشكلة لنظام معين".

وتحدث سماحته عن البطالة وما نشرته منظمة العمل العربية حول الموضوع بأن ١٨ الى ٢٠ مليون عربي عاطل عن العمل قائلاً "ان الحكومات العربية قادرة ان تحدث تحولات نوعية في هذا المجال إلا أن العديد من الحكومات ليس فقط مقصرة بل من مصلحتها أن يبقى الوضع كما هو عليه وان يبقى هم المواطن التفكير في لقمة الخبز وان لا يفكر في القضايا القومية والقضية الفلسطينية".

وتحدث السيد عن مسؤولية الدولة والحكومة والادارات الرسمية في مجال محو الأمية مشيراً الى "أن ١٦٪ من اللبنانيين أميون معتبراً أن الرقم كبير جداً" ودعا الى "تضافر الجهود لتحقيق هدف أن لا يبقى امي في لبنان". وقال السيد نصر الله "يجب العمل على خطين لتحقيق هذا الهدف من خلال الوزارات والادارات والبلديات وجمعيات المجتمع المدني" داعياً الى "التواصل والتنسيق بين الجمعيات بمعزل عن انتماءاتها لأن هذا الموضوع مقدس ويجب تجاوز الانتماءات في التواصل والتعاون والاستفادة من الامكانيات المتبادلة".

وتحدث سماحته عن قضايا حياتية ومصيرية لا يختلف عليها

اثنان في لبنان مثل الامن العذائي والمخدرات والبطالة والجريمة وقضايا خلافية حول تحديد العدو وقانون الانتخابات وسلاح المقاومة وغيرها، مشيراً الى وجود منطقين في مقاربة هذه القضايا، منطق يتبناه حزب الله ويؤيده يقول بأن "هناك ملفات لا نقاش على خطورتها وأهميتها ووجوب التعاون من اجل معالجتها أما القضايا الخلافية فلنتحاور حولها لكن لا يجوز إذا اختلفنا على ملف أو ملفين أن نعطل البلد وقضايا الناس"، اما المنطق الآخر يضيف سماحته "فيقول هناك أكثر من ملف خلافي إما أن تمشوا فيها كما نريد أو لا نعالج شيئاً"، مضيفاً "هذا ليس منطق ولا واقعية هذا يعني أن هناك من هو ملتزم مع الأمريكي والغربي بأنه سيحل الموضوع في لبنان من خلال وضعه لملفات ورهن البلد كله بها".

وإذ شدد على أن "الاعتراف بالآخر ممارسة وليس شعارات" ذكر السيد نصر الله بأداء حزب الله وحلفائه في الحكومات السابقة على الرغم من انه لم يكن يمثل الأكثرية قائلاً لفريق ١٤ آذار "نحن دخلنا الى الحكومة وكنا اقلية ودخلنا الى حكومة ترأسونها أنتم واغلبيتها لكم وكنا مستعدين للتعاون وتعاونا، وكان كل أملنا ان يتحقق الامن والاستقرار في البلد في ظل تحديات كبيرة، اختلفنا على موضوع المحكمة لأنكم كنتم تريدون تهريب الموضوع ولم تكونوا تريدون الحوار". وتابع سماحته "بعد اتفاق الدوحة وانتخابات ٢٠٠٩ كانت الأغلبية لكم اعترفنا بالآخر وكان هناك استعداد للتعاون مع الآخر" مشيراً الى "انه هذا هو الاعتراف بالآخر لكن فلنبحث ماذا يوجد في اليد الممدودة". وقال "كنا مع بعض على طاولة الحوار وكانت تتجهز الحرب علينا وكنا في الحكومة وتم تهريب المحكمة" مضيفاً "عندما يريد الناس الذهاب الى طاولة حوار جديدة يجب أن يفتشوا".واضاف السيد نصر الله "منذ ١٤ شباط حتى اليوم نسمع أن القادر على بناء الدولة هو فريق ١٤ شباط"، متوجها لهؤلاء بالسؤال "هل انتم قادرون على بناء احزابكم ومؤسساتكم لتبنوا دولة، الدولة لا تبنى على الغاء الآخر".

وفيما لفت سماحته الفريق الآخر الى استحالة نزع سلاح المقاومة بالقوة، جدد تأكيده "اننا جاهزون للحوار في اي لحظة حول الاستراتيجية الدفاعية وهذه هي المنهجية المطلوبة لمواجهة كل التحديات المقبلة في لبنان والمنطقة.

عرض خاص لـــ "حبلٌ كالوريد" حضره نقابيو لبنان وعوائلهم

نظمت وحدة النقابات والعمال في حزب الله عرضاً خاصاً لفيلم "حبلٌ كالوريد" يحكي قصة من قصص المقاومة والبطولة في جنوب لبنان حضره عددٌ من النقابيين والعمال اللبنانيين، وذلك يوم الجمعة الواقع في ٢٣ آذار ٢٠١٢ في قاعة رسالات – الغبيري.

حدث الشهر

تجارة الموت

اكتشاف حالات الفساد هو استثناء فيما القاعدة هي الفوضى

الفساد يضرب لبنان: لحوم، ألبان وأجبان... وحتى حليب الأطفال

انه الفساد الذي يضرب المواد الغذائية مجدداً. لحوم، أسماك، معلبات، وأنواع متعددة من المأكولات التي تدخل الى بيوت اللبنانيين بلا «إحم ولا دستور»، تنشر الامراض، ترفع حالات التسمم، وتقتل أحياناً. إنه الاستهتار بحياة الناس ينتشر كالطاعون الاخلاقي، يطول كل ما يمكن استهلاكه، يطول كل مستهلك، حتى الأطفال. تجار الموت في كل مكان، ترقبوا مفاجآتهم...

٢٥ طناً من اللحوم المنتهية الصلاحية في مستودعين في منطقة الطريق الجديدة ـ صبرا، علمت بها مصلحة حماية المستهلك أول من أمس. على هذه اللحوم كتب أن مدة الصلاحية انتهت منذ ٦ اشهر. ما يعني أن الـ٢٥ طناً، هي ما تبقى من اللحوم المنتهية الصلاحية، والتي بيعت بالأطنان طبعاً خلال الاشهر الستة المنصرمة الى المواطنين مباشرة أو من خلال عدد كبير من المطاعم. يضاف الى هذه الكمية ٣ اطنان و ٣٠٠ كيلو غرام من اللحوم الفاسدة تم اكتشافها أمس في منطقتي الشويفات والضاحية الجنوبية.

٢٨ طناً من اللحوم الفاسدة، ماذا تعني؟ يمكن القول أن كل كيلوغرام من اللحوم يُطعم ٣ أشخاص، وبالتالي فإن كل طن من اللحوم يستهلكه نحو ٣ آلاف لبناني، وهكذا فإن ٢٨ طناً و ٣٠٠ كيلو من اللحوم كان من المفترض أن يستهلكها نحو ٨٥ ألف لبناني. يمكن القول ومن دون أي مجازفة أن عملية حسابية بسيطة توصل الى استنتاج بأن رقماً موازياً من اللبنانيين استهلك اللحوم الفاسدة من دون أن يعلم. إذ يشير رئيس نقابة مستوردي اللحوم المجلدة محمد المبسوط إلى أن لبنان كله يستهلك بين ٣ آلاف و٤ آلاف طن من اللحوم المجلدة شهرياً، اي انه خلال ٦ اشهر، تم استهلاك مئات الاطنان من اللحوم غير الصالحة للاستهلاك. هذا ما تم اكتشافه، أما اللحوم الفاسدة المتوارية عن انظار مصلحة حماية المستهلك والوزارات المعنية والاعلام، فلا يمكن توقّع كمياتها، وتالياً لا يمكن توقع عدد اللبنانيين الذين تناولوا هذه اللحوم، تسمموا أو حتى لقوا حتفهم.

يشرح مصدر مسؤول في مصلحة حماية المستهلك أن اللحوم المنتهية الصلاحية التي تم اكتشافها حتى اليوم ذات مصادر متعددة. من البرازيل، استراليا، اوروبا وغيرها من البلدان، دخلت الى لبنان بحالة طبيعية، الا أن التجار (وفق معظم الحالات) اشتروا كميات كبيرة من اللحوم التي لم تصرف في السوق، فأكملوا بيعها رغم انتهاء صلاحيتها. يقول المصدر إن هذه الحالات تتكرر عادة خلال الاشهر الثلاثة التي تلي عيدي الميلاد ورأس السنة، وبالتالي يمكن القول ان اللحوم التي لا تُباع يعاد طرحها في السوق للبيع. يلفت المصدر الى أنه منذ مطلع العام تم اكتشاف كميات كبيرة من اللحوم والاسماك، وكذلك المواد الغذائية المعلبة المنتهية الصلاحية،

وتكرار هذه الحالات يعود بالأساس الى عدم وجود رادع أخلاقي أو مادي أو جرمي يوقف التعرض لحياة المواطنين.

قضية الروادع يتحدث عنها أيضاً وزير الزراعة حسين الحاج حسن، الذي يلفت الى أن الاحكام التي تصدر بحق الفاسدين تكون بطيئة جداً، وخلال فترة ولايته في الوزارة لم يصدر حتى الآن اي حكم بأي مخالفة تم تحويلها الى القضاء. وحتى لو صدر حكم فهو لا يعتبر مكلفاً لا معنوياً ولا مادياً بالنسبة إلى المخالفين.

يؤكد الحاج حسن أنه منذ مطلع العام ٢٠١٢ حتى اليوم تم اكتشاف عشرات الأطنان من الادوية الزراعية الفاسدة في الشمال، ومحل يبيع عشرات الاطنان من الالبان والاجبان الفاسدة في الشمال أيضاً، اضافة الى محل لحوم في بيروت، وأدوية زراعية فاسدة بعشرات الاطنان في الجنوب.

اما اذا تمت دراسة الاحكام القضائية التي تصدر بحق المخالفين فيمكن ملاحظة أن الفاسدين لا يواجهون أية احكام ثقيلة العيار ليتوقفوا عن فسادهم، أو ليكونوا عبرة لغيرهم، وذلك على الرغم من أن الفساد في سلامة الغذاء هو جريمة قتل بحق المواطنين، اذ على الرغم من ان الغرامات يمكن أن تصل الى ٧٥ مليون ليرة، الا أن الغرامات المحررة كافة ضد من يسوّق مواد غذائية فاسدة لا تصل الى حدود المليونين ليرة، في حين أنه منذ سنوات حتى الآن، وعلى الرغم من التصريحات المتتالية التي تؤكد بالوثائق وجود تلاعب بالمواد الغذائية فإن أياً من المتهمين لم يُسجن.

رشا ابوزكي – الاخبار (٩-٣-٢٠١٢)

الزفت الفاسد في ضهر البيدر

المواطنون السالكون الطريق الدولي من بيروت إلى البقاع عبورا لضهر البيدر يعرفون تماماً ماذا نقول.

لقد كشفت أول عاصفة ثلجية تعرض لها زفت الصيف فساد الزفت الذي قطعت من أجله الطريق لأكثر من ٢٠ يوم، ويذكر اللبنانيون جيداً أن حجة القطع الكامل للطريق كانت العمل المتقن والزفت المخصص لمقاومة الثلج والجليد.

المواطنون اليوم يسألون عن المصير الذي آل اليه هذا الطريق بعد جريان الأسود وإختلاطه بالأبيض وظهور الحفر المتعددة المساحات. من الذي يتحمل مسؤولية ذلك وإلى من نوجه الإتهام بالفساد؟ هذا سؤال برسم معالي وزير الأشغال الذي إنبرى يوماً ليطمئن الناس ويعدهم بزفت مقاوم لحالات الطقس القاسية.

واللافت في هذا أن مسافة محددة نكبت بالزفت الفاسد فهل تم تهريب زفتها كما تم تهريب اللحم الفاسد، وهل سيعاقب من فعل ذلك أم سيلفلف فساده كما لفلفت الكثير من قضايا تجار المواد الفاسدة؟

الاتحاد اللبناني للنقابات السياحية

طباجة: التباطؤ في المعالجة والملاحقة والعقاب سيؤثر سلبا على سمعة لبنان وسياحته ومطاعمه

شدد رئيس نقابة اصحاب المطاعم والملاهي في الجنوب نائب رئيس الاتحاد اللبناني للنقابات السياحية علي طباجه في تصريح له، "على ضرورة التزام المطاعم بالانظمة والقوانين المعمول فيها والحفاظ على صحة الرواد".

وحذر من "اللجوء الى الغش والتزوير في تواريخ انواع اللحوم لأن اصحابها ايا كانوا سوف يتعرضون للملاحقة القانونية والتشهير".كما دعا وزارة الاقتصاد وحماية المستهلك وكل الوزارات والادارات المعنية الى اتخاذ الاجراءات المطلوبة والفاعلة لوأد عملية الفساد المستشرية، لان التباطؤ في المعالجة والملاحقة والعقاب سيؤثر سلبا على سمعة لبنان وسياحته ومطاعمه.

لبنان متخم بالادوية المنتهية او الممددة الصلاحية

أكد النائب السابق اسماعيل سكرية في بيان "أن لبنان متخم بالادوية المنتهية او الممددة الصلاحية، بفعل استيراد كميات كبيرة من الادوية المقاربة انتهاء صلاحيتها باسعار رخيصة جدا، من قبل تجار لا هم لهم سوى الربح المادي، وبفعل أدوية الهبات الخيرية التي تدخل تحت "أمضاء وزير"، بكميات كبيرة ومعظمها على حافة انتهاء الصلاحية، ويتكارم الواهبون كما البائعون للهروب من الضرائب وكلفة التلف، فيتحول لبنان بذلك "مكبا للادوية الفاسدة".

وطالب وزارة الصحة وأجهزة الرقابة بتنفيذ عملية "مسح رقابي" على المستودعات والمستوصفات والمستشفيات، وبعض الصيدليات، وعدم انتظار رمي الادوية كما حصل في صيدا ومجدل عنجر، لأن سمومها تشكل أخطر أنواع النفايات".

وطالب "بتشديد الرقابة الادارية عند تسجيل الدواء، والاستعانة بمختبرات خارجية ريثما يصبح عندنا مختبر للرقابة الدوائية".

هل يبقى قانون حماية المستهلك حبراً على ورق؟

الفساد المستشري في لبنان لم يرحم اللبنانيين حتى في لقمة عيشهم، وهو ما برز في الآونة الاخيرة مع افتضاح أمر الكثير من مستودعات اللحوم والاسماك بما حوته من مضبوطات فاسدة. فساد ما لبث أن تدحرجت كرته لتمتد على طول الاراضي اللبنانية وعرضها، كل ذلك في ظل غياب اي رقابة على سلامة الغذاء من قبل الجهات المعنية، فكان أن فرض هذا الملف نفسه على جدول أعمال الحكومة، فانعقدت لأجله اللجان واتخذت الاجراءات، لكن السؤال هل هذا كاف، ولماذا لا يوضع قانون حماية المستهلك الذي أقر عام ٢٠٠٥ على سكة التطبيق بدلاً من ان يبقى حبراً على ورق؟

ما هو هذا القانون وما هي الآليات التي أقرّها لحماية المستهلك؟

قانون حماية المستهلك (رقم ٦٥٩) الذي صدر عن مجلس النواب في ٤ شباط ٢٠٠٥، يهدف كما يشير في مادته الاولى الى صون حقوق المستهلك وحمايته من الغش والاعلان الخادع والحؤول دون استغلاله. وفي هذا الصدد يعدد هذا القانون حقوق المستهلك في مادته الثالثة ومنها:

- الحق بالحفاظ على صحة المستهلك وسلامته عند استعماله للسلعة.
- الحق بالاستحصال على معلومات صحيحة وواضحة ووافية تتعلق بالسلعة.
- الحق باستبدال السلعة أو اصلاحها أو استرجاع ثمنها، بحال عدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها.
- الحق بتعويض كامل ومناسب عن الاضرار الناتجة عن استهلاك سلعة لدى الاستعمال بشكل سليم.

في المقابل، يفرض قانون حماية المستهلك على البائع بعض الواجبات ومنها اعلام المستهلك وتزويده بمعلومات صحيحة ووافية وواضحة عن السلعة وطرق استخدامها، تحديد الثمن وشروط التعاقد واجراءاته، والمخاوف التي قد تنتج عن الاستعمال.

ولعل أبرز ما تضمنه القانون هو استحداثه لعدة آليات فاعلة من شأنها اذا ما طبقت ان تحمي المستهلك اللبناني من الغش وتردع التجار عن بيع المواد الفاسدة او المنتهية الصلاحية وهي التالية: محكمة حل النزاعات، المجلس الوطني لحماية المستهلك، الوساطة، تشديد العقوبات.

المجلس الوطني لحماية المستهلك

في التفاصيل، لحظ القانون دور الدولة في حماية المستهلك من خلال إنشائه هيئة تعرف بـ"المجلس الوطني لحماية المستهلك"، يرأسها وزير الاقتصاد، وتتألف من عضوية المديرين العامّين لتسع وزارات (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، الصحة العامة، البيئة، السياحة، الاتصالات، الاعلام، التربية)، بالإضافة الى رئيس مجلس ادارة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، وممثلين عن اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، وممثل عن الصناعيين وآخر عن نقابة وكالات وشركات الدعاية والاعلان، وممثلين عن جمعيات المستهلك.

أما أهداف المجلس كما تحددها المادة ٦١ من قانون حماية المستهلك، فتشير الى أنه يتولى تقديم الاقتراحات الآيلة الى دعم دور المستهلك في الاقتصاد الوطني، والحفاظ على صحته وسلامته وحقوقه، وتأمين سلامة السلع وتحسين جودتها، وتوعية المستهلك وإعلامه وإرشاده وحثه على استعمال أنماط الاستهلاك المستدامة وعلى اعتماد السلع والخدمات التي تحافظ على البيئة.

وفي هذا السياق، يشير رئيس جمعية المستهلك دكتور زهير برو الى "ان المجلس الوطني لحماية المستهلك جرى تعطيله منذ اقراره قبل ست سنوات، فلم يعقد اجتماعا واحدا منذ ذلك الحين، ويرجع برو سبب ذلك الى الخوف من دوره ومن ان يقوم بفضح عجز مديرية المستهلك وحمايتها للتجار وليس للمستهلكين"، موضحا انه "لهذه الاسباب طرحت جمعية المستهلك واتحادات المستهلك العربية منذ مدة ان تكون المرجعية القانونية لحماية المستهلك مستقلة وان لا تكون لا عند التجار ولا عند الصناعيين ولا عند المزارعين بسبب تضارب المصالح بينهم".

الى ذلك، لم يكتف قانون حماية المستهلك بإنشاء المجلس الوطني، بل نص أيضاً على طريقتين لحل النزاعات الناشئة بين المستهلك والتاجر هما: الوساطة، ومحكمة حماية المستهلك (لجنة حل النزاعات).

أما بشأن الوساطة، فهي تهدف الى التوفيق

> **«محكمة المستهلك معطلة فيما الاتجاه الحديث في العالم نحو المحاكم المتخصصة لمعالجة القضايا بسرعة»**

بين اطراف النزاع، على ان يقوم بدور الوسيط بحسب القانون موظف أو اكثر من وزارة الاقتصاد، ويقدم الحلول التي يقترحها، في ضوء اقوال اطراف النزاع والمستندات التي تقدم له. فاذا وافق اطراف النزاع على حل شامل أو جزئي، يدون الاتفاق في المحضر ويوقع عليه كل من الوسيط وأطراف النزاع ويكون بمثابة اتفاق ملزم. أما في حال عدم التوصل لأي اتفاق جزئي تحال الخلافات التي بقيت موضع نزاع الى محكمة المستهلك (لجنة حل النزاعات).

محكمة خاصة بحماية المستهلك

تنشأ محكمة لحماية المستهلك أو لجنة لحل النزاعات، برئاسة قاضي شرف أو قاض من الدرجة الرابعة فما فوق، وعضوية ممثل عن

غرف التجارة والصناعة والزراعة، وممثل عن جمعيات حماية المستهلك. على ان ينحصر اختصاص هذه المحكمة بالنظر في النزاعات الناشئة بين التاجر والمستهلك.

ولمحكمة المستهلك أصول خاصة تختلف في بعض جزئياتها عن الاصول المتبعة لدى القضاء الجزائي والعدلي، فهي معفاة من نصف الرسم المقطوع الذي يستوفى من الدعاوى القضائية، ولا تستوجب توكيل محام، كما ان القرارات التي تصدر عنها لا تقبل اي طريق من طرق المراجعة سوى الاعتراض واعتراض الغير وتصحيح الخطأ المادي والاستئناف امام محكمة الاستئناف المدنية.

رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو، لفت في حديث لـ"الانتقاد" الى ان "محكمة المستهلك او ما سميت بلجنة حل النزاعات بين المحترفين والمستهلكين التي أقرها قانون حماية المستهلك لم تجتمع ولا مرة حتى اليوم"، مشيراً الى انه "جرى تعطيلها من قبل وزراء الاقتصاد السابقين، وهو ما حرم المستهلكين من إطار قانوني، آليات عمله أفضل بكثير من آليات عمل المحاكم الجزائية كونه مرتبطاً بأصول ومهل محددة، ما يسمح بالإسراع بحل مشاكل المستهلكين، وهذا في الاساس هو اتجاه حديث في العالم نحو أن يكون هناك محاكم سريعة تعالج مشاكل متخصصة، أما في لبنان فقد كتب ذلك على الورق، لكن السلطات السياسية منعت من بدء العمل به، والسبب ان وجود هذه المحكمة يظهر الفشل الكبير الموجود داخل مديرية حماية المستهلك. خصوصا اذا ما علمنا ان عدد الشكاوى والنزاعات شبه معدوم اليوم بمديرية حماية المستهلك".

> **المعلومات الواجب إدراجها على لصاقات السلعة: نوع السلعة، مكوّناتها، الوزن الصافي، أو حجمها أو عددها. مدة الصلاحية، بلد المنشأ، اسم المصنع وعنوانه. المخاطر والمحاذير الناجمة عن استعمال السلعة**

وفيما يلفت برو الى ان هذه المحكمة كان من المفترض ان تشكل ملجأ للمستهلكين خاصة اذا ما جرى متابعة موضوع الشكاوى، يخلص الى ان الخشية من فضح حقيقة ما يجري داخل مصلحة حماية المستهلك أفضت الى تعطيل المحكمة والحؤول دون انطلاقة عملها.

العقوبات رادعة ومشددة

اما بالنسبة للعقوبات التي نص عليها قانون حماية المستهلك، فيلاحظ انها اتت مزدوجة ودمجت بين الغرامة الاكراهية والحبس، وبذلك أتت أشد من العقوبات التي نص عليها قانون العقوبات، وهي تراوحت بين الحبس من شهر لمدة سنة مع غرامة تتراوح بين عشرة ملايين وخمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية في حال كانت السلع لا تتوافق مع المواصفات المعتمدة والمتعلقة بالسلامة، فيما شددت العقوبات الى ٣ سنوات و٧٥ مليون ليرة في حال نجم عن استعمال المستهلك للسلعة تسمم او مرض، اما اذا نجم عنها انتشار مرض وبائي أو ادت الى التسبب بوفاة انسان، فشددت العقوبة لتتراوح من ٣ الى ١٠ سنوات، فيما الغرامة تراوحت بين خمسة وسبعين مليونا الى مئة وخمسين مليون ليرة. على ان تضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة، علما انه يمكن للمحكمة ان تقضي ايضا بمنع المخالف من ممارسة نشاطه نهائيا أو مدة ٥ سنوات على الاقل، او ان تقرر وقف التعامل بالسلعة موضوع المخالفة، فضلا عن مصادرة السلع المغشوشة وتلفها.

وفي هذا الاطار، يرى رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو ان العقوبات الواردة في قانون حماية المستهلك أفضل بكثير على الورق لكنه يشير الى انها أسوأ بكثير في حال التطبيق، لافتا الى ان ما تظهره الارقام الحالية هو ان بعض القضاة يجدون أسبابا تخفيفية غريبة عجيبة للتجار الفاسدين حتى في حال تكرارهم للجنحة ولبيع السلع واللحوم الفاسدة، ويضرب برو مثالا على ذلك، فيشير الى ان مديرية حماية المستهلك قامت مطلع هذا العام بتنظيم محاضر ضبط بـ٢٥ مليون ليرة، وهو حد معقول كعقوبة، انما بعض القضاة لجأوا الى منح اسباب تخفيفية للمخالفين حتى جرى إلغاء عقوبة السجن ببعض الحالات التي تكررت فيها المخالفات، فأحد المتاجر وجد عنده ٣ مرات بضائع فاسدة، وحينما حكم عليه بالسجن قام احد القضاة بتخفيف العقوبة بحقه الى مليون ليرة فقط بدلا من السجن.

واعتبر برو ان كل ذلك يشكل رسائل خاصة للتجار ونوعا من الحماية غير المباشرة لهم، من خلال افساح المجال امامهم بالمخالفة على ان يجري منحهم اسبابا تخفيفية من قبل بعض القضاة. مشددا على ضرورة ان يقف القضاء الى جانب المستهلك لان القضاء يفترض ان يكون ملجأ للمواطن في ظل الصراعات السياسية والطائفية المسيطرة على الادارات المركزية.

وفي الختام، لفت برو الى ان وزارة الاقتصاد التجارة تحولت الى وزارة تجارة لا علاقة لها بالمستهلكين، داعياً الى اصلاح مديرية حماية المستهلك، موضحا انه "لا يجوز ان تستمر كما هي ويجب اجراء الاصلاحات الضرورية عليها، وخصوصاً ان اسمها مديرية حماية المستهلك وليس مديرية حماية التجار".

وخلص برو الى ان المدخل الصحيح لاصلاح مجمل الوضع القائم هو تطبيق قانون حماية المستهلك بأن يجتمع المجلس الوطني لحماية المستهلك، وتوضع المحكمة الخاصة به على سكة التطبيق، لافتا الى ان اللجان التي تجتمع اليوم اجتمعت سابقا، فكان ان اتت النتائج والحلول غير مبنية على اسس صلبة، موضحا ان "الاساس الصلب هو قانون سلامة الغذاء فهو الاصل الصلب الذي يجب البناء عليه اما ما هو قائم اليوم من اجتماعات والى آخره فنخشى ان لا تكون سوى مجرد بالونات وفقّاعات هواء للتنفيس لعلّ الناس تنسى، فيعود اللبنانيون لاحقا للانتقال من محطة يأس الى محطة يأس اخرى".

علي عوباني

مواقف وأنشطة نقابية

لقاء قيادتي حركة أمل وحزب اللّه النقابيتان
لخلية أزمة ترآقب الاسواق وتعاقب المخالفين

عقد في مركز وحدة النقابات والعمال في حزب الله لقاء مشترك مع المكتب العمالي المركزي لحركة أمل يوم الخميس الواقع فيه ٢٢-٣-٢٠١٢ ناقشت فيه القيادتان عددا من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والنقابية وصدر اثر اللقاء البيان التالي.

١- في أزمة اللحوم والمواد الغذائية الفاسدة

سجلت القيادتان ارتياحهما للتدابير الفورية المتخذة من قبل الحكومة والوزراء والأجهزة المعنية،ودعتا إلى رفع حالة الاستنفار والمتابعة الجدية،لاستعادة الثقة بالسوق اللبناني،وأن يتحول مجلس الوزراء إلى خلية أزمة بما يضمن استمرار مراقبة الأسواق وملاحقة المخالفين ومعاقبتهم،وتلفت القيادتان إلى أن أنواعا أخرى من الفساد تجري في أعمال الشركات العقارية وتجار الأبنية لجهة تطبيقها للقوانين وشروط ومقتضيات السلامة العامة،إن المجتمعين يرون أنه في مكان ما من مسارات عمليات البناء التي تتم في لبنان ملف مليء بالمخالفات ويسوده الفساد،سواء في تشييد أبنية السكن أو المرافق العامة الأخرى،وهذا ما يجب الاستنفار له وإعادة النظر في كامل عمليات الترخيص والتلزيم والتشدد في متابعة التنفيذ.

٢- في قضية تصحيح الأجور في القطاع العام

تدعو القيادتان النقابيتان في حزب الله وحركة أمل،الحكومة والمجلس النيابي،إلى ايلاء مطلب تصحيح الأجور في القطاع العام الأهمية القصوى، وعدم ربطه بالموازنة العامة للعام ٢٠١٢،والإقرار الفوري لقانون تصحيح الأجور أسوة بالقطاع الخاص عبر مشروع قانون معجل مكرر فلا مبرر على الإطلاق في تأخير إقرار هذا القانون،ومن المعيب على الدولة أن تكون أقل محافظة على حقوق موظفيها من القطاع الخاص. وضرورة الانتهاء من بدعة العمال المياومين وعمال المتعهد والمتعاقدين وضرورة تثبيتهم في القطاعات التي يعملون بها لا سيما الكهرباء والمياه والبلديات والمدارس وغيرها.

٣- في موضوع بدل النقل والمنح المدرسية :

ترى القيادتان النقابيتان في حركة أمل وحزب الله إن ما اقر من قانون لبدل النقل غير كاف ولا ينصف العمال، مطالبين الدولة والأجهزة المختصة مراقبة التزام أصحاب العمل بدفع بدل النقل والتعويضات العائلية والمنح المدرسية للعمال.

٤- في أزمة المحروقات في لبنان

بانتظار استدراج العروض لاستخراج ثروتنا النفطية بالسرعة اللازمة، ندعو الحكومة لفتح كامل الملف بالاستفادة من إضراب نقابات قطاع النفط، الذي اثبت أن لبنان في غير مأمن من الاحتكار واللعب بسوق استهلاك المحروقات، فلا يصح أن يبقى هذا القطاع من دون حماية الدولة للمواطن من خلال دخولها منافسا جديا في تأمين هذه السلعة الحيوية والضرورية لحياة اللبنانيين وضمان عدم احتكارها والغش فيها نوعا وسعرا ، وترى القيادتان أنه لم يعد بالإمكان تأخير إقرار سياسة نفطية تؤمن للبنانيين أسعارا معقولة للمحروقات لا ترهقها الضرائب والرسوم، ولا يجوز الاستمرار في تجاهل معالجة هذا الملف الحيوي.

٥ - في النقل المشترك

تؤكد القيادتان النقابيتان في حزب الله وحركة أمل أن النقل المشترك العام مطلب جميع اللبنانيين، ويجب على الدولة أن تذهب الى أبعد مدى في توفيره للبنانيين، الباحثين عن نقل آمن ، يريحهم من عبثية بعض العاملين في النقل القائم واستغلالهم، وفي هذا المجال نؤكد على الإدانة المطلقة للاعتداءات التي تعرض لها بعض سائقي النقل المشترك وندعو الأجهزة المعنية للكشف عن المتورطين وإنزال أشد العقوبات بهم، والإسراع في شراء أسطول الباصات بما يغطي كافة المناطق اللبنانية ويؤمن نقل ميسور وآمن للعمال والطلاب وكامل شرائح المجتمع اللبناني، والسماح بإدخال السيارات العاملة على المازوت والغاز.

٦ - في الصندوق الوطني الاجتماعي

تؤكد القيادتان النقابيتان في حركة أمل وحزب الله على واجب حماية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتأمين كامل مقومات استمراره في تقديم خدماته لسائر المضمونين، وتدعو الدولة لتسديد واجباتها المالية والديون المترتبة عليها لهذا الصندوق، وندعو إلى ملء الشواغر الوظيفية حسب الأصول، والى عدم الموافقة على أي إعفاء من غرامات التأخير. وتحسين تقديمات الصندوق، وضم شرائح جديدة للاستفادة من تقديماته، لا سيما المزارعين ، وصيادي الأسماك والعاملين في البلديات وعمال البناء والأخشاب.

٧- في القطاع الزراعي

تؤكد قيادتا أمل وحزب الله النقابيتان على دعم وزارة الزراعة في برامجها وخططها لتنظيم القطاع وترشيد إنتاجه وفتح الأسواق الخارجية له ، ويؤكد المجتمعون على عودة الدولة إلى الرعاية الكاملة لهذا القطاع الإنتاجي الحيوي، ومنها إعادة الدعم لزراعة الشمندر السكري وتطوير دعم زراعات التبغ والقمح وغيرها من الزراعات التي تحتاج الى وقفة جدية معها في سياسات دعمها وحمايتها وتوفير الحاجات الأساسية لها سيما الاهتمام بالثروة المائية واستغلال المتساقطات ومياه الأنهر، والإسراع في تنفيذ برامج البرك والسدود، وإذ يتقدم المجتمعون بالشكر والامتنان على المبادرة الكريمة للجمهورية الإسلامية باستيراد الحمضيات اللبنانية ندعو الى تفعيل وتطوير خدمات مؤسسة ايدال في دعم الصادرات الزراعية.

ورشة تدريبية لحركة أمل في إقليم الجنوب

قبيسي: مؤامرات جديدة تحاك ضد الشعب الفقير الذي نهبت ثرواته

نظم المكتب العمالي لحركة "امل" في اقليم الجنوب، "ورشة تدريبية" بعنوان (دورة الكادر النقابي) في مركز "كامل يوسف جابر الثقافي" في النبطية برعاية النائب هاني قبيسي وحضور المسؤول العمالي المركزي علي عبدالله والمسؤول التنظيمي المركزي علي كوراني والمسؤول العمالي في اقليم الجنوب احمد نجدة ونائب رئيس الأتحاد العمالي العام حسن فقيه وشخصيات.

قبيسي

والقى النائب قبيسي كلمة عن "اهمية العمل النقابي في عملية التنمية، وفي رفع مستوى العامل في مختلف الميادين وفي التفاعل على مستوى النقابات والأتحادات وبشكل عام مشاكل العمال على مستوى الساحة اللبنانية والأهتمام بالعامل والتواصل معه".

ورأى "ان من ينجح هو الذي يبني علاقة مميزة وجيدة مع الناس والعمال، وذلك من خلال الجهد الكبير الذي يبذل في السياسة مع الرئيس نبيه بري الذي شكل على الدوام صمام امان في العمل السياسي في هذا الوطن كي لا ينزلق في اتون الفتن والمشاكل وما يخطط له في عالمنا العربي من تجزئة وتقسيم المقسم، ومن مؤامرات جديدة تحاك ضد الشعب الفقير الذي نهبت ثرواته".

وقال ان " لبنان هو من اهم الدول الذي يمتلك ثروات حسب ما اكتشفناه اخيرا"، معتبرا ان "الفقر يعم الناس بسبب الواقع الأجتماعي والإقتصادي السيئ على الساحة اللبنانية".

عبد الله

كما عرض المسؤول العمالي المركزي علي عبدالله لأهمية هذه الدورات المستمرة في مختلف المناطق اللبنانية من اجل "خلق جيل جديد وعامل مثقف".

نقابيون يسائلون قيادة الاتحاد العمالي العام عن جملة مطالب عمالية

- أكرم زريق: الأكثرية الساحقة من عمال لبنان لم يستفيدوا من تصحيح الأجور
- أحمد الموسوي: قيادة الاتحاد العمالي العام تخلت عن مطالب السائقين
- عمار عبدالله: هل سيبقى موظفو القطاع العام من دون زيادة على روابتهم
- برير عثمان : أين حقوق عمال البلديات في لبنان

عقد المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام جلسة له بتاريخ ٦-٣-٢٠١٢، افتتحها رئيس الاتحاد غسان غصن بكلمة عرض فيها لما انجزه الاتحاد بموضوع تصحيح الأجور، وأكد أن "جميع الأجراء الخاضعين لقانون العمل صاروا يستفيدون من زيادة غلاء المعيشة، وفقاً للمرسوم رقم ٧٤٢٦، كما تستمرّ الاستفادة من بدل النقل ومنحة التعليم بناءً على المرسوم رقم ٧٥٧٣». ودعا العمال والمستخدمين إلى «إبلاغ الاتحاد تمنّع أيّ من أصحاب العمل عن تطبيق المراسيم النافذة، وحرمان أجرائه زيادة غلاء المعيشة أو بدل النقل ومنحة التعليم أو التعويضات العائلية، لكي يتّخذ الإجراءات المناسبة». ثم طالب «الحكومة، بالتعجيل في إحالة مشروع قانون زيادة غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام على مجلس النواب لإقراره»، مكرراً مطالبة الحكومة بإلغاء الضرائب الجائرة، «وخصوصاً ضريبة القيمة المضافة ورسم الاستهلاك الداخلي عن كافة المشتقات النفطية ووضع سقف لأسعار صفيحة البنزين بحدّ أقصى يبلغ ٢٥ ألف ليرة، والمازوت ٢٠ ألف ليرة».

النقابي أكرم زريق: الأكثرية الساحقة من عمال لبنان لم يستفيدوا من تصحيح الأجور

وبدأت مداخلات اعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، ووجه ممثل اتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع أكرم زريق فاشار الى ما قاله رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار عن اتصالات ومشاورات جارية بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام"، وسأل "لماذا علينا نحن في المجلس التنفيذي أن نسمع من الهيئات الاقتصادية خبر

هذه المشاورات، ولا تخبرنا قيادة الاتحاد العمالي العام عنها". واضاف، لقد تحدث القصار عن لجنة مشتركة تم تشكيلها من كلا الطرفين اثر الاجتماع الأخير مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في السرايا الحكومية، وقال بالحرف أن «هذه اللجنة تقوم بدراسة ووضع التصورات التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون بين أرباب العمل والعمال وهي بلغت مسارا متقدما "فهل لنا أن نعرف من هي هذه اللجنة، وأين اتخذ قرار تشكيلها ؟ ومن هم ممثلو الاتحاد العمالي العام فيها، وكيف تعقد اجتماعاتها ولقاءاتها ، وما هو المسار المتقدم الذي بلغته في تصورات تعزيز التعاون بين ارباب العمل والعمال. وقال زريق: "في ضوء ذلك كله، نحن اعضاء المجلس التنفيذي منتدبون من قيادة اتحادات انتخبتها قواعدها، وبتفويض منها انتخبنا قيادة الاتحاد العمالي العام، فماذا نجيب نقابيا، وانتخابيا عن معركة تصحيح الأجور التي فتحتها قيادة الاتحاد العمالي العام وختمتها بقرار تصحير للأجور، وخاضت من أجله معركة مع وزير أراد أن يعيد لأجر العامل في لبنان قيمته وموقعه الاخلاقي والقانوني والاقتصادي. واضاف "اذا اردنا أن نجري تدقيقا لنوعية العمال الذين نمثلهم نحن في الاتحاد العمالي العام نجد أن الأكثرية الساحقة منهم لم يستفيدوا من قرار تصحيح الاجور بل كانوا متضررين منه في ارتفاع الاسعار، وفي مجالات اخرى كثيرة كمشكلة السائقين مع التعويض العائلي في الضمان الاجتماعي، وغيرها الكثير الكثير مما لا يحضرني الآن جمعها وتحدثت عنها وسائل الاعلام، الا يستحق ذلك بحثا موضوعيا حرفيا بعيدا عن زهو الانتصار المدعى في معركة تصحيح الأجور، فيشكل الاتحاد العمالي العام لجنة خبراء مختصين لنرى هل اصابت قيادة الاتحاد العمالي العام في ما وافق عليه أم أنها أخطأت، فلا بد للتاريخ أن يحكم في النهاية". وختم ممثل اتحاد النقابات العمالي والصحية في البقاع مداخلته مؤكدا" نحن مع الاتحاد العمالي العام، ونريده أن يكون اتحادا قويا بالتفافنا جميعا حوله، فهل تريد قيادته أن يكون قويا، فتسمع لما تقوله قواعده، هو خيارها بالنهاية.

النقابي أحمد الموسوي: قيادة الاتحاد العمالي العام تخلت عن مطالب السائقين

ممثل اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان أحمد الموسوي بدوره أشار الى أن " احد

المطالب الاساسية للاتحاد العمالي العام في تحركه قبل تحرك تصحيح الأجور كان تثبيت سعر صفيحة البنزين، لكنها عمليا تخلت عن قيادة هذا الملف المطلبي الحساس، وتركته لاتحادات قطاع النقل علما أنه ملف مطلبي وطني يعني جميع المواطنين وليس فئة منه وهم السائقون، ماذا فعلت قيادة الاتحاد العمالي العام في مواجهة الارتفاع المتمادي لاسعار البنزين والمازوت، وأين الموقف الحاسم منه، ونريد أن نسمع من رئيس الاتحاد ما هي استراتيجيته وسقفه الاعلى والادنى فيه، والى أين يريد أن يذهب به مطلبيا هل الاتحاد العمالي العام يعلم ماذا عليه أن يفعل في أكثر الملفات المطلبية حساسية وتأثيرا في معيشة اللبنانيين؟، ما هو موقف الاتحاد العمالي العام من طرح وزير المال باستحالة تثبيت سعر المحروقات لكل اللبنانيين، واستعداده للبحث بتثبيت سعرها للسائقين العموميين فقط؟ واضاف الموسوي متسائلا "ما هو موقف الاتحاد العمالي العام من قضية تفعيل النقل المشترك ، ولماذا لا يخوض معركة حقيقية، من أجل تفعيل النقل المشترك الوطني، وهو أحد أهم التقديمات الاجتماعية التي يجب على الدولة القيام بها تجاه مواطنيها، هل هذا المطلب مطلب محق أم لا ، لماذا يقف الاتحاد العمالي العام عاجزا عن فعل أي شئ للحصول على هذا الحق للمواطنين، أم أن الحق هو في التوافق مع اصحاب العمل على تثبيت بدل النقل على ٨٠٠٠ ليرة يوميا. "ولفت الموسوي الى أنه"لم يمر السائقون بتاريخهم المديد بمثل ما يمرون به اليوم ، من ضبابية موقف وظلم ناجم عن قرار تصحير الأجور كما أسماه بعض النقابيين، هم اليوم غير قادرين على رفع تعرفة النقل رحمة بالاستقرار المعيشي للمواطن، وغير قادرين على الاستمرار بالتعرفة الحالية وقد ارتفعت عليهم الاسعار ولا غنم لهم من قرار تصحير الأجور، بل وقع عليهم الغرم في رفع اشتراكاتهم في الضمان فباتوا يدفعونها على أساس حد ادنى ٦٧٥ الفا فيما تعويضاتهم العائلية من الضمان تحتسب لهم على أساس حد ادنى ٣٠٠ الف ليرة، فما هو موقف الاتحاد العمالي العام من هذا الظلم، وهل سيبقى يحدثنا عن انجاز في قرار تصحير الأجور؟ ماذا يفعل السائق العمومي، هل يخرج على الناس حاملا سيفه ليدفع عنهم ظلم الدولة وظلم الاتحاد العمالي العام. ماذا سيفعل الاتحاد العمالي العام

بوضع السائق العمومي والدولة تهجر حقه في سعر للمحروقات يمكنه من اطعام عياله من مهنته الشاقة، وتهجر حقه في قطع دابر الفوضى المنافسة له على الطرقات ، وتهجره في حل المشكلة الناشئة بوجهه في الضمان الاجتماعي، "وختم الموسوي مداخلته قائلا" لا يصح أن يبقى الاتحاد العمالي العام في موقف رفع العتب في ملف ارتفاع أسعار المحروقات ، وفي معاناة السائق العمومي، وفي معاناة المواطن اللبناني، على الاتحاد العمالي العام أن يأخذ موقعه كناقد ومعارض ومصحح لمسارات واداء الحكومة في الملفات ذات الصلة بحياة الناس، عليه أن يكون حكومة الناس عندما تصبح الحكومة حكومة الافقار ورأس المال، ليس موقع الاتحاد العمالي العام موقع المتراهي بالتوافق مع الحكومة ومع اصحاب لعمل، عندما يصبح كذلك يصبح سندا للحكومة ومهوارا للناس، يصبح جزءا من السلطة التي تمقتها الناس، ونحن نريده أن يكون في حضن الناس وثقة الناس، ولاننا نحب أن يكون كذلك نحن ندعوه لذلك ونعمل معه بكل عزم من أجل ذلك، والسلام.

النقابي عمار عبدالله : هل سيبقى موظفو القطاع العام من دون زيادة على روابتهم

مداخلة أخرى لممثل اتحاد نقابات العاملين في المؤسسات والتعاونيات (سواء) عمار عبد الله، اشار فيها الى أن "– اعتبارات عديد تقول أن موازنة العام ٢٠١٢، لن تبصر النور خلال وقت قريب او سيتم الاستغناء عنها من هذه الاعتبارات:

– الاعتبار الأول هو عدم حل إشكالية النفقات الإضافية لموازنة العام ٢٠١١، والتي تنتظر إقرار مشروع القانون بتخصيص مبلغ ٨٩٠٠ مليار ليرة لتغطية النفقات الإضافية عن موازنة العام ٢٠٠٥، وهو ما نشهد عليه خلافا سياسيا كبيرا.

– الاعتبار الثاني هو أنه لا يمكن للحكومة إنجاز موازنة العام ٢٠١٢ خلال فترة قياسية من دون إنجاز حسابات السنة التي سبقتها، وهو أمر لم يحصل. في المحصلة ان التوجه الأرجح هو عدم وجود موازنة للعام ٢٠١٢ في حال دخول نهاية الفصل الأول من العام،

والسؤال هل سيبقى موظفو القطاع العام دون زيادة، بعدما ربطت الحكومة تصحيح رواتبهم والزيادة على المعيشة بمشروع الموازنة، وما هو موقف الاتحاد من هذا الربط، الا يجب علينا المطالبة بفك هذا الربط والمطالبة بقوة لانجاز مشروع قانون لتصحيح رواتب القطاع العام. وأشار عبدالله الى " الزيادة ١٪ على الضريبة على القيمة المضافة التي اقترحها وزير المال في مشروع موازنة العام ٢٠١٢ "، متسائلا "الا يستوجب ذلك رفضا قاطعا من الاتحاد العمالي العام، فالناس والعمال لا يحتملون بعد ارتفاعا في الاسعار.

النقابي برير عثمان: أين حقوق عمال البلديات في لبنان

اما نائب رئيس اتحاد البلديات في لبنان ، رئيس نقابة عمال البلديات في بعلبك الهرمل برير عثمان، فسأل عن موقف الاتحاد العمالي العام مما يعانيه عمال البلديات في لبنان من حرمان لابسط حقوقهم في التثبيت والانتساب للضمان الاجتماعي، وطالب قيادة الاتحادة الاتحاد العمالي بتبنّي مطالب عمال البلديات والوقوف مع نقاباتهم واتحادهم ليحصلوا على حقوقهم في بلد لا يحصل فيها العامل على حقوقه الا بالاضراب والتظاهر والامتناع عن العمل.

السلام على ممرضة الطف الحوراء الأنسية السيدة زينب (ع)

بمناسبة ولادة السيدة الحوراء زينب (ع) وعيد الأم ويوم الممرضة المسلمة. تتقدم نقابة وعمال مستخدمي المستشفيات في البقاع من صاحب العصر والزمان (عج) وولي أمر المسلمين الإمام القائد السيد علي الخامنئي (قدس) والأمين المؤتمن حجة الإسلام والمسلمين السيد حسن نصرالله (حفظه الله) والأمة الإسلامية عامة. والعاملين في الحقل الطبي والتمريضي خاصة. بأسمى آيات التهنئة والتبريك. سائلين المولى (عز وجل) أن يمدكم بالخير والعطاء.

وكل عام وأنتم بخير
نقابة عمال ومستخدمي المستشفيات في البقاع

اتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع

لتثبيت عمال بلديات بعلبك الهرمل ومتابعة المستشفيات التي لم تدفع زيادة الأجور لعمالها

عقد المجلس التنفيذي لاتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع وجميع لجان التنسيق العمالية والصحية والنسائية جلسة برئاسة السيد برير عثمان رئيس الاتحاد، الذي عرض مشكلة زيادة الأجور لدى القطاع العام وما يحيط بها من شوائب. المماطلة الحاصلة في ملف تثبيت العمال في بلديات بعلبك الهرمل،. وناقش المجتمعون التحضيرات لاقامة دورة تثقيف نقابية للأخوات النقابيات. والتحضيرات الخاصة لتحرك عمال البناء لحل مشكلة تراخيص البناء التي تمتنع البلديات عن اعطائها للمواطنين. ومطالب عمال المستشفيات الممتنعة عن دفع زيادة الأجور التي اقرت مؤخرا.

اتخذ المجتمعون جملة قرارات تدعو الى جمعيات عمومية للنقابات المعنية بالمطالب الواردة أعلاه لتحديد أشكال التحرك ومواعيدها. ومطالبة الاتحاد العمالي العام بمتابعة عدم دفع زيادة الاجور لعمال المستشفيات في بعلبك الهرمل.

إتحاد نقابات العاملين في التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار في لبنان (سواء)

التجارة السامة في المواد الغذائية جرأة في استباحة حرمات الأنفس والأرواح

بتاريخ ١٤-٣-٢٠١٢ ، وتعليقاً على موجة الكشف الفاضح عن المواد الغذائية الفاسدة في الأسواق اللبنانية أصدر إتحاد نقابات العاملين في التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار في لبنان (سواء) البيان التالي:

إن ما كشف في الأيام الأخيرة من "عصابات التجارة" السامة في المواد الغذائية ما هو إلا نتيجة للفلتان في لبنان،ونتيجة لغياب الدولة عن كل واجباتها،وغياب القضاء بشكل خاص عن ملاحقة ومعاقبة الفاسدين الكبار والصغار، وبما يردع هؤلاء عن ارتكاب جرائمهم بحق الانسان اللبناني.

في ظل الانكشاف الأمني الغذائي للبنانيين بدا لبنان وكأن لا حكومة فيه ،ولا مسؤولين عن حياة المواطنين المتروكين لقدرهم في غابة وحوش المال،وانعدام الضمير.

لقد أكد هذا الحجم من الفلتان غياب الحس الوطني لدى المرتكبين، ومدى جرأتهم في استباحة حرمات الأنفس والأرواح، واستعدادهم لارتكاب جنايات القتل عمدا ومع الأصرار، فهم انشأوا المستودعات خصيصا لاسلحة الفتك والقتل الغذائي، وعمدوا الى اخفائها عن العيون، وتهريبها تحت أجنحة الظلام لتكون على موائد البسطاء الراكنين الى أمن الدولة وأجهزة الرقابة الغافلة والغائبة إن لم تكن الشريكة والمغطية لهذا النوع من الجرائم الكبرى.

إن اتحاد العاملين في الاسواق والتعاونيات (سواء) يحمل الدولة باكملها، والقضاء اللبناني كامل المسؤولية عن الحياة الامنة للبنانيين، ويدعو الى حملة مركزة تشارك فيها كل اجهزة الدولة لاجتثاث بذور الفساد في الأسواق اللبنانية وعدم تغطية أحد حتى استعادة الثقة بالسوق اللبناني. ويدعو الاعلام اللبناني المشكور على تفاعله وكشفه لما جرى ويجري، لكشف المتورطين والمغطين دون مسايرة لأحد، ويطالب القضاء اللبناني بأعلى مواقعه لتطبيق اقسى العقوبات بحق المرتكبين حفظا لما تبقى من أمل بالحياة في هذا الوطن.

اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

المحروقات في لبنان تحرق الوطن اذا تم التلاعب بها في السوق

اصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بيانا بتاريخ ١٤-٣-٢٠١٢ استغرب فيه الهبّة غير المنطقية لنقابات قطاع النفط، والاكثر استغرابا هو صمت الحكومة وعدم تعاملها الجدي مع الدعوة للاضراب في قطاع حساس ومؤثر في حياة واقتصاد اللبنانيين، وقد حذرنا دائما من مغبة ترك هذا القطاع من قبل الدولة، ووضعه تحت رحمة الهبّات والتقلبات السوقية، فغريب هذا الاستثمار غير الموفق لزيادة الأجور لحشر الواقع اللبناني بمطالب لشركات ومؤسسات، هي قادرة بالتأكيد على مناقشة مشاكل مفترضة تواجهها مع الحكومة، ومن منطق وطني، وبآليات وطرق لا تعرض الاقتصاد الوطني لهزّات زعم شركاؤهم في الهيئات الاقتصادية أنها مضرة بالاقتصاد، ولا تبتز اللبنانيين بحياتهم اليومية وهم من ارغموا على القبول بتصحيح بخس للاجور دفعا للتهويلات التي رفعت في وجه التصحيح الحقيقي للأجور.

وأضاف بيان اتحاد الوفاء: "المطالب المحقة لا تخفى على أحد، والمطالب الانتهازية والاستغلالية لا تخفي على أحد أيضا، وليمحص ذلك في حوارات هادئة، فالمحروقات في لبنان تحرق الوطن اذا تم التلاعب بها في السوق، وندعو الى العمل من قبل جميع المعنيين حكومة ونقابات قطاع النفط لتعليق الاضراب، من خلال فتح مناقشات وحوارات هادئة للوصول الى حلول عملية وواقعية لا تحمل المواطن اللبناني أية اعباء اضافية، ليبقى الاتفاق الرضائي مع العمال ذا جدوى وقائما بالفعل، مناقشات يكون من شأنها انتاج واقع جديد ومختلف لاليات عمل هذا القطاع في السوق، تكون الدولة فيه ضامنا لاستقرار سوق المحروقات وحافظا لحقوق المواطن والعاملين فيه، من خلال عودة الدولة لتتواجد فيه كشريك أساسي ومنافس ضابط لاسعاره ونوعية مواده.

قانون بدل النقل لم يأخذ بالاعتبار مصالح العمال

اصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بيانا بتاريخ ٢٢-٣-٢٠١٢ انتقد فيه التسوية السياسية التي تمت في مجلس النواب، والتي جاءت على حساب العمال والأُجَراء. بقانون بدل النقل والمنح المدرسية من دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح العمال والأجراء وتحصين مستقبل اولادهم، والذي يجيز للحكومة تحديد قيمة «بدل النقل» من دون اعتباره عنصراً من عناصر الأجر، ومن دون احتسابه في تعويضات نهاية الخدمة. وهذا يكرّس حرمان كثير من العمال والأُجراء هذا البدل نتيجة عدم وجود آلية نظامية للتحقق من مدى التزام أصحاب العمل بتسديد هذا البدل. واعتبر اتحاد الوفاء لو ان من وضع القانون ومن وافق عليه اخذا بعين الاعتبار وضع الضمان الاجتماعي ومصالح المضمونين، ومضمون اتفاقية العمل الدولية رقم ٩٥ المتعلقة بحماية الأجور وامور اخرى. وتمنى الاتحاد على اكثرية نواب الأمة لو يلتفتون أكثر لمصالح الفقراء ومحدودي الدخل.

يشكر الاتحاد النقابي العالمي لوقوفه الى جانب الحق العربي ومساندة الشعب الفلسطيني

بمناسبة يوم ومهرجان الدعم لعمال فلسطين، الذي احياه الاتحاد النقابي العالمي في رام الله – فلسطين، وجه اتحاد الوفاء الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان للاتحاد النقابي العالمي البرقية التالية:

في يوم ومهرجان الدعم لعمال وشعب فسطين، الف تحية للاتحاد المناضل في سبيل الحرية والعدالة في وقفته الداعمة للقضية الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطيني في مقاومته ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم. وبهذه المناسبة يهمنا ان نتوجه لكم بالشكر والتقدير لما تقومون به، ولموقفكم الدائم الى جانب الحق العربي في مواجهة ومقاومة الاعتداءات والاحتلال الاسرائيلي الغاصب لأرض فلسطين و لأراض عربية بينها مناطق من لبنان والجولان السوري المحتل .

ويبرق مهنئا بيت العامل في الجمهورية الاسلامية بعيد النوروز

بمناسبة رأس السنة الهجرية الشمسية (عيد النوروز) وجه اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان الى بيت العامل في الجمهورية الاسلامية في ايران البرقية التالية:

الأخوة في بيت العامل في الجمهورية الاسلامية الايرانية الموقرين .

يسعدنا في اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان ان نتوجه اليكم ببرقية تهنئة بالعيد المبارك، وننتهز هذه المناسبة للتعبيرعن ألافتخار والتهنئة بانجازات الشعب الايراني العظيم ونظام الجمهورية الاسلامية على المستويات الاقتصادية والعلمية واحترام حقوق العامل والانسان، ووحدة الشعب الايراني الرائدة، والقدوة التي تحقق النصر تلو الآخر في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والعلمية، ونشر روح العزة والاقتدار، والتوق الى الحرية في أرجاء عالمنا العربي والاسلامي، ولدى الشعوب المستضعفة كافة، وكل ذلك تحت الظل المبارك لولاية الفقيه، وقيادة الأمام الخامنئي دام ظله الوارف. والتأكيد على عمق العلاقات النقابية والثقافية، والرغبة في تطويرها، بين عمال ايران ولبنان، والوقوف معا لحماية مقدرات الأمة الاقتصادية وحقها في التطور، وامتلاك القدرة العلمية في المجالات المختلفة، ومساندة الشعوب المستضعفة، وتوقها الى الحرية والعمل معا في محتلف محافل العمل النقابي العربي والاسلامي والدولي على التصدي للمشاريع الامريكية والصهيونية، وواجب قطع اليد الأمريكية عن التدخل في شؤون بلدينا والبلاد الاسلامية.

نقابة اصحاب المؤسات والمحال التجارية تشكر الداعمين لنشاطها

زيارة مسؤول منطقة البقاع الحاج محمد ياغي

قام وفد من نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية بزيارة مسؤول منطقة البقاع الحاج محمد ياغي حيث تم وضعه في الخطوات التي تنوي النقابة عملها في سبيل تطوير مهرجان التسوق والسياحة ١٤ تموز ٢٠١٢ وسبل التعاون من أجل إنجاح المهرجان وتطويره ، كما تم النقاش في مشروع تنوي النقابة القيام به بالتعاون مع الجهات المعنية "بلديات بعلبك الهرمل، النواب والوزراء ..." لتشجيع الاستثمار في البقاع وتحسين البنية التحتية فيها وذلك من خلال رفع عامل الاستثمار والعمل على حل العقبات التي تواجه المستثمرين وقد قدمت له النقابة في نهاية اللقاء درع شكر وتقديرعلى تعاونه المستمر معها.

زيارة معالي وزير الشباب والرياضة

برفقة النائب د. علي المقداد قام وفد من نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع مع رئيس مجلس بلدية بعلبك السيد هاشم عثمان بزيارة معالي وزير الشباب والرياضة لشكره على رعايته ماراتون بعلبك الدولي الثالث العام الماضي تموز ٢٠١١ حيث تم وضعه في الخطوات المنوي إقامتها خلال المهرجان القادم ٢٠١٢ لا سيما ماراتون بعلبك الدولي الرابع في ١٠ تموز ٢٠١٢ وقد وافق معاليه على رعاية الماراتون وكلف لجنة خاصة بمتابعته على أن يكون ماراتون بعلبك أكبر حدث رياضي لهذا العام.

وفي نهاية اللقاء تم تقديم درع الشكر والتقدير لمعاليه.

زيارة مسؤول وحدة النقابات والعمال في حزب الله الحاج هاشم سلهب

وفي نفس الإطار قام الوفد بزيارة مسؤول وحدة النقابات والعمال في حزب الله الحاج هاشم سلهب وبحث معه في الخطوات المنوي القيام بها وتقديم مشروع تشجيع الاستثمار في البقاع كما قدم له درع الشكر والتقدير على تعاونه المستمر شاكرين اياه على تعاونه واهتمامه ودعمه في الأعوام الماضية

زيارة مدير عام مؤسسة المَعَارض السورية محمد حمود

زار رئيس اتحاد العطاء لنقابات التجارة في لبنان عامر الحاج حسن ورئيس اتحاد نقابات المزارعين إنماء في لبنان جهاد بلوق مدير عام مؤسسة المَعَارض السورية السيد محمد حمود حيث تم التداول في سبل التعاون ومشاركة الشركات والمؤسسات السورية سيما الزراعية منها في المعرض الذي يقام سنوياً في بعلبك

زار وفد من جمعية مناهضة العنف ضد المرأة في الهند نقابة الفنانين التشكيليين والحرفيين في البقاع

قام وفد من جمعية مناهضة العنف ضد المرأة في الهند بزيارة نقابة الفنانين التشكيليين والحرفيين في البقاع بعد مشاركة النقابة في المعرض الذي أقيم في مركز "داري" مناهضة العنف ضد المرأة بلوحات فنية تعبر عن رفض العنف ضد المرأة وتم النقاش في مكتب النقابة حول تفعيل دور منتدى الرجال لمناهضة العنف ضد المرأة وكيفية العمل للحد من هذه الظاهرة وإمكانية نقل المعرض إلى عدة أماكن في لبنان وكذا خارجه.

نقابة عمال بلديات بعلبك - الهرمل
لتثبيت العمال المياومين في جميع البلديات

عقد المجلس التنفيذي والهيئة العامة لنقابة عمال بلديات بعلبك الهرمل جلسة طارئة في مركزها في بعلبك بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ الساعة الواحدة ظهراً وقد ترأس الجلسة رئيس النقابة السيد برير عثمان وكان على جدول أعمالهم بند واحد وهو تثبيت العمال المياومين في جميع البلديات.

صرح رئيس النقابة بأن مطالب العمال عرضت على جلسة المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في جلسته الأخيرة بتاريخ ٣/٦ ويجري البحث مع المعنيين على نار حامية في جميع السبل الديمقراطية الآيلة للوصول إلى الأهداف المطلوبة وأهم السبل المطروحة منها اللجوء إلى الإضراب العام في جميع البلديات. بعد المباحثات التي تداولها أعضاء النقابة رفعت الجلسة إلى الخامس عشر من نيسان لاتخاذ القرارات المناسبة في حينها.

إنتخابات نقابية

جرت الانتخابات العامة لاتحاد النقابات العمالية والصحية في البقاع وجاءت النتائج على الشكل التالي:

برير عثمان رئيساً، جمال طليس نائباً للرئيس، مصطفى خير الدين أمين سر عام، عباس معاوية نائب أمين سر عام، مارون الحاج أميناً للصندوق، محمد عبد الله مسؤولاً للإعلام، روى وهبة شؤون المرأة والطفل، أكرم زريق علاقات العمل.

جرت الانتخابات العامة لاتحاد الضياء لنقابات عمال ومستخدمي بيروت وجبل لبنان الجنوبي وجاءت النتائج على الشكل التالي:

الرئيس حسن نمر يونس، جوزف حليم ريشا نائبا للرئيس، علي مصطفى العطار أمين السر العام، رياض علي زهري أمين السر الأول، سعيد عوض شمص أمين السر الثاني، منى محمود أمينة الصندوق، طالب سالم الحركة محاسب، علي فواز مفوض إعلام.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال ومستخدمي المستشفيات في البقاع وجاءت النتائج على الشكل التالي

علي شاهين رئيساً، محمود ياغي نائباً للرئيس، جمال طليس اميناً للسر، علي مرتضى أميناً للصندوق، عباس معاوية علاقات عامة،محمد عبد الله مسؤول الاعلام، وسام البرجي محاسباً، علا مظلوم شؤون المرأة، والزملاء: علي الفوعاني، عباس المستراح، يمنى وهبي، محمد البرجي أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة صيادي الأسماك في مرفأ الاوزاعي والمرافئ المجاورة وجاءت النتائج على الشكل التالي:

طالب سالم الحركة رئيساً، معين شريفة نائباً الرئيس، علي حسن سعد أمينا للسر، جمال علامة أميناً للصندوق، إدريس عتريس محاسباً، يحيى حمادة مسؤولاً للدعاية والنشر، علي سمير المقداد مسؤولاً للعلاقات العامة، حسين علي ناصر، محمد عبد القادر البصراوي، عادل محمد نور زين الدين، عبد الإله برو، عصام قطايا أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة ملاحي البواخر اللبنانيين وجاءت النتائج على الشكل التالي:

ناصر يوسف نزال رئيساً، نزيه محمد الشحوري نائباً للرئيس، حسام حسن الجمل أميناً للسر، عماد أبو رجيلي نائباً لأمين السر، باسم كوثراني أميناً للصندوق، عماد محمد الرز محاسباً، حسن عبد الله شؤون بحرية بيروت، حسن محمود فارس شؤون بحرية الجنوب، عمر عثمان عرابي شؤون بحرية الشمال، غشان محمد الجبيلي علاقات عامة، علي محمد عبد الله، فيصل طه أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال نقل الخضار والفاكهة في مرفأ بيروت وجاءت النتائج على الشكل التالي:

صفا محمود صفا رئيساً، جميل حسن وهبي نائباً للرئيس، عماد مصطفى عبد الله أميناً للسر، حمزة ابراهيم صفا نائباً لأمين السر، خضر محمود الجمل أميناً للصندوق، علي محمود صالح محاسباً، محمد أحمد حياك مفتشاً، مهدي العمار، محمد حطيط، محمود مشو، جورج الغريب، أحمد عبد الله أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال ومستخدمي الشركات والمؤسسات الصناعية في بيروت وجبل لبنان وجاءت النتائج على الشكل التالي:

رياض زهري رئيساً، حيدر زغيب نائبا للرئيس، صالح حيدر اميناً للسر، عبد الله عقيل زغيب نائب أمين سر، عفيف جزيني أمين صندوق، رياض دبوق محاسباً، حسن موسى حسين، أحمد نمر كرنيب، جميل أحمد الموسوي، حسن ابي رعد، عباس كركي، ابراهيم غدار أعضاء مستشارين.

أخبار نقابية متفرقة

الإضراب العام والتظاهر يوم الخميس ١٩ نيسان
اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان: المطلب الأساس تحديد سقف لسعر صفيحتي البنزين بـ ٢٥ الف ليرة والمازوت بـ ٢٠ الف ليرة

رحبت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري "بخطوة وزير الأشغال العامة والنقل بإعادة العمل بآليات النقل المشترك متمنين أن تتوسّع هذه الخطوة لتغطي جميع المناطق اللبنانية. وأدانوا " التعرّض لسائقي آليات النقل المشترك وممثلي وسائل الإعلام" وطالبوا " الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية العاملين في قطاع النقل أكانوا في النقل المشترك أو القطاع الخاص وذلك بمكافحة كافة أنواع التعدّيات طبقاً لقانون السير.

ففي إطار التحضير لتنفيذ الإضراب العام والتظاهر المقرّر يوم الخميس الواقع فيه ١٩ نيسان ٢٠١٢، عقدت اتحادات ونقابات قطاع النقل البرّي في لبنان اجتماعاً لها عرضت فيه التحضيرات والاتصالات التي ترافق الإجراءات لتنفيذ الإضراب والتظاهر. وفي نهاية الاجتماع أكد المجتمعون في بيان لهم على أنهم " وحدة متماسكة في مطالبها سواء ما يتعلّق بالسيارات السياحية والفانات والأتوبيسات والشاحنات والصهاريج ويعتبرون أنّ ما قرّرته الجمعية العمومية بشأن الإضراب والتظاهر قراراً ملزماً لجميع الهيئات النقابية في القطاع". وأكدوا على أن "المطلب الأساس وهو تحديد سقف لسعر صفيحتي البنزين بـ(٢٥,٠٠٠ ل.ل.) والمازوت بـ(٢٠,٠٠٠ ل.ل.)". كما طالبوا "بإعادة النظر فوراً بقيمة التعويضات العائلية بالنسبة لمالكي السيارات العمومية بما يتناسب مع ما هو مقرّر للسائقين غير المالكين والأجراء وتقرّر توجيه كتاب لمعالي وزير العمل بهذا الخصوص". وجدد المجتمعون التأكيد على " ضرورة تنفيذ قرار الحكومة القاضي بإقرار خطة للنقل والعمل على إصدار المراسيم والقرارات ذات الصلة بأسرع وقت ممكن".وأكد المجتمعون على ضرورة " إنصاف أصحاب وسائقي الصهاريج وذلك من خلال تعديل بدل النقل سيما وانّ هذا الحقّ يجب أن لا يأتي على حساب المواطنين وهو ليس منّةً من أحد بعد تعديل الأجور وإذ أعلن المجتمعون " تضامنهم مع مطالب كافة المؤسسات العاملة في القطاع على قاعدة تنفيذ مرسوم تصحيح الأجور ودفع بدل النقل، فإنهم دعوا الى " ضرورة تنفيذ مطالب نقابات أصحاب وسائقي الشاحنات في لبنان " وفي إطار التحضير لتنفيذ الإضراب المقرّر في ١٩ نيسان ٢٠١٢ قرّر المجتمعون عقد الجمعيات العمومية في المناطق والمحافظات بناءً لجدول زمني يعلن تباعاً. وفي هذا الإطار تقرّر الدعوة لأول جمعية عمومية في بيروت تعقد عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء المقبل ٢٠١٢/٤/٤ في ساحة الكولا". وقرّر المجتمعون اعتبار اجتماعاتهم مفتوحة متابعةً للتطورات والتحضيرات اللازمة وصولاً إلى يوم الإضراب العام والتظاهر يوم الخميس ١٩ نيسان ٢٠١٢.

وكانت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان عقدت اجتماعا لها بتاريخ ٧-٣-٢٠١٢ في مقر الاتحاد العمالي العام – كورنيش النهر، دعت فيه الى تنفيذ الإضراب العام والتظاهر يوم الخميس الواقع فيه ١٩ نيسان على جميع الأراضي اللبنانية، متوجهين إلى المعنيين لمعالجة مطالب القطاع بالحوار قبل الوصول إلى الموعد المحدد.

اتحاد نقابات موظفي المصارف اعلن تمسكه بضرورة تطبيق كل بنود العقد الجماعي

اعتبر المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات موظفي المصارف في بيان له "ان استقالة الوزير السابق شربل نحاس، خسارة لكل العمال والموظفين الذين تآكلت حقوقهم منذ مطلع التسعينات بسبب السياسات الاجتماعية الاقتصادية التي ضحّت بحقوقهم تحت شعار جذب الاستثمارات".

ورأى "ان نحاس حاول انعاش وتفعيل القوانين التي ترعى علاقات العمل بين طرفي الانتاج والتي تجاهلتها خلال السنوات الماضية الحكومات التي تعاقبت على السلطة ، كما سعى الى مقاربة الملفات المطلبية والمعيشية من خلال رؤية علمية فكانت اولى مشاريعه البطاقة الصحية للجميع الذي اسقط في مجلس الوزراء لاسباب محض سياسية، أما في ملف تصحيح الاجور وزيادة غلاء المعيشة ومرسوم بدل النقل فكان له موقف مغاير عن الموقف الرسمي الذي طالما كان مخالف للنصوص القانونية، لكن اصحاب الشأن اعتبروا الوزير المستقيل يغرد خارج سربه، فاسقطوا مجددا اقتراحاته وابقوا بدل النقل خارج الاجر وتعويض نهاية الخدمة".

اضاف البيان "ان نحاس حاول تطبيق سياسة الاصلاح والتغيير في وزارة العمل ، لكن سياسته اصطدمت بتحالف بعض القوى السياسية واصحاب العمل وقيادة الاتحاد العمالي العام التي استطاعت احراجه لاخراجه من الوزارة فكانت الاستقالة".

وقرر المجلس "الموافقة على اقتراح وسيط وزارة العمل بمعاودة المفاوضات المباشرة بين جمعية مصارف لبنان واتحاد نقابات موظفي المصارف لفترة لا تزيد عن ثلاثة اشهر على ان تعلق جلسات الوساطة خلال هذه الفترة على ان تعاود في حال فشل الطرفين من صياغة عقد عمل جماعي" . كما اعلن المجلس "تمسكه بضرورة تطبيق كل بنود العقد خلال فترة التفاوض تطبيقا للقانون وهو سيقاضي ادارات المصارف التي ستحاول الاستنساب في تطبيق نصوص العقد الجماعي المنتهية مدته" .

وتبلغ مجلس الاتحاد "بموعد الجمعية العمومية التي دعت اليها نقابة موظفي المصارف في لبنان والتي ستعقد في قصر الاونسكو يوم الاحد في ١٨ آذار الحالي المخصصة لمناقشة موضوع تجديد عقد العمل الجماعي وطلب مشاركة نقابات موظفي المصارف في الجنوب والبقاع والشمال في حضور هذه الجمعية".

غصن بعد لقائه عون لقوننة السيارات العاملة على الغاز

أمل رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن «الإسراع لإصدار قانون زيادة الأجور للقطاع العام، على أن تشمل المتقاعدين»، داعيا الأجراء الذين لم يقبضوا زيادة الأجور الى «الاتصال بالاتحاد العمالي الذي سيتخذ صفة الادعاء الشخصي».

استقبل رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون صباح الاربعاء ٧-٣-٢٠١٢ في دارته في الرابية، وفدا من الاتحاد العمالي العام برئاسة غصن الذي قال «ان اللقاء تناول موضوع اسعار المحروقات. ونتمنى أن يفرج على مشروع القانون المتعلق باستعمال السيارات على الغاز». ودعا غصن الأجراء الذين لم يقبضوا زيادة الأجور الى «الاتصال بالاتحاد العمالي العام الذي سيتخذ صفة الادعاء الشخصي». وفي الختام، تمنى «الإسراع في إصدار قانون زيادة الاجور للقطاع العام على ان تشمل المتقاعدين».

طلب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان في بيان من "جميع العمال أصحاب الشكاوى على أصحاب العمل الذين يخالفون القوانين والمراسيم النافذة حول تصحيح الأجور وزيادة غلاء المعيشة وبدل النقل ومنح التعليم المدرسية والتعويضات العائلية التبليغ على البريد الالكتروني للاتحاد:

info@cgtl-lb.org
secretary@cgtl-lb.org

مع تعبئة استمارة تبين إسم مقدم الشكوى وإسم المؤسسة والعنوان ورقم الهاتف وموضوع الشكوى.

الاتحاد العمالي العام في لبنان طالب بتحويل مراسيم زيادة غلاء المعيشة لمجلس النواب ليستفيد القطاع العام منها لتثبيت أسعار المحروقات وتفعيل النقل المشترك

طالب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان، في بيان صدر بعد اجتماع هيئة مكتبه بتاريخ ٢١-٣-٢٠١٢، بـ"تطبيق المراسيم النافذة المتعلقة بزيادة غلاء المعيشة وبدل النقل ومنحة التعليم، وتحويله الى مجلس النواب كي يستفيد من هذه الزيادة موظفو الدولة في القطاع العام والمتعاقدين والمتقاعدين، معتبرا "ان حماية الأجور تبدأ بضبط أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية"، مشددا على "ان سلامة الغذاء اصبح هاجسا يلاحق اللبناني إذ أن فساد الأطعمة هو أشد خطورة وفتكا على حياة المواطنين"، ومطالبا الحكومة باسترداد القطاع النفطي.

عقدت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان اجتماعا برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن وحضور الأعضاء، صدر بعده بيان توجه بالتهنئة من "جميع الأمهات في لبنان، ومن المرأة الأم العاملة خاصة"، متمنيا لها "المزيد من الاستقرار والأمان، وتحقيق العدالة والمساواة بشأنها، ووقف كل أنماط العنف والإكراه، كما طالب بتعديل قانون الجنسية اللبنانية، ومنح المرأة كافة حقوقها المدنية".

وأكد البيان متابعة الهيئة "لكل المراجعات والشكاوى التي تردها عن المؤسسات المخالفة لقانون العمل والضمان الاجتماعي، وامتناعها عن تطبيق المراسيم النافذة المتعلقة بزيادة غلاء المعيشة وبدل النقل ومنحة التعليم، وستبادر إلى إبلاغ دائرة التفتيش في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بوجوب إلزام المؤسسات على تسجيل أجرائها في الضمان لا سيما العمال الأجانب الذين باتوا يشكلون منافسة غير مشروعة لليد العاملة اللبنانية مطالبة مجلس الوزراء بالتعجيل بإحالة مشروع قانون زيادة غلاء المعيشة وبدل النقل والمنح المدرسية إلى مجلس النواب كي يستفيد من هذه الزيادة موظفو الدولة في القطاع العام والمتعاقدين والمتقاعدين".

وأكد "أن حماية الأجور تبدأ بضبط أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية كافة وذلك من خلال فتح الأسواق، ومنع الاحتكار، ووضع سقف للأرباح على السلع الأساسية، ومراقبة الأسواق التجارية، ومنع الزيادة العشوائية للأقساط المدرسية".

ورأى "ان سلامة الغذاء تبقى هاجسا يلاحق اللبناني، إذ أن فساد الأطعمة هو أشد خطورة وفتكا على حياة المواطنين لأنه يتناول لقمة عيشهم وصحتهم، وضرورة تفعيل أجهزة الرقابة في الدولة، وتشكيل هيئة عليا للصحة والسلامة من الوزارات المعنية من أجل التصدي الجدي لهذه الظاهرة الخطيرة والتشدد في مراقبة كافة المنتجات الغذائية، وإنزال أشد العقوبات على مستورديها ومسوقيها وتطبيق القوانين الرادعة لحماية السلم الغذائي الذي يوازي أهمية الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي".

واشار الى انه في "ظل الارتفاع المضطرد لأسعار المحروقات، تطالب هيئة المكتب الحكومة باسترداد قطاع النفط من "تجمع" شركات البترول القابضة على أهم قطاع استراتيجي وحيوي، وتثبيت أسعار المحروقات خصوصا مادتي البنزين والمازوت بعد إلغاء الضرائب والرسوم الباهظة المفروضة عليها، والتعجيل بإقرار قانون الإجازة للسيارات العاملة على الغاز أو المازوت وفقا للمواصفات والمعايير العالمية، مما يخفف عبء أكلاف الفاتورة النفطية، كما تطالب هيئة المكتب تعزيز النقل المشترك وتعميمه وبسط سلطة الدولة على خطوط النقل كافة وحماية السائقين من الاعتداءات التي يتعرضون لها من قبل منافسين غير شرعيين".

وأعلن رفض الهيئة "تهديد أصحاب المستشفيات الخاصة بامتناعها عن استقبال المرضى المضمونين، وابتزاز أجرائها، وحرمانهم من زيادة الأجور بذريعة رفع تعرفة الاستشفاء والطبابة، وتطالب بوضع دراسة شاملة تحدد أكلاف الطبابة والاستشفاء في لبنان وتسقط الفواتير الوهمية والأرباح الفاحشة التي تستغل أوضاع المريض واحتياجاته وآلامه".

وزيرا الصحة والعمل يرعيان صيغة حل تستكمل في مجلس الوزراء والمستشفيات تعود لاستقبال مرضى الضمان

توقفت بعض المستشفيات الخاصة في لبنان عن استقبال مرضى «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» اعتبارا من صباح يوم ٢٥ وحتى مساء ٣٠-٣-٢٠١٢وأخذت المرضى رهائن مطلب تعديل التعرفات الاستشفائية ، بذريعة رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة غلاء المعيشة.

و لم تنته مهزلة حجب خدمة الاستشفاء عن مضموني الضمان ،الا بعد ستة أيام من أخذ المرضى رهائن، والدوس على موجبات العقود الموقعة مع الضمان. فقد وزعت الوكالة الوطنية للانباء مساء ٣٠-٣-٢٠١٢ أن وزيرا الصحة العامة علي حسن خليل والعمل سليم جريصاتي عقد اجتماعا مشتركا للهيئات الضامنة الحكومية ونقابتي الأطباء والمستشفيات خصص لاستكمال المناقشات حول تعديل التعرفة الطبية والتي ستصاغ على شكل اقتراح يرفع الى مجلس الوزراء لبته، وتقرر في نهاية الاجتماع "الاتفاق على أن تبدأ المستشفيات الخاصة استقبال مرضى الضمان اعتبارا من اليوم ".

بعد الاجتماع، قال الوزير خليل: اجتماعنا اليوم اتسم بوضوح إرادة الجميع للتوصل الى حل يقوم على إنصاف كل الأطراف، فهناك حاجة الى اعادة النظر في التعرفة، وفي المقابل هناك تقدير لدقة الوضع المالي للمؤسسات الضامنة وقدرتها على تأمين المستلزمات والاستمرار.

فتحت هذا السقف استكمل النقاش اليوم وكان هناك اتفاق على أن يصاغ موقف مشترك على شكل اقتراح يرفع الى مقام مجلس الوزراء يتضمن توصيات اللجنة الاستشارية الطبية العليا مع بعض التعديلات على الأرقام، لا سيما في مواضيع ثلاثة، هي رفع قيمة الاقامة في المستشفى، وإعادة النظر في تعرفة غرفة العمليات وزيادتها وفق طلب نقابة المستشفيات الى ٨٥٠٠ مع تحفظ من الجهات الضامنة على هذا الأمر، وسيتم مقاربة هذين التحفظين بمسؤولية ونقاشهما بإيجابية داخل مجلس الوزراء للوصول الى اتفاق".

عمال الكهرباء قرروا تعليق الاعتصام والعودة الى العمل

توجهت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان من جميع العمال والمستخدمي في بيان، "بالشكر والتقدير لموقفهم الثابت مع الاعتصام الذي دعت اليه النقابة والالتزام المميز الذي أبدوه، ولا يسعنا في هذا المجال الا ان نتوجه بالشكر والتقدير من وزيري الطاقة والمياه والمالية وكل من عاونهم وساهم بانجاز الاعتمادات اللازمة لدفع رواتب العمال والمستخدمين تنفيذا للمرسوم ٢٠١٢/٧٤١٠ ".

وأملت ان "تتوج جهود الوزراء وتحديدا وزير الطاقة والمياه جبران باسيل من خلال ادخال التعديلات اللازمة على المادة ٤٥ من قانون تنظيم قطاع الكهرباء ٢٠٠٠/٤٦٢ وفقا لاقتراحات النقابة حفظا وصونا لحقوق العمال ومكتسباتهم. وبناء عليه قررت النقابة تعليق الاعتصام والعودة الى العمل كالمعتاد".

اتحاد نقابات العاملين في القطاع الصحي في لبنان المستشفيات تمتنع عن دفع متوجبات تصحيح الأجور وتأخذ المرضى رهائن لتحقيق ربح أعلى

بتاريخ ٢٦-٣-٢٠١٢، زار وفد من اتحاد نقابات العاملين في القطاع الصحي في لبنان، برئاسة رئيس الاتحاد جوزيف يوسف وحضور الأمين العام للاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر، وزير العمل سليم جريصاتي.

واشار بيان صادر عن الاتحاد، انه عرض مع الوزير جريصاتي عددا من المشكلات الأساسية التي يعانيها موظفو وعمال القطاع، مستغربا الإضراب الذي دعت إليه نقابة أصحاب المستشفيات اليوم، بقيادة رئيس النقابة المهندس سليمان هارون وقرار النقابة الامتناع عن استقبال مضموني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خصوصا وأن الجميع يعلم أن العديد من المستشفيات أساسا مضربة عن استقبال المضمونين وهم في أسفل درجة الاهتمام".

كما شرح كيفية إلزام الموظفين بالنزول إلى الاعتصام قسرا ومن دون إرادتهم، فيما أن المستشفيات في غالبيتها تمتنع عن دفع متوجبات تصحيح الأجور الأخير وأجور بدل النقل. واكد أنه من غير المقبول أن يؤخذ المرضى تارة والعمال تارة أخرى، رهائن لدى أصحاب المستشفيات لتحقيق هوامش ربح أعلى، لافتا إلى التمييز القائم في احتساب ضريبة الدخل على المجازين حيث يعفى قسم ويكلف قسم آخر من دون وجه حق. واشار البيان الى "ان الوزير جريصاتي ابدى كامل التفهم لوجهة نظر الاتحاد"، مشيرا إلى أنه "قرر الإبقاء على مستشفى البترون في عهدة الضمان حتى ٢٠١٥ على الأقل، كما أعلن بصراحة رفضه المساس بحق الناس بالصحة، وأكد أنه لا يمكن القبول بوجود مريض لا يستقبله المستشفى تحت أي ظرف وأنه بدأ بمعالجة هذه المسألة فورا، كما أكد رفضه التمييز في السياسة الضريبية بين مختلف فئات الأجراء.

الامين العام للاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر: منطق المال والربح يسود تفكير غالبية المستشفيات الخاصة

انتقد الامين العام للاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر، في بيان بتاريخ ٢٨-٣-٢٠١٢، الاضراب الذي قررته نقابة اصحاب المستشفيات والقاضي بالتوقف عن استقبال مرضى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بحجة عدم زيادة التعريفات الاستشفائية". وقال: "عندما كان الاتحاد العمالي العام او اي هيئة مماثلة تنفذ الاضراب العام كان على الدوام يتم استثناء قطاعات انسانية وحياتية من الاضراب ومنها المستشفيات بينما الذي نشهده اليوم هو النقيض تماما". وذكر بأن "غالبية المستشفيات الخاصة كانت وما تزال تتعاطى مع المضمونين بفوقية وبخفة متناهية وتضرب بالعقود الموقعة بينها وبين الضمان بعرض الحائط حيث ان هذه الغالبية تمتنع احيانا على استقبال المضمونين وتتلكأ في اكثر الاحيان عن استقبالهم وذلك لمصلحة اصحاب عقود الضمان الخاصة والاغنياء، ان منطق المال والربح ومع الاسف الشديد هو الذي يسود تفكير غالبية المستشفيات الخاصة وهذا امر خطير". وختم صقر: "من المشين ومن المدان اخذ المواطن بصحته وحياته رهينة من اي طرف كان وتحت اي ظرف كان لان ذلك يتنافى مع ابسط حقوق المواطن في ضمان صحته وحياته ويتنافى ايضا مع سلوك واخلاق ورسالة مهنة الاستشفاء".

ركن المزارعين

نوَّهت بالدور الكبير والهام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في تقديم الدعم للمزارعين

نقابة العمال الزراعيين في لبنان: إعادة دعم زراعة الشمندر مطلب لجميع المزارعين

استنكرت نقابة العمال الزراعيين في لبنان في بيان، "مواقف بعض الجهات الداعية إلى عدم دعم زراعة الشمندر السكري بحجة أن هذا الدعم يصب في مصلحة فئة من المزارعين والسياسيين"، مؤكدة أن "قضية إعادة دعم زراعة الشمندر وغيرها من المزروعات هي مطلب ملح وضروري لجميع المزارعين"، متسائلة عن "هوية هذه الجهات واهدافها الحقيقية التي لا يمكن أن تمت بصلة لمصلحة المزارعين أو تمثلهم".

وإذ أشارت الى ان "حل أزمة القطاع الزراعي مرتبط بوضع سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة من الحكومة تركز على دعم الانتاج الوطني وتنمية الثروة الوطنية في كافة المجالات، وفي مقدمها الزراعة"، رأت انه "كان الأجدى بمن يزعم النطق باسم المزراعين أن يمارسوا الضغط على القوى السياسية التي ينتمون إليها ودعوتها إلى المطالبة بتطبيق قانون المحاسبة والمساءلة المالية، ودعم الإستراتيجية الزراعية التي وضعتها بدلا من اتخاذ المواقف التي لا تسفر إلا عن إثارة الانقسام وإفقار المزارعين".

وناشدت الدولة "الاسراع في إعادة الدعم لزراعة الشمندر السكري المهمة للاقتصاد الوطني والمزارعين"، منوهة ب"الدور الكبير والهام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في تقديم الدعم للمزارعين لتصريف انتاجهم من خلال فتح الأسواق الإيرانية أمام الانتاج اللبناني".

وطنية - ٢٠١٢/٣/١٢

اللقاء الوطني للهيئات الزراعية

للاسراع في اعادة دعم الشمندر السكري

ناشد "اللقاء الوطني للهيئات الزراعية" في لبنان في بيان، الدولة بالإسراع في إعادة الدعم لزراعة الشمندر السكري الحيوية والمهمة للبنان والمزارعين.

ودعا الى معالجة أوضاع القطاع الزراعي، وإلى سياسة اقتصادية متكاملة من قبل الدولة وقواها السياسية.

رد تعاونية الشمندر على نقابات "المستقبل"

رد مدير الجمعية التعاونية للشمندر والزراعات التصنيعية والتحويلية سعيد الميس على انتقاد بيان مكتب قطاع النقابات العمالية في "تيار المستقبل" سياسة وزير الزراعة حسين الحاج حسن.

وأشار الى انه حسب ارقام التيار تكون هناك خسارة ٤٧٠ الف ليرة في كل دونم. واعتبر القول بأن هذه الزراعة مجهدة للتربة وتلوّث المياه الجوفية والأنهار تدحضه تصريحات سعد الحريري ووزير البيئة السابق محمد رحال. وأقر برفع الدعم من قبل الرئيس رفيق الحريري. وأن توقف هذه الزراعة كان بسبب باريس. (السفير).

اجتماع في وزارة الزراعة
خُصِّص للبحث في دعم زراعة الشمندر السكري

وزير الزراعة: كانوا يعملون للقضاء على الشعب اللبناني

مراد: زراعة الشمندر السكري قضية وطنية ودورة اقتصادية في البقاع

عقد وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن اجتماعا في مكتبه في الوزارة بتاريخ ١٩-٣-٢٠١٢، خصص للبحث في دعم زراعة الشمندر السكري، حضره الوزير السابق عبد الرحيم مراد، النائب عباس هاشم، رئيس الاتحاد الوطني للفلاحين في البقاع الدكتور نبيه غانم وممثلون عن كل من: اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان (جهاد بلوق)، تعاونية الشمندر السكري في البقاع (سعيد الميس)، ورؤساء بلديات ومخاتير من البقاع ووفد من المزارعين.

مراد

واعتبر مراد "ان زراعة الشمندر السكري هي قضية وطنية أمنت حركة ودورة اقتصادية في البقاع"، مؤكدا ان "دعمها يشكل دعما لمختلف الزراعات الاخرى، لأن المساحة الواسعة التي تتم زراعتها بالشمندر سيستفيد منها عشرات آلاف العائلات كما أنها ستعزز الزراعات الاخرى، اضافة الى أنها تؤمن دخلا جيدا للمزارع يسهم في تحريك الدورة الاقتصادية في البلاد".

ولفت مراد إلى انه بذل "جهودا كبيرة لمنع إلغاء دعم زراعة الشمندر السكري، فلم يؤخذ برأي ممثلي المنطقة ولا برأي المزارعين"، وقال: "ومنذ ذلك الإلغاء أشار المزارعون إلى أنهم لم يروا خيرا بل شعروا بخلل كبير. وأبدى سعادته لما سمعه عن مشروع دعم زراعة الأعلاف، وأمل أن تصل الأمور إلى نتيجة ايجابية في ظل الظروف الصعبة المريرة التي يمر بها المواطن ولا سيما المجتمعات الزراعية".

المزارعون

من جهتهم، اعتبر ممثلو الهيئات والنقابات الزراعية والمزارعين والتعاونيات أن الغاء زراعة الشمندر السكري أدى إلى ضرب زراعات أخرى، وأشاروا الى هدر عشرات آلاف فرص العمل اضافة إلى ايقاع الخسائر بمئات مليارات الليرات اللبنانية في القطاع الزراعي، اضافة إلى أنه لم يحصل أن ألغي مرسوم قانون إلا في دعم زراعة الشمندر السكري. ولفتوا الى لقاءات وجمعيات عمومية للمزارعين وتشكيل لجان مشتركة في المناطق ركزت على زراعة الشمندر السكري وآخرها اجتماع في مركز تعاونية الشمندر. وتم رفع توصية مطلبية لإعادة دعم هذه الزراعة. وأعلنوا الاتفاق على تعليق التحركات بانتظار جواب مجلس الوزراء ونتائج الجهود التي تبذل، مؤكدين التعاطي الايجابي بانتظار الجواب الشافي.

واعتبر المزارعون أن الاجتماع اليوم هو مؤشر ايجابي، لافتين إلى أن التلوث الذي يضرب نهر الليطاني وبحيرة القرعون لم ينخفض إنما يتزايد بسبب تحويل مجاري الصرف الصحي إلى مجرى النهر.

ولفتوا الى أهمية التوازن الذي يمكن ان يشكله الشمندر السكري مع الزراعات العلفية في دورة زراعية تؤمن صحة التربة، وشددوا على أهمية زراعة الشمندر السكري في توفير الأمن الغذائي وخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن ٥٠ مليار ليرة لبنانية من أصل ١٤٠ مليار ليرة قيمة المستوردات من السكر، ما يؤكد أهمية هذه الزراعة الاقتصادية. وشددوا على أهمية حل العقبات التي تواجه عودة هذه الزراعة كونها زراعة استراتيجية تدخل في الامن الغذائي وتخفض من الضغط على الزراعات الأخرى.

الحاج حسن

من جهته، قال الوزير الحاج حسن: "نرحب بالحضور وبالوزير مراد الذي له أياد بيضاء في كثير من الشؤون التربوية والاقتصادية والزراعية وله تاريخ طويل من العمل السياسي والوطني كما نرحب بحضور النائب عباس هاشم".

واعتبر وزير الزراعة "ان لكل انسان او جماعة الحق في اصدار بيان"، مشيرا الى ان كثيرا ما اختلف خلال رئاسته للجنة الزراعية النيابية مع "الفريق الآخر الذي يسوق نفسه بعنوان التقدم والازدهار والاعمار والرخاء"، وقال: "سمعت من قادتهم وسياسييهم ان الزراعة لا أفق لها، فالكلفة المرتفعة والرقعة الزراعية صغيرة، ولا أمل لها ويمكن أن نستورد حاجاتنا. وأكدت لهم أن الزراعة تدعم في كل دول العالم فكانوا

ينفون ذلك، وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اكدت أن لا صحة لكلامهم".

أضاف: "أنا كوزير للزراعة زرت بلدانا عربية وأوروبية والتقيت وزراء زراعة واقتصاد وتجارة، وأستطيع أن أقول للشعب اللبناني ان ما كان يقال لنا غير صحيح، فلا توجد دولة في العالم الغربي والعربي والإسلامي لا تدعم الزراعة. رأيت وشاركت في النقاشات بدءا من الكلفة، سعر المازوت في الدول العربية هو ربع السعر في لبنان، والأرض دون كلفة، وكلفة المعيشة واليد العاملة أرخص، كما أن هناك دولا عربية تعمل على تحلية مياه البحر للري وتضخ المياه من عمق الف متر تحت سطح الأرض لتروي مزروعاتها في الصحراء، كما انها تضيف مواد وأسمدة لتعديل التربة للزراعة. وفيما نحن لدينا المياه والتربة والكادرات البشرية والامكانات البشرية والعلم يريد فريق سياسي ان يلغي الزراعة".

وسأل الوزير الحاج حسن: "ما هو مصير ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف عائلة إذا ما ألغي دعم هذه الزراعة؟ من أين نؤمن لهم فرص العمل لحياة الكريمة؟"، وأشار الى "أن إلغاء دعم الشمندر السكري لم يأت فجأة مع ان هذا الامر مخالف للقانون، لأن القانون لا يلغى بقرار من مجلس الوزراء، وهذا الفريق عمل على إلغاء دعم الصادرات في ايدال، وجرب إلغاء دعم زراعة القمح، كما قاربوا إلغاء دعم زراعة التبغ، هم كانوا يعملون للقضاء على الشعب اللبناني، لم يقدموا البديل، وهم لطالما تحدثوا عن الزراعات البديلة لأهل البقاع وهذه المفردة غير صحيحة لا يوجد زراعة بديلة في الاقتصاد، انما يوجد سياسات زراعية بديلة".

وعرض الوزير الحاج حسن "الحلول التي نفذت لمعالجة المشاكل التي كانت تواجه زراعة الشمندر والحفاظ على استمرارية هذه الزراعة، بدءا من تحديد المساحة المدعومة القصوى بـ ٧٥ دونم، مرورا بمعالجة التلوث الذي لم يتوقف بل تصاعد بسبب استمرار تدفق مجاري الصرف الصحي في مجرى النهر". ولفت إلى أن هناك حلولا لتلوث التربة بالنيترات والفوسفات والادوية والمبيدات الزراعية عبر الارشاد والرقابة.

وقال: "نأسف أن نرى المتضررين من إلغاء الدعم لزراعة الشمندر السكري يدعمون سياسيين انتهجوا سياسات ضربت القطاع الزراعي ولم تقدم الحلول الناجعة لتطوير هذا القطاع، إنما عملت على ضرب هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني، وجربت رفع الدعم عن زراعة القمح في وقت تصل البطاطا المستوردة الى الاسواق اللبنانية وتباع بأقل من كلفتها في بلد المنشأ، لأن الدعم يصل إلى المزارعين فيها"، مؤكدا "رفض استخدام الغرائز المذهبية والحزبية في السياسة، خصوصا وأن قرار تنظيم استيراد البطاط كان المستفيد الأول منه المزارع في عكار".

وأكد الوزير الحاج حسن "ان الحكومات المتعاقبة للفريق الآخر لم تعمل لمعالجة الاحتكارات، فيما الحكومة الحالية تبنت سياسات لدعم القطاع الزراعي، فتبنت دعم زراعة الحبوب على أنواعه، وأعادت الدعم إلى الصادرات اللبنانية عبر برنامج تنمية الصادرات الزراعية وفق آلية متحركة وذكية، كما أقرت دعم زراعة الأعلاف وانتاج الحليب، ووافقت على رفع موازنة وزارة الزراعة".

ولفت إلى "أن مناقشة ملف إعادة الدعم لزراعة الشمندر السكري لم تصل إلى نتيجة حاسمة حتى اليوم، إلا أن النقاش ايجابي، والجهود يجب أن تتكثف لإقناع الجميع بأهمية هذه الزراعة في تأمين جزء من التوازن الزراعي والاقتصادي والبيئي والاقتصادي مع الارتفاع المستمر لسعر طن السكر الذي أصبحت كلفة انتاجه تقريبا تساوي كلفة الانتاج في العالم"

مواعيد وشروط استثمار وتصدير الزعتر والقصعين

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور حسين الحاج حسن قرارا يحمل الرقم ١/١٧٩ يتعلق باستثمار وتصدير الزعتر والقصعين.

وحدد القرار مواعيد وشروط جني النبتتين بما يتناسب مع مقومات الاستدامة، ودعا الى التقدم بطلبات ترخيص مسبق من مصلحة الاحراج والثروة الطبيعية في وزارة الزراعة.

كما دعا الى التصريح عن العقارات التي تتم فيها زراعة النبتتين.

وطلبت وزارة الزراعة من الراغبين بتصدير النباتات الطبية والعطرية الحصول على اذن مسبق من مصلحة مراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي في الوزارة، وذلك في قلم مديرية الثروة الزراعية في الوزارة.

ودعت مراكز الاحراج المعنية الى القيام بدوريات على مواقع جني الزعتر والقصعين بشكل دوري للتحقق من تنفيذ جميع الشروط الفنية المطلوبة. وأوضحت ان الطلبات تقدم خلال شهري شباط وآذار على ان يتم الكشف بدءا من نيسان.

وأشار القرار الى انه يستثنى الحصول على ترخيص لجني الزعتر والقصعين اذا كان للاستهلاك المنزلي وليس للمتاجرة، على ان تراعى جميع الشروط الفنية والزمنية للجني.

وشدد على ان من يقدم على مخالفة اي مادة يحال الى المراجع القضائية المختصة ويكلف

افراد قوى الامن الداخلي وحراس الاحراج والصيد بمراقبة المخالفات وتنظيم محاضر ضبط في حق المخالفين مع سحب الرخصة من المخالفين وعدم اعطائهم اي رخصة جديدة لمدة سنة.

وطنية - ٢٠١٢/٣/٦

الحكومة ستخصص ١٨٢ مليارا لدعم تطوير زراعة الأعلاف

الحاج حسن: هدفنا تطوير إنتاج الحليب لنتوصل الى التصدير

أعلن وزيرا المال محمد الصفدي والزراعة حسين الحاج حسن اليوم، أن "الحكومة ستخصص ١٨٢ مليار ليرة موزعة على خمس سنوات لدعم تطوير زراعة الأعلاف في لبنان، على أن يدرج في مشروع قانون موازنة ٢٠١٢ تخصيص مبلغ ٢٨ مليارا و٥٨٠ مليون ليرة لبنانية في موازنة وزارة الزراعة للعام ٢٠١٢ لتغطية كلفة هذا الدعم".

فقد عقد وزيرا المال والزراعة مؤتمرا صحافيا في وزارة المال، أكد فيه الصفدي أن "هذا الدعم يستهدف شريحة واسعة من العاملين في القطاع الزراعي. ومن شأنه أن يساهم في تثبيت المزارعين ومربي المواشي في أراضيهم، من خلال رفع مستوى إنتاجيتهم، ويحد بالتالي من حركة النزوح من الريف تحقيقا لإنماء متوازن بين المناطق اللبنانية".واعتبر ان "هذا الدعم يحقق كذلك هدفا استراتيجيا يتصل بتوفير الأمن الغذائي للشعب اللبناني من خلال زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني وتحسين جودة المنتوجات الحيوانية ورفع المردودية الإقتصادية لقطاعي زراعة الأعلاف والإنتاج الحيواني".ورأى أن "من شأن دعم تطوير زراعة الأعلاف في لبنان خفض كلفة الإنتاج على كل من المزارع ومربِّي المواشي، وتباعا على الصناعات الغذائية التي سترتفع إنتاجيتها وتتحسن نوعيتها مما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية".وشدد على أن "رفع مستوى القطاع الزراعي هو حاجة تتصل بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي في لبنان". وأشار الى أن وزارة المال "عمدت في هذا الإطار إلى رفع أرقام اعتمادات موازنة وزارة الزراعة في مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١٢ إلى مئة مليار ليرة لبنانية، بالإضافة إلى مبلغ ١٨٢ مليار ليرة لبنانية ستوزع على خمس سنوات كدعم لتطوير زراعة الأعلاف، فضلا عن تخصيص مساهمة بقيمة ٥٠ مليار ليرة لبنانية في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢ من ضمن موازنة مؤسسة إيدال لدعم الصادرات الزراعية وتحسين مساهمة القطاع الزراعي".

الحاج حسن

ثم تحدث الحاج حسن فقال: "إن إطلاق مشروع دعم وتطوير زراعة الأعلاف وتربية الأبقار وإنتاج الحليب هو ثمرة تعاون بين وزارتي الزراعة والمال، لناحية تحضير المشروع وإقراره وإقرار الاعتمادات المالية بشأنه".وأوضح أن المشروع "يهدف إلى تطوير زراعة الأعلاف في لبنان وتصنيعها وتنمية إنتاج الحليب وصناعته من خلال تدخل الدولة في ثلاثة عناوين: الأول كلفة الإنتاج، والثاني حجم الإنتاج وجودته، والثالث نوعية الإنتاج".ورأى أن "الدولة، من خلال مشروع الدعم، تكون رفعت من حجم الإنتاج في القطاع الزراعي ومن نوعيته وجودته، وهو ما من شأنه أن يؤثر على بقية الزراعات في الموسمين الشتوي والصيفي وصولا إلى إنتاج الأعلاف وإنتاج الحليب وصناعته".

وأشار الى أن "لبنان يستورد ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنويا من مشتقات الحليب وهذا رقم كبير بالنسبة لدولة بحجم لبنان ولميزانها التجاري ولكل مكونات ومؤشرات الاقتصاد"، لافتا إلى أن "عدد الأبقار في لبنان يبلغ ٤٠ ألف بقرة منتجة للحليب، ٣٤ ألفا منها يملكها صغار المزارعين، أي أن متوسط عدد الأبقار لديهم يتراوح بين أربع وخمس أبقار للفرد". وقال: "السؤال هنا كيف سيعيش هذا المزارع من ملكيته

لهذا العدد القليل من الأبقار وبالتالي فإن المكوِّن الاجتماعي الذي أشار إليه الوزير الصفدي مهم جدا، في الوقت الذي يشير فيه المؤشر الاقتصادي أن المزرعة حتى تكون منتجة تحتاج إلى حوالي ٤٠ بقرة".

ولفت الى أن "المكون الاقتصادي يتعلق بجودة التغذية ونوعيتها"، وقال: "من خلال هذا البرنامج نهدف إلى تطوير إنتاج الحليب والصناعات الغذائية لنتمكن من الوصول إلى إمكان التصدير".

اطلاق برنامج الأعلاف وتربية الماشية

أعلن وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٨ الاجراءات التنفيذية لبرنامج تطوير زراعة الأعلاف وتربية الماشية.

وأوضح في مؤتمر صحافي أن البرنامج يمتد على خمس سنوات وأقر في مجلس الوزراء باعتماد مالي على مدى السنوات الخمس قيمته ١٦٠ مليار ليرة لبنانية وباعتماد للعام ٢٠١٢ بقيمة ٢٨ مليار ليرة لبنانية.

اجتماع في وزارة الزراعة للجنة قطاع التفاح

تشديد على تحسين جودة ونوعية التفاح اللبناني ودور التعاونيات

ترأس وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن اجتماعا للجنة قطاع التفاح،بتاريخ ١٥-٣-٢٠١٢ في حضور اعضاء اللجنة وعدد من مزارعي التفاح وبعض التعاونيات الفاعلة، اضافة الى مصدري التفاح وممثلي الادارات المعنية في كل من الادارة المركزية والمصالح الاقليمية التابعة لوزارة الزراعة. تم خلاله مناقشة كيفية المساهمة في تطوير زراعة التفاح في لبنان وتحسين مستوى الصادرات اللبنانية منه.

توصيات

وأصدر المجتمعون توصيات أكدت ضرورة العمل للحفاظ على الاسواق التقليدية المستوردة للتفاح اللبناني، والتوسع للدخول إلى اسواق عربية جديدة كالعراق وليبيا والسودان والاسواق الاوروبية لا سيما اسواق دول اوروبا الشرقية.

وشددت على الالتزام بتحسين جودة ونوعية التفاح اللبناني في مختلف مراحل سلسلة الانتاج، الذي يتطلب بشكل اساسي اعتماد مراكز توضيب وتبريد حديثة تعتمد المعايير العالمية، على ان يترافق ذلك مع تشجيع الاستثمارات في هذا المجال، مع الاشارة الى الدور الفعال الذي يمكن ان تقوم به "ايدال" لتحسين كفاءة مراكز التوضيب والتبريد.

وأكدت التوصيات تحفيز اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة في عملية الانتاج ومعاملات ما بعد الحصاد، والرقابة الذاتية على الانتاج من خلال استخدام السجل الحقلي من قبل المزارع كأداة لتتبع حركة المنتج، وفي هذا السياق تلتزم وزارة الزراعة اقامة الندوات الارشادية لدى المزارعين في مناطق زراعة التفاح بالتعاون مع المصالح الاقليمية، ويكون ذلك مناسبة لتقديم الدليل الحقلي لمزارع التفاح وهو دليل اعدته الوزارة في اطار مشروع تقوية انتاج وتسويق المنتجات الزراعية اللبنانية الذي ينفذ بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ويتضمن التعليمات الواضحة والممارسات الزراعية الجيدة التي من شأنها التي ضمان جودة ونوعية الانتاج وسلامته.

وركزت على أهمية دور التعاونيات في تحسين الانتاجية والقدرة التسويقية لا سيما لدى صغار المزارعين، واستعداد الوزارة تقديم الهبات والمساعدات للتعاونيات الفعالة لتسهيل عملها وتفعيله بما يضمن مصالح المزارعين المنتسبين لهذه التعاونيات مع ايلاء موضوع تصنيع منتجات التفاح اهتماما كبيرا.

دورة تدريبية لوزارة الزراعة على تشحيل أشجار الزيتون

في إطار التعاون المشترك بين وزارة الزراعة وإتحاد نقابات المزارعين في لبنان"انماء" نظمت وزارة الزراعة بتاريخ ١٤-٣-٢٠١٢ دورة تدريبية حول تشحيل أشجار الزيتون في مصلحة الزراعة في البقاع شارك فيها عدد كبير من مزارعي الزيتون حاضر فيها مهندس ايطالي مختص. وبعد الانتهاء من التدريب النظري قام المشاركون بعمل تطبيقي في أحد البساتين في المنطقة.

دورة تدريبية لوزارة الزراعة حول مكافحة الامراض الفيروسية التي تضرب الاشجار المثمرة

وفي الاطار نفسه وبتاريخ ٢٢-٣-٢٠١٢ أقامت وزارة الزراعة دورة تدريبية حول مكافحة الامراض الفيروسية التي تصيب أشجار اللوز والدراق والنباتات على أنواعها شارك فيها عدد من مزارعي الاشجار المثمرة في البقاع حاضر فيها الدكتور ايليا الشويري (باحث في الامراض النباتية والاشجار). تم خلالها التعرف على هذه الفيروسات ومصدرها وسبل مكافحتها.

مرسوم تنظيم وتطوير قطاع الصيد البحري والعاملين فيه في طور الصياغة

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء المهندس سمير مقبل بعد ظهر الاثنين ٢٦-٣-٢٠١٢، اجتماعا في السرايا، للجنة الوزارية المكلفة درس واقع قطاع الصيد البحري في لبنان واقتراح مشروع لتنميته.

حضر الاجتماع وزير الزراعة حسين الحاج حسن، وزير البيئة ناظم الخوري، وزير العمل سليم جريصاتي ووزير الدولة بانوس منجيان. استهل مقبل الاجتماع عارضا للخطوط العريضة للدراسة التي قدمتها وزارة الزراعة، طالبا من الوزراء الحاضرين إبداء آرائهم وملاحظاتهم. وإثر انتهاء الاجتماع، قال مقبل: "البحث تمحور حول الدراسة المعدة والملاحظات التي ابداها الوزراء المجتمعون بهدف تنظيم وتطوير قطاع الصيد البحري والعاملين فيه، كما تطرق البحث الى موضوع إفادة صيادي الأسماك من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتقرر ان يصار الى صوغ مشروع مرسوم في ضوء الملاحظات التي ابداها الوزراء في اقرب وقت ممكن تمهيدا لرفعه الى مجلس الوزراء".

قطاع النفط

باسيل على موقفه : أي زيادة على المواطنين لصالح الشركات والتجّار لن تحصل

تعليق الإضراب الذي كان مقررا في ٢ و٣ و٤ نيسان

أرسل وزير الطاقة والمياه جبران باسيل صباح ٣٠-١-٢٠١٢ جدول «تحديد سعر مبيع المحروقات السائلة» للنشر، بعدما وقّعه بتاريخ ٢٩-٣-٢٠١٢ ، وذلك بتأخير يومين عن موعده، مما سبب حالة من الإرباك في سوق المحروقات وهلعا لدى المواطنين. وما إن أن تنفس المواطن الصعداء لمعاودة العمل طبيعيا في محطات الوقود، حتى استفاق على ارتفاع قياسي لسعر صفيحة البنزين بلغ للمرة الأولى: ٣٨٤٠٠ ألف ليرة.

وكانت نقابات قطاع النفط قد نفّذت اضرابا مخروقا بالعديد من المحطات ليوم واحد بتاريخ ١٥-٣-٢٠١٢ ، مطالبة برفع الجعالة المخصصة لها على كل صفيحة وقود ، وقررت الاضراب في ٢ و٣ و٤ نيسان ،لكن بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٢ ، قرر «تجمع الشركات المستوردة للنفط» و«نقابة أصحاب المحطات» و«نقابة أصحاب الصهاريج» بعد اجتماع موسّع في مقر «التجمع»، "تعليق الإضراب "، وذلك "افساحا للمجال أمام المساعي الجدية الجارية ".

وأوضح نقيب «أصحاب المحطات» سامي البراكس لـ «السفير» أن "الاضراب عُلّق ولم يُلغ، وجاء نتيجة اجتماع ايجابي عقد ليل ٢٩-٣-٢٠١٢، بين باسيل ووفد من العاملين في القطاع منهم رئيس تجمع الشركات السابق بهيج أبو حمزة والرئيس الحالي مارون شمّاس، ولاحظ الوفد أن باسيل اتخذ قراره بفتح باب الحوار»، مضيفا "أن المجتمعين لاحظوا أيضا، وجود جوّ غير الجوّ السابق"، وفق تعبيره، مشيرا إلى أن "باسيل بدا متفهما لمطالب القطاع بـ٨٢٠ ليرة الموزعة على النحو الآتي: ٥٠٠ ليرة للمحطات، ١٢٠ ليرة للنقل و٢٠٠ ليرة للشركات".

وإذ أكد مجددا أن "هناك حقوقا لا يمكن تجاهلها، ولا يمكن استثناء قطاع دون الآخر"، قال: "إنه وبعد التشاور فيما بيننا، ولرغبتنا بإعطاء فرصة للحوار، ولا سيما أن البلد مقبل على فترة أعياد، قررنا تعليق تحركنا".

باسيل: باق على موقفي

إنما في المؤتمر الصحافي الذي عقده باسيل بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٢ ، بدا أنه لم يكن ضمن هذا الجو الذي تحدث عنه البراكس، فرداً على خطوة تعليق الإضراب، قال باسيل: «هذا الموضوع واضح، و لم يتغيّر فيه شيء، بمعنى أننا على موقفنا، حيث أن أي زيادة على المواطنين لصالح الشركات والتجّار لن تحصل، وإذا اعتبر أحدهم أن هذا الموضوع قد توقف نتيجة أي اتفاق فهو أمر غير صحيح"، مضيفا "بينهم من يستحق الزيادة منطقياً، والبعض لا يحق لهم أي زيادة، لذلك لا شيء يمنع الدراسة؛ وتم الإتفاق مع المدير العام لمنشآت النفط لدرس الأرقام، والنظر فيها، لكن لا زيادة على المواطن". ورأى أن "الدولة لديها الكثير من الإمكانيات، لذلك لا لزوم للهلع والخوف من قبل المواطنين في هذا الخصوص"، معتبرا أن" الذي فكّ الأزمة هو القرار الذي اتخذ في مجلس الوزراء والقاضي بالسماح للسيارات والمركبات الآلية باستخدام الغاز والمازوت".

وكانت «القطاعات النفطية» وفق بيان صادر عنها، قد تداولت بالمستجدات المتعلقة بصدور الجدول، والزيادة المطلوبة على جعالة المحطات والنقل والتوزيع نتيجة غلاء المعيشة، وتطرّقوا إلى الايجابية الملموسة من باسيل، بحيث تم التوصل إلى تفاهم يقتضي بمتابعة هذه المطالب مع الوزارة. وحُدِّد اجتماع الاثنين ٢-٤-٢٠١٢ ، مع المعنيين في الوزارة لدراسة الأرقام بموضوعية، وصولا إلى حلّ يحفظ حقوق الجميع.

اذار يقفل على سعر تاريخي لصفيحة البنزين بـ ٣٨٤٠٠ ليرة

زاد سعر مبيع صفيحتي البنزين ٩٨ و٩٥ أوكتان ٦٢٠٠ ليرة لكل منهما في ١٤ أسبوعا، بعد ارتفاعهما ٥٠٠ ليرة. وسعر الديزل أويل (المازوت الأخضر) ٦٠٠ ليرة في ثلاثة أسابيع بعدما ارتفع ١٠٠ ليرة.

وبعد استثناء تراجع سعر قارورة الغاز للأسبوع الثاني على التوالي، حيث تراجعت بتاريخ ٣٠-٣-٢٠١٢ ، (زنة ١٠ كلغ) ٣٠٠ ليرة، و(١٢،٥ كلغ) ٤٠٠ ليرة، لتضاف إلى المئة ليرة السابقة، استقر سعرا المازوت الأحمر والكاز، بعدما زاد سعر الأول ٤٠٠ ليرة في أسبوعين، والثاني ٢١٠٠ ليرة في ستة أسابيع.

وأصبحت أسعار المحروقات الإجمالية شاملة الضريبة، كالآتي: بنزين ٩٨ أوكتان ٣٨٤٠٠ ليرة، و٩٥ أوكتان ٣٧٧٠٠ ليرة. الكاز ٣١١٠٠ ليرة. مازوت ٢٩١٠٠ ليرة. قارورة الغاز (تسليم المستهلك) ١٠ كلغ ٢١٧٠٠ ليرة، و١٢،٥ كلغ ٢٦٦٠٠ ليرة. الديزيل أويل (للمركبات الآلية) ٢٩٤٠٠ ليرة. الفيول أويل ٧٦٢ دولارا. الفيول أويل (١٪ كبريتا) ٨٢٨ دولارا

طهران تبدي استعدادها لتقديم ١٢٠٠ ميغاوات مع تسهيلات بالدفع والصيانة وبكفالة «سيمنس»

العرض الإيراني: ٢٤ ساعة كهرباء خلال سنتين بكلفة ٩٠٠ مليون دولار

كشفت «السفير» تفاصيل العرض الذي حصل عليه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من شركة «جنرال الكتريك» لبناء محطة كهربائية، لكن الحقيقة، أن هذا العرض وُلد من رحم العرض الإيراني، بل يكاد يكون نسخة «طبق الأصل» ولو أن العرض الإيراني يحمل في طياته تسهيلات وحوافز لم تتوافر في أي عرض آخر.

فما هي تفاصيل العرض الإيراني؟

يقول مصدر لبناني إن الإيرانيين عرضوا عبر شركة «مبنا» الإيرانية الخاصة المشهورة ببناء محطات توليد الطاقة الكهربائية وذات الصيت العالمي، بناء محطتي إنتاج في دير عمار (في الشمال) والزهراني (في الجنوب)، بناء على دراسات جاهزة قدمها الجانب اللبناني، تنتج كل واحدة منهما ٤٨٤ ميغاوات (الإجمالي يكون ٩٦٨ ميغاوات)، على أن يبدأ التنفيذ من لحظة التوقيع، وخلال ١٢ شهراً يسلم الإيرانيون المحطة الأولى، و٢٤ شهراً المحطة الثانية، مع فترة سماح لا تتجاوز أربعة أشهر، تحسباً لأي أمر طارئ عند أي من الجانبين، وتترك للحكومة اللبنانية أن تختار الأماكن، وأن تحدد طريقة الدفع، سواء عبر قرض ميسّر (فائدة بسيطة جدا)، يتضمن فترة سماح أو بطريقة الـ (B O T)، أي أن يستثمر القطاع الخاص بعد الترخيص له من الجهة الحكومية المختصة، وهو يتولى الدفع والتحصيل، وعندما يسدد السعر، تصبح المحطات ملك الدولة.

تضمن العرض الإيراني أسعاراً قيل «إنها الأرخص عالمياً ولا تتجاوز سعر الكلفة بقرش واحد». وفيما يتحفظ المصدر اللبناني على السعر، يقول وسيط لبناني إن الإيرانيين طلبوا ٤٥٠ مليون دولار أميركي لقاء تركيب كل محطة، وهم أضافوا إلى ذلك، التعهد بصيانة المحطتين لمدة خمس سنوات (كلفة الصيانة تصل عادة إلى مئات الملايين من الدولارات.. والدليل هو العرض الذي وافقت عليه وزارة الطاقة لصيانة معملي البداوي والزهراني)! وقدم الايرانيون تعهدا بأن تكون معدات المحطتين ألمانية (شركة «سيمنس») مع كفالة زمنية طويلة)، وقدموا تسهيلات لا تعرّض لبنان لأي مساءلة أو إحراج في ضوء العقوبات الدولية المفروضة على ايران (منها اعتماد الدفع بالليرة اللبنانية).

لم يكتف الإيرانيون بذلك، بل أضافوا أنهم على استعداد لتقديم عرض لبناء معمل ثالث تحسباً للاحتياجات اللبنانية المستقبلية، وفي الوقت نفسه، قدموا عرضاً لاستجرار الطاقة من إيران عبر الخط الذي سيصل إلى العراق وسوريا، وأبلغوا الجانب اللبناني أن واقع شبكات التوزيع اللبنانية الحالية، لا يمكنه أن يستوعب أكثر من ٥٠ ميغاوات (يستطيع الايرانيون توفيرها خلال شهر أو شهرين حداً أقصى من لحظة التوقيع) وهم مستعدون لتكليف شركة إيرانية بأن تتولى عملية إصلاح الشبكات وتأهيلها وتحسينها حتى تصبح قادرة في المرحلة الأولى على تحمل حوالي ٢٠٠ ميغاوات عبر خطوط الجر، وهذا يعني تقديم حوالي ١٢٠٠ ميغاوات (تفيض بذلك احتياجات لبنان ويصبح بمقدوره أن يوفر الكهرباء لمدة أربع وعشرين ساعة لكل مواطنيه).

وقبل يومين من زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى لبنان في منتصف تشرين الأول ٢٠١٠، زار وزير الطاقة الايرانية بيروت واجتمع بالحريري وباسيل وكبار المسؤولين اللبنانيين، وأطلعهم على تفاصيل العرض الايراني وتم توقيع اتفاق بين البلدين، يشمل إقامة محطتين واستجرار الطاقة الكهربائية والتنقيب عن النفط في البحر وإقامة سدود ومشاريع تتعلق بالمياه الخ. واشترط الجانب اللبناني إقراره في مجلس الوزراء (وفي مرحلة ثانية في مجلس النواب).

لم يكتف الايرانيون بذلك، بل أبدوا عند التوقيع استعدادهم لتجاوز الروتين الاداري والقانوني في لبنان، عبر الايعاز للشركة الايرانية بأن تباشر العمل فوراً من أجل كسب عامل الوقت، لكن الجانب اللبناني رد طالباً التريث حتى إنجاز الصيغة القانونية، «ولو أن اللبنانيين قبلوا العرض الايراني لكنا قد انتهينا اليوم من تركيب أول محطة ولما كان أحد يتحدث في موضوع البواخر وغيرها» كما تقول المصادر اللبنانية.

وأشارت المصادر الى أن إقامة نوع كهذا من المعامل يحتاج عادة الى حوالي أربعة أعوام، لكن الايرانيين تعهدوا بالعمل ٢٤ ساعة يوميا لإنجازه ضمن المهلة المحددة (سنة)، خاصة أن شركة «مبنا»، صاحبة تجربة عريقة، وهناك نماذج ناجحة، سواء في ايران أو أفغانستان أو العراق أو سوريا (بنت الشركة محطات وصل إنتاجها الى عتبة الثلاثين ألف ميغاوات).

لماذا قدم الايرانيون هذا العرض؟

تجيب المصادر أن وفوداً لبنانية عدة زارت طهران وسألت عن الهدف من التسهيلات الايرانية وكان الجواب مقتضباً «هذه تعليمات القيادة والرئيس نجاد».

وتقول المصادر ان الايرانيين فاتحوا بعض اللبنانيين في بعض المراحل أننا مستعدون ليس للقبول بسعر الكلفة، بل أكثر من ذلك، وصولا الى تقديم نوع من الهبة، «لكن المهم في الأمر، هل هناك قرار سياسي بقبول مشروع كهذا تقدمه الحكومة الايرانية أم لا»؟

فإن كل المشاورات التي جرت بين طهران وبيروت، وآخرها مع رئيسي الجمهورية ميشال سليمان (مع أحد مستشاريه المعنيين بالملف) والحكومة نجيب ميقاتي، أظهرت أن الجانب اللبناني كان مرحّباً به «ولكن عندما كنا نصل الى آليات الترجمة، تعود الأمور الى نقطة الصفر»، على حد تعبير المصادر اللبنانية.

ركن السائقين

اتحادات النقل البري تنفي حصول اتفاق مع العريضي حول تعرفة نقل جديدة

عاد الحديث عن تعرفة نقل جديدة في لبنان، وهذه المرة بشكل رسمي على لسان وزير الأشغال العامة غازي العريضي. الأخير قال إنه "أبلغ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي منذ فترة أن مديرية النقل في الوزارة قد أنجزت تعرفة جديدة اطّلع عليها النقابيون، وهم موافقون عليها".

وإذا كانت المعلومات غير متوافرة حول التعرفة الجديدة وتفاصيلها إلا أن موافقة النقابيين عليها تبدو حتى الساعة غير مستوفاة، حتى إن البعض قال إن لا علم له بالتعرفة الجديدة التي تحدث عنها العريضي، وأنه لم يتم الإتفاق معه على أية زيادة للتعرفة، رافضاً هذا الحديث جملةً وتفصيلاً.

نجدة: لا يمكن فرض تعرفة جديدة بالاتفاق

يأتي نفي الإتفاق بين إتحادات النقل والوزير العريضي على لسان رئيس اتّحادات قطاع النقل البرّي عبد الأمير نجدة، الذي قال في حديث لـ"الإنتقاد" "نحن لسنا موافقين على التعرفة الجديدة التي تحدث عنها وزير الاشغال ونرفضها"، دون أن يعطي معلومات حول قيمتها.

واشار نجدة إلى أن "التعرفة الموجودة لازالت على حالها"، مؤكداً أنه "لا يمكن فرض تعرفة جديدة بالاتفاق بين الوزارة والنقابيين لأن كل زيادة على التعرفة تحتاج إلى دراسة في كل المناطق اللبنانية لمعرفة ما إذا كانت مناسبة أم لا". وطالب نجدة "بتحديد سقف لصفيحة البنزين لكل الناس دون تمييز والتوصل إلى حل لمشكلة المحروقات".

ورأى نجدة أن "على الحكومة أن تنفذ التزاماتها السابقة بدعم السائقين"، مشيراً إلى "انه لم يتم دفع الدفعة الثانية من الدعم منذ ٧ أشهر". وأمام هذا الواقع أكد نجدة "المضي في الإضراب في ١٩ نيسان المقبل إذا لم تحقق مطالبنا فالموضوع ليس فقط مجرد تعرفة نقل أو تثبيت صفيحة البنزين إنما يجب وضع خطة متكاملة للنقل وتوقيف السيارات المخالفة للقانون".

طليس: زيادة التعرفة تقتضي اعادة النظر ببعض الخطوط المجحفة للسائقين

بدوره، نفى رئيس اتحاد النقل البري بسام طليس حديث وزير الأشغال عن أنه اتفق معهم على تعرفة جديدة للنقل، مؤكداً أن "إتحادات النقل ليست مع زيادة التعرفة إلا من خلال إعادة النظر في بعض الخطوط المجحفة للسائقين"، مشيراً إلى ان قرار العريضي بالتعرفة الجديدة يعني أن يتحمل الناس زيادتها في حين تستمر الدولة في زيادة سعر البنزين".

وأشار طليس في حديث لـ"الإنتقاد" الى طرحين يجب دراستهما، الأول يقضي بتثبيت سعر صفيحة المازوت والبنزين لجميع اللبنانيين، والثاني يقول بتثبيتهما للسائقين فقط". وكشف طليس أنه "في حال تم تثبيت سعر صفيحة البنزين والمازوت، لا يريد السائقون الدفعة الثانية من الدعم وسنسامحهم بها لأننا نريد المصلحة العامة مع أن هذا حق مكتسب لنا في أن نحصل كل ثلاثة أشهر على دفعة من الدعم لصفيحة البنزين الذي صرفت الدفعة الأولى منه ولا يزال السائقون ينتظرون الدفعة الثانية".

وأكد طليس "الإضراب في ١٩ نيسان المقبل في كل المناطق اللبنانية، والتنسيق مع كل النقابات من أجل العمل على تحقيق مطالب الشعب اللبناني".

الموسوي: التفرد بقرار زيادة التعرفة سيتسبب بمشكلة

من جهته لفت الأمين العام لإتحاد الولاء للنقل أحمد الموسوي الى ان "تثبيت سعر صفيحة البنزين يؤدي حكماً الى عدم صرف الدفعة الثانية من الدعم لأن الاتفاق كان يقضي بذلك".

أما الإعلان عن زيادة تعرفة النقل العام فرأى فيها الموسوي "محاولة لغض النظر عن الدعم وهي بمثابة ذر الرماد بالعيون".

وأكد الموسوي لـ"الإنتقاد" أن "التعرفة ستبقى على حالها ولن تتغير لأننا لم نتفق على تعرفة جديدة مع وزير الأشغال حتى إنه لم يتم البحث في الإجتماعات التي حصلت مع الأخير في أي تعرفة وكان الكلام يدور حول بقاء الوضع على ما هو عليه في كل الأماكن".

وقال الموسوي "إذا تفرد العريضي في هذا القرار فهذه مشكلة قد نواجهها معه"، معتبراً "ان التعرفة الجديدة ستخدم أصحاب الشركات والمؤسسات الكبرى وفي حال استجابة وزارة الأشغال لضغط هؤلاء دون العودة إلى النقابات فهذه مشكلة كبرى إذ إن هؤلاء لم يعملوا على اساس خطة نقل عام مناسبة للناس".

وذكر الموسوي كيف "ان وزير الأشغال رفض زيادة التعرفة عندما لجأ اليها أصحاب الفانات والسيارات بشكل اعتباطي بينما هو اليوم يفعل الشيء نفسه".

وطالب الموسوي "بتحديد سقف لأسعار المحروقات بـ٢٥ ألف ليرة للبنزين و١٨ الف او ٢٠ الف ليرة للمازوت" مشيراً الى "أن هذا هو طرحنا منذ وجود الوزيرة ريا الحسن في وزارة المال".

وأمام نفي النقابيين حصول وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي على موافقتهم على التعرفة الجديدة اتصلت "الانتقاد" بالوزير العريضي للاستيضاح إلا أن الأخير اعتذر عن عدم الإدلاء بأي تصريح لارتباطه باجتماع.

اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات

اموال العدادات تذهب الى المنتفعين

بتاريخ ١-٣-٢٠١٢ اصدر أمين الاعلام في اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان ، رئيس نقابة السوق حسين توفيق غندور بيانا اشار فيه الى أن "اموال العدادات والمخالفات لا تذهب إلى خزينة الدولة كما هو الحال بقانون الضرائب، بل تذهب إلى بعض المنتفعين النافذين وإلى صندوق خاص لدى مصرف لبنان يطلق عليه "صندوق الوقف".

وتساءل غندور "أين اللجان النيابية وأين وزارة العدل وأجهزتها وإداراتها المتمثلة بهيئة القضايا والتشريع ومجلس شورى الدولة ووزارة الداخلية المنوط بها الدفاع عن أمن الناس الإجتماعي والإقتصادي؟"، داعيا "الجهات المعنية والنيابات العامة ذات الصلة إلى ضرورة محاسبة الفاعلين واسترجاع أموال المواطنين المهدورة التي نهبت تحت إسم القانون وتحديدا لدى هيئة ادارة السير في وزارة الداخلية.

...ويوجه كتابا مفتوحا لوزير العمل ثغرات في مسار صياغة مشروع قانون السير

بتاريخ ٧-٣-٢٠١٢ وجه أمين الاعلام في اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان، رئيس نقابة مكاتب السوق حسين توفيق غندور كتابا مفتوحا إلى وزير العمل سليم جريصاتي لفت فيه الى "استبعاد النقابات وإتحادات النقابات المعنية بالنقل والسير والمرور بالمشاركة في إعداد وصياغة مشروع قانون السير الجديد، مع العلم أن القانون والحق أعطانا المشاركة في تحضير القوانين وتطويرها وخصوصا التي تتعلق بعملالقطاعات كل حسب عمله، وهذا ما لم يجر اعتماده في اللجان النيابية المشتركة

واشار غندور الى "ثغرات التي تم اعتمادها في مسار صياغة مشروع قانون السير لها أهمية بمكان وتؤدي إلى الفساد"، وتمنى على الوزير جريصاتي "التدخل من أجل إبداء الرأي والإطلاع على المشروع الجديد للمساهمة في وضع الأمور في نصابها وإنتاج قانون سير عصري يتناسب وحجم المشكلة التي يعانيها المواطنون والسائقون على حد سواء.

تفعيل النقل المشترك مطلب جميع اللبنانيين والمعتدون على حافلاته "بلطجيون"

عقد المجلس التنفيذي لاتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان جلسة بتاريخ ٢١-٣-٢٠١٢ في مركزه في حارة حريك ناقش فيها الاتصالات والمواقف حول مطالب قطاع النقل البري وأكد على ثوابته في تثبيت سعر المحروقات لجميع اللبنانيين وتفعيل النقل المشترك وقمع المخالفات وهنأ وزارة النقل على اعادة تسيير عدد من باصات النقل المشترك مؤكدا على ضرورة استكمال عدد الباصات لتغطية خطوط النقل العام في لبنان والعمل مع وزارة الداخلية والاجهزة المعنية في لبنان لمعاقبة البلطجية المعتدين على باصات النقل العام وسائقيها واصدر في هذا المجال البيان التالي:

١. ان عودة النقل المشترك للعمل على كافة الاراضي اللبنانية مطلب جميع اللبنانيين والنقابيين، وهو حق من حقوقهم على الدولة في الرعاية الاجتماعية، يعيد اليهم الطمأنينة والسلامة في تنقلهم، وعلى الدولة أن تنزل الى هذا السوق بنقلها العام المشترك بكل قوة، ونحن نبارك عودة الباصات السبعة والعشرين للعمل على بعض الخطوط ، ونطالب بالاسراع باستكمال عودة النقل المشترك على جميع خطوط النقل في جميع الاراضي اللبنانية .

٢. إن لبنان بلد يحكمه القانون، أو هكذا يفترض ، وأحكام القانون يجب أن تكون نافذة على كامل حركة قطاع النقل، ولطالما شكا اللبنانيون من البلطجة والمخالفات والمنافسات غير المشروعة من قبل بعض البلطجيين في القطاع افرادا وشركات، وعلى أكثر من مستوى وصعيد، ولا يخفى أن بعض الأجهزة المعنية بتطبي القانون أما هي متهاونة واما هي شريكة في اعمال البلطجة، ويبدو أن قطع يد البلطجة هذه بات يحتاج الى قرار سياسي حاسم يعيد الأمن لهذا القطاع، فهو أيضا قطاع حيوي مرتبط بحياة المواطنين وحرية انتقالهم واستخدامهم لوسائل النقل التي يطمئنون لها، وبالتالي يجب أن تحمي لهم الدولة هذه الحرية، وتقطع يد المعتدي عليها، مهما كان شكله ولونه وأسمه. وندعو جميع القوى والاحزاب السياسية من كافة الاطراف لاعلان المواقف الحامية لعودة النقل المشترك الى كامل الاراضي اللبنانية.

٣. لا شك أن "البلطجية" الذين اعتدوا على سائقي حافلات النقل المشترك التي عادت للعمل لخدمة المواطنين الشرفاء، هم متضررون من هذه الخدمة للمواطنين، والتي ستقضي على فوضويتهم وتشبيحاتهم واستغلالهم البشع، وغني عن القول أن السائقين الأخيار الذين خدموا هذا الوطن بتحملهم مسؤولية نقل المواطنين الى اعمالهم في ظل غياب الدولة عن هذا القطاع وتغييب النقل المشترك، يرفضون هذه البلطجة وهم مع اخوتهم سائقي النقل المشترك يد واحدة في تقديم الخدمات للمواطنين، وينتظرون الساعة التي تريحهم فيها الدولة من البلطجيين المعتدين على كرامة مهنتهم، والمشوهين لسمعتهم.

٤. اننا باسم اتحاد الولاء ومن يمثل من السائقين الشرفاء نشد على أيدي اخوتنا سائقي النقل المشترك ونقابتهم، وندين الاعتداء عليهم ونتبرأ ممن هدد واعتدى، وندعو وزارة الداخلية والقضاء للكشف عن المرتكبين، وتنفيذ أشد العقوبات بحقهم، وندعو معالي وزير النقل للاستمرار في خطة اعادة النقل المشترك وتفعيله، غير آبه بعبث المتضررين فالنقل المشترك للدولة مطلب جميع اللبنانين، ولا يمكن التخلي عنه أمام عبث الاشرار، ومصلحة الوطن والمواطنين هي دائما بانتصار ارادة الخير فيه.

امل أن تكون محطة ١٩ نيسان محطة تضامنية جدية وفاعلة

اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان: هذه اسقف التحرك في ١٩ نيسان المقبل ... تثبيت اسعار المحروقات لجميع اللبنانيين وإطلاق النقل المشترك بشكل فاعل

اثر البيان الصادر عن اجتماع اتحادات ونقابات النقل البري في لبنان والذي دعا الى الاضراب والتظاهر في ١٩ نيسان المقبل، اصدر اتحاد الولاء بتاريخ ٩-٣-٢٠١٢ البيان التوضيحي التالي:

إن ما هدف إليه اجتماع اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان وشاركنا على أساسه فيه هو المطالب التالية كسقف للتفاوض مع الحكومة ولتنفيذ الإضراب في ١٩ نيسان ٢٠١٢ أو تعليقه ، أو إلغائه:

١. تثبيت سعر البنزين والمازوت لجميع اللبنانيين بمن فيهم السائقين العموميين، وعليه فإن أي تفاوض حول هذا المطلب محكوم بالوصول إليه ، وليس لأي بديل آخر .

٢. إطلاق النقل المشترك بشكل جديد ، وبما يجعله فاعلا ، وملبيا لحاجات اللبنانيين في جميع المناطق، وجزءا من إستراتيجية لمعالجة اقتصادية وأمنية اجتماعية لما يعاني منه اللبنانيون، وعليه فان أي تفاوض حول هذا المطلب محكوم بتحقيقه، وليس أي شيء آخر.

٣. ٣- بصرف النظر عن ارتفاع أسعار المحروقات وتأثيرها على عمل السائقين وإنتاجيتهم، فان خطوط النقل المعتمدة حاليا، والتي تطبق عليها التعرفة الرسمية، ومن منطق العدالة، لا بد من إعادة النظر فيها، بحيث تتساوى المسافات التي يقطعها السائق العمومي لنقل الركاب بتعرفة رسمية موحدة، ولا تبقى بعض الخطوط مثقلة بمسافات أطول من خطوط أخرى ن وعليه فان هذا المطلب للسائقين العموميين هو مطلب أساسي، وأي تفاوض عليه محكوم بتحقيقه وليس أي شيء آخر بديل عنه.

٤. بعد بدء العمل بمرسوم تصحيح الأجور الأخير وتطبيق أحكامه على السائقين في الضمان الاجتماعي قبل معالجة تداعيات تطبيقه في احتسابات اشتراكاتهم وتعويضاتهم العائلية وهم لا ناقة ولا جمل لهم فيه ، فلا يجوز أن يدفع السائق العمومي اشتراك ضمان على أساس الأجر الجديد ٦٧٥ ألف ليرة وأن يقبض تعويضات عائلية على أساس الـ٣٠٠ ألف ليرة"فلا بد من رفع التعويضات العائلية التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للسائقين بما يتناسب مع الواقع الجديد للأجور. وعليه فان أي تفاوض حول هذا المطلب محكوم بتحقيقه، وليس أي شيء آخر.

٥. ان مكافحة المخالفات والتعديات كاللوحات العمومية المزورة يجب العمل عليها فورا بمقتضى القوانين المرعية الجراء، وبعدما قام السائقون العموميون بواجبهم في الحصول على اذونات مزاولة المهنة، فلتقم وزارة الداخلية والأجهزة الرسمية المعنية بمنع المخالفات بشكل جدي وفاعل، وعليه فان تحقيق المطالب كلها أعلاها ، لا علاقة له بتطبيق القانون ولا يستقيم قطاع نقل بدون تطبيق القانون. فان أي نتيجة لتفاوض محتمل محكومة أولا بمدى الجدية بمعالجة المخالفات والتعديات والفوضى على خطوط النقل العام في لبنان ، وليس بأي شيء آخر.

٦. الغاء عقد مؤسسة فال واستعادة المعاينة الميكانيكية الى مصلحة تسجيل السيارات والاليات لالغاء هذه الخوة المفروضة على المواطنين والسائقين.

٧. تحقيق مطالب مالكي وسائقي الشاحنات والصهاريج.

٨. أخيرا يهم اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات أن يؤكد أنه معني بالتحرك الجديد لاتحادات ونقابات قطاع النقل البري تفاوضا مع الحكومة وتحركا في ١٩ نيسان فقط، وفق الأسقف المطلبية الواردة أعلاه، وهذا ما اتفق عليه نصا وروحا، ونأمل أن تكون محطة ١٩ نيسان المقبلة، محطة تضامنية جدية وفاعلة ، في إطار تحرك مطلبي واحد في الآليات والأهداف.

تحقيق العدد

اجراء وعمال مكتومون و٥٠ الف اجير في لبنان لا تُسدد اشتراكاتهم للضمان

هل من اتفاق رضائي بين الاتحاد العمالي العام وأصحاب العمل ليفرج هؤلاء عن حقوق الضمان

قضية تهرب أصحاب العمل من القيام بواجباتهم تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهم شركاء اساسيين في ادارته، قضية مزمنة، فهم يتهربون دائما من التصريح الكامل عن عمالهم واجرائهم وبالتالي حرمانهم من الضمان الاجتماعي لهم ولعائلاتهم، وأحيانا كثير يتهربون من تسديد حصتهم من اشتراكات بعض العمال باحتيالات ومسميات مختلفة. والمشكلة أن ادارة الضمان الاجتماعي لا تحرك ساكنا في هذا الملف، رغم الصلاحيات الكبيرة التي تمتلكها قانونا، والاتحاد العمالي العام لا يتابع بشكل جدي ونافع هذه القضية، فاذا ارتضى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بادارته العامة وبمجلس ادارته، وهيئة مكتب مجلس ادارته هذا الوضع الفاسد وغير القانوني فلماذا يرتضيه ممثلو العمال ونقابيوهم ؟!

في تهرب واضح من اشتراكات الضمان، يعمد الكثير من أصحاب العمل لكتم العدد الحقيقي لاجرائهم، ولا يصرحون للضمان الا عن عدد ضئيل، وحتى اشتراكات المصرح عنهم، لايسددها اصحاب العمل باكملها للضمان بحجج وانواع من التهرب، ففي مؤشر مهم حول أحوال سوق العمل في لبنان، بيّنت دراسة أجراها «الضمان» ان عدد الأجراء المصرح عنهم للصندوق في نهاية العام ٢٠١١ بلغ ٣٩٦ ألفاً. وبلغ عدد الذين سددت اشتراكاتهم منهم ٣٤٩ ألفاً و٢٩٣ مضموناً. أمّا الذين لم تسدّد اشتراكاتهم فيشكلون من إجمالي الأجراء ما نسبته ١٢ في المئة (حوالي ٥٠ ألف أجير. وعن عدد الأجراء غير المصرّح عنهم، قال مدير عام الضمان للسفير أن "هؤلاء من الصعب إحصاؤهم، بفعل عدم وجود أدوات لقياس حجمهم. نحن نعلم جيداً ان هناك عدداً لا بأس به من المؤسسات والأجراء غير المصرّح عنهم كلياً للضمان. وعندما يكون لدينا ٤٠ مفتشاً فقط من الصعب عليهم ان يقوموا بهذا المسح على امتداد كل لبنان.

نحن أمام مشكلة صدقية اصحاب العمل مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصدقيتهم تجاه عمالهم واجرائهم للأسف، وطالما ابدى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار عزم الهيئات على التعاون الجدي مع الاتحاد العمالي العام بعد تجربة الاتفاق الرضائي على تصحيح الأجور، وانا لجنة مشتركة تناقش القضايا المشتركة... لماذا لا تترجم الهيئات نواياها الحسنةتجاه عمال لبنان بالايفاء الكامل لحقوق الضمان الاجتماعي، وتتفضل هي نفسها بالقيام بالمسح الميداني والكشف عن الأجراء والعمال الذي تستخدمهم المؤسسات لتابعة لها، وتلزم اعضائها بالتصريح عنهم وتسديد الاشتراكات بحسب القانون، لماذا لا تسائل الهيئات الاقتصادية المنتسبين اليها من اصحاب المؤسسات عن عدم دفعها الاشتراكات حتى عن العمال المصرح عنهم، والسؤال الأهم هو: ما هي مسؤولية الاتحاد العمالي العام أحد طرفي الاتفاق الرضائي مع اصحاب العمل في ملف تصحيح الأجور، لماذا لا يستفيد من موسم التراضي مع الهيئات الاقتصادية ليتراضى معها أيضا على حل مشكلة التصريح عن الاجراء والمستخدمين ودفع الاشتراكات المتوجبة ويكونوا بذلك تحت القانون وليس فوقه.

ألف ياء النقابات

البطالة ... دولة العجز أقوى من المجتمع

يمكن القول إن البطالة في لبنان مفتعلة، لا عفوية، وهي الحصيلة الأكيدة لسياسة الدولة، أو ما يبدو غياب سياسة الدولة، هذه السياسة التي تتقاسمها طوائف ثلاث: طائفة المقاومة، وطائفة الوكالات الحصرية، وطائفة مقاومة المقاومة (تحاول تلميع الصورة الآن بالقول طائفة الربيع العربي). في ظروف سيطرة الطوائف على الدولة تتلاشى السياسة وتتلاشى الدولة. والمعروف أنه لا تمكن ممارسة السياسة إلا في إطار الدولة. وعندما تغيب الدولة تغيب السياسة.

تاريخ لبنان الحديث هو تاريخ حرب أهلية متقطعة تخللتها مرحلتان فقط من عمل أو بناء الدولة: المرحلة الأولى شهابية في الستينيات، ولبضع سنوات؛ والمرحلة الأخرى حريرية، ولبضع سنوات أيضاً. الأولى انتهت باستقالة فؤاد شهاب أو تمنعه عن الترشيح، والثانية انتهت بتغير السلطة في نهاية التسعينيات. في المرحلتين، رفضنا وجود الدولة أو بناءها، بعد كل من المرحلتين ساهمنا في تحطيم ما بني، حكومةً وشعباً؛ والشعب ينصاع لطوائفه في ظروف الحرب الأهلية، وينقسم بحسب انقساماتها.

في ربيع ١٩٩٣ قدمنا (CDR) خطة الإعمار والنهوض الاقتصادي (آفاق ٢٠٠٠). رفض مجلس الوزراء (برغم رئاسة الحريري) استلام الخطة، ورفض مناقشتها، وجرى الإعمار، الذي يستكمل عشوائياً مع الزعم أنه كان يتم انطلاقاً من الخطة.

في صيف ١٩٩٦، قدمنا (CDR) خطة اثني عشرية، وأرسلت نسخة منها في محفظة لكل نائب ووزير ورئيس؛ ومع ذلك أُهملت و لم تناقش، و لم تصل إلى مرحلة النقاش قبل الإقرار. تم تجاهلها تماماً بقرار سياسي طيّر الخطة وطيّر رئيس مجلس الإنماء والإعمار الذي كان وراءها. حتى الذين عملوا في تحضيرها، أنكروها عندما صاروا في مواقع وزارية في السلطة.

في الحالتين، كان المقترح حوالى مليار دولار من الإنفاق الحكومي على البنى التحتية المادية والاجتماعية. فلسفة البنى التحتية هي توفير هذه المرافق العامة من طرقات، مياه، تصريف مياه ومعالجة، كهرباء، هاتف، مطار، مدينة أو مدن رياضية، مدارس... الخ. توفر هذه المرافق العامة القاعدة التي لا بد منها من أجل تسهيل أمور المواطنين، ومن أجل تسهيل أعمال رجال الأعمال في الصناعة والزراعة والخدمات الذين يحتاجون إلى المرافق لتسهيل حركتهم ودفعهم إلى برمجة استثماراتهم. أشير هنا إلى صعوبة تحضير خطة في ظروف سياسية تنعدم فيها الإحصاءات السكانية الدقيقة. أنت مضطر للتخطيط لمناطق لا تعرف عدد سكانها الفعلي، وتقديم خدمات مادية لمناطق لا تعرف توزيع سكانها إلا بالتقدير.

الخطة إعمارية وليست اقتصادية، تشمل البنى التحتية ولا تشمل الاقتصاد الإنتاجي بفروعه الزراعية والصناعية والخدماتية. فهي لا تقيّد الاقتصاد، بل هي إعلان الدولة لنيات أو قرارات عما تزمع عمله خلال السنوات القادمة لتوفير مرافق عامة يطالب بها كل اللبنانيين؛ وبعضها مشاريع كانت قد بدأت أو جرى التخطيط لها قبل الحرب الأهلية و لم تنته.

الأدهى من ذلك كان التركيز على التنظير لعجز موازنة الدولة، لزيادة الدين العام مع ازدياد الفوائد التي صارت مع الزمن تشكل نسبة أعلى بكثير من أصل الدين العام لضخ الأموال بشكل ضرائب للدولة، والدولة تدفعها بشكل خدمة الدين العام للمصارف ومودعيها. صارت الدولة عبارة عن مضخة لضخ الأموال من الفقراء إلى الأغنياء حتى لم يتبق الكثير للاستخدام في الاستثمار من أجل المرافق العامة. الناس يدفعون الضرائب للدولة، والدولة تنقل الأموال عبر الدين العام للمصارف، والمصارف تزداد أموالها بشكل غير مسبوق. يقال إن معظم واردات البنوك من الإيرادات الآتية من الخارج، بينما هي في الحقيقة أموال الفقراء التي تسربت عبر الدولة إلى المصارف.

في هذه الأثناء تم شبك قطاع المصارف بكل البيوت اللبنانية عبر ليبان بوست وعبر إغراءات البنوك للموظفين العاديين للاستدانة واقتناء بطاقات الائتمان للاستدانة الاستهلاكية دون حدود لقاء فوائد عالية... يستدين الفقراء أو الطبقات الدنيا من أجل الاستهلاك، وصولاً إلى العجز عن دفع ديونهم. ما بدأ مساعدة للطبقات الدنيا صار وسيلة للجباية لصالح المصارف.

والمصارف تستوفي منهم خدمة الديون بما يفوق أصول الديون بكثير. نهب منظم وإفقار منظم وبطالة منظمة وعطالة إنتاج منظمة.

في هذا الوقت جرى إهمال الصناعة والزراعة، جرى إهمال القطاعات الإنتاجية، أي جرى حرمان جيل الشباب الجدد من فرص العمل، ما أدى إلى تفشي البطالة.

يتمثل عجز الدولة في لبنان في العجز عن تشكيل رؤية موحدة للتاريخ اللبناني، المعاصر والقديم، ويتمثل في العجز عن توفير الكهرباء من معامل مركزية رغم توفر مصادر إنتاج الطاقة والتوزيع، ويتمثل في العجز عن إقرار موازنة، والتمنع عن قطع الحساب. وكلها أمور بسيطة يمكن القيام بها خلال أسابيع لو توفر القرار السياسي لذلك. لكن الدولة اللبنانية مبنية على تغييب القرار السياسي بهذا الشأن؛ مبنية على العجز المفتعل، والعجز ليس حصيلة ندرة الموارد بل هو حصيلة القرار السياسي. أعرف أن هذا القرار السياسي متخذ منذ زمن طويل وأعرف نتائجه. واحدة من هذه النتائج هي البطالة.

غير صحيح أنه ليس لدينا دولة وأن الدولة غائبة بسبب العجز. الدولة موجودة قوية حاضرة، مؤسسة على العجز. نعرف ذلك، إذ إن خدمات الدين العام والدين الخاص تُدفع بالكامل ودون مناقشة في مجلس النواب أو غيره.

الطبقة السياسية، الجديدة القديمة، تخدم أصحاب المصالح الحقيقيين وتؤدي دورها بكل دقة.

لدينا دولة لا تهزها الريح، لكنها مصممة كي تكون دولة العجز والبطالة.

فضل شلق السفير ١٦-٣-٢٠١٢

هل يولد نظام عالمي جديد؟

تتغير قواعد اللعبة الدولية على نحو ملموس، وهي التي لم تستقر على حال منذ نهاية الحرب الباردة. وكان على العالم أن ينتظر خريفاً طويلاً من الحماقات والأزمات الدموية، حتى يكتشف متأخراً أن أي نظام بديل لم يقم على أنقاض نظام القطبين، وأنه كان فريسة موجات فوضى عارمة أطلقت العنان لصراع هويات قاتل، ولحروب هيمنة ضارية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، كان سوء التقدير سيد الموقف أيضاً. فقد نعمت الولايات المتحدة في التسعينيات بنمو مطّرد وتراجع في العجزين المالي والتجاري وزيادة في حركية رأس المال، ما أعطى زخماً للتعاليم الليبرالية المتطرفة. ساد حينها شعور متفائل بأن العولمة ستؤكد تمركز الاقتصاد العالمي حول اقتصادات الدول الغربية، وأن هذه ستقتنص نسباً مئوية إضافية من ثروة العالم كلما اتسع نطاق الحريات الاقتصادية. لكن مركز الثقل الاقتصادي أخذ ينتقل باطراد من الغرب إلى الشرق على نحو مخالف للتوقعات. فقبل عقدين، علّقت على الاقتصاد الياباني آمال كبيرة بأن يكون الحصان الرابح في السباق مع واشنطن نحو القمة. لم تكن الصين تلفت انتباه أحد، وكذلك الهند (إلا لناحية عدد المهددين بالموت جوعاً)، ولا حتى البرازيل الغارقة حينها مع جيرانها بأزمة ديون خارجية ثقيلة. الدول الثلاث هذه، ومعها روسيا وجنوب أفريقيا، هي الآن محط اهتمام الاتحاد الأوروبي اللاهث وراء المعونات المالية، وهي مركز الثقل في دول مجموعة العشرين التي لا تحظى الدول الصناعية السبع فيها بأي أفضلية على دول الأسواق الناشئة. وها هي واشنطن الآن تجهد لاستيعاب أزمتها المالية، وتقف عاجزة عن مد يد العون لأصدقائها الأوروبيين في أزمتهم الراهنة، ويلازمها الفشل حتى في أروقة مجلس الأمن حين أخفقت ديبلوماستها مرتين في ثني روسيا والصين عن استعمال الفيتو في وجه قرارات تتعلق بسوريا.

هذه الحقائق تقابل بالإنكار ممن لم يساورهم الشك بعد في مستقبل القوة الأميركية. هذا ما يفعله مثلاً المؤرخ الأميركي روبرت كاغان الذي يصرّ على أن حصة الولايات المتحدة الأميركية من الاقتصاد العالمي لم يطرأ عليها أي تراجع منذ عام ١٩٦٩. لكن إذا صح هذا التقدير، فعلى حساب من زادت نسبة الاقتصاد الصيني من ٢،٢٪ من الاقتصاد العالمي عام ١٩٨٠ إلى ١٤،٤٪ عام ٢٠١١؟! وماذا عن توقعات صندوق النقد الدولي لناحية وصول حصة الصين عام ٢٠١٦ إلى ١٨٪ من الناتج العالمي، مقارنة بـ١٧،٦٪ فقط للولايات المتحدة؟

تدل الوقائع على أن ولادة نظام دولي جديد يرث ثنائية الحرب الباردة باتت قريبة. مع أن اكتمال الولادة يتطلب في ما يتطلبه تحقيق التوازن بين موقع كل دولة من الدول على خارطة السياسة الدولية من جهة، وبين مساهمتها في الإنتاج العالمي من جهة أخرى. فدول الأسواق الناشئة التي راكمت خلال السنوات العشر الماضية نمواً يساوي ضعفي النمو في الدول الصناعية الكبرى على الأقل، لم تسجل حضوراً موازياً لا على المستوى السياسي ولا على مستوى المؤسسات الدولية. وما زال بوسع الولايات المتحدة أن تنفق ما يزيد على ٤٣٪ من فاتورة الإنفاق العسكري في العالم (٦٨٩ مليار دولار من أصل ١٦٣٠ ملياراً)، ثم تفرض على الآخرين مشاركتها في تغطية العجز المالي والتجاري الناجم عن ذلك. وإذا أخذنا بما أورده الكاتب الاقتصادي جدعون راشمان في كتابه «مستقبل تتساوى فيه الأرباح والخسائر» عن أن العولمة هي ظاهرة جيواستراتيجية بقدر ما هي ظاهرة اقتصادية وسياسية، فإن منع أو امتناع دول الأسواق الناشئة عن استثمار نجاحاتها الاقتصادية في حقل السياسة العالمية، سيعرقل قيام نظام دولي مستقر، ويحملنا من ثم مخاطر اتباع قواعد النظام القديم الذي زالت مبررات وجوده، لكنه يستمر بقوة الهيمنة السياسية والعسكرية.

هناك فرصة، ولا شك في قيام نظام دولي جديد لا يشبه الملامح البائسة التي رسمها الغرب على وجه العالم مأخوذاً بنشوة انهيار الخصم الإيديولوجي في بداية التسعينيات. ولدينا ثلاثة أسباب لقول ذلك: التبدل العميق في توزيع القدرات الاقتصادية عالمياً. إخفاق القوة العسكرية المتفوقة لأميركا في تحويل نجاحاتها العسكرية إلى مكاسب سياسية، وانطفاء جاذبية النموذج الغربي الأميركي الذي لم يلهم أياً من المنتفضين في العالم العربي. وبتعبير آخر، تزداد فرص قيام نظام عالمي متوازن ومتعدد، كلما صار صعباً على واشنطن التعويض عن تراجع قوتها الاقتصادية، إن من خلال تفوقها العسكري أو عبر جاذبية نموذجها السياسي ونمط حياتها الليبرالي. هذا بغض النظر عن إصرار جوزف ناي على فكرة القوة الأميركية الناعمة، وقيام فرانسيس فوكوياما في كتابه الجديد (بدايات النظام السياسي) بإعادة إنتاج نظريته عن نهاية التاريخ، للتأكيد أن النموذج السياسي الأميركي لا يزال المثال الكوني الصالح.

لكنّ توافر الشروط لا يكفي وحده. فقيام نظام دولي جديد يتطلب أفعالاً ومنافسات دولية، وربما خوض صراعات، ويوجب التخلي أيضاً عن فرضية أنّ النجاح الاقتصادي وحده قادر على تحقيق التوازن التاريخي مع الغرب. إذا كانت هذه هي رؤية الصين التي تنتظر تحول نجاحاتها الاقتصادية تلقائياً إلى مكاسب استراتيجية وفي الوقت المناسب، فإن رؤية أخرى تشق طريقها بثبات، هي الرؤية الإيرانية، وإلى حدّ ما الروسية، والتي ترى أن النجاح الاقتصادي شرط لازم لتحقيق التوازن، لكن الشرط الكافي هو تحقيق حضور استراتيجي يسهم في درء المخاطر ويتعامل مع التحديات ضمن أوسع دائرة، وفي أطول مدى ممكن.

عبد الحليم فضل الله
الأخبار العدد ١٦٤٤ السبت ٢٥ شباط ٢٠١٢

ندوات ومؤتمرات

"إصلاح السياسات الاجتماعية"
لا أنظمة حماية في الصّحة.. وفي التقاعد.. وفي البطالة

أراد «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق» أمس، في المحور الثالث لمؤتمره «إصلاح السياسات الاجتماعية: من الدعم الانتقائي إلى الرعاية الشاملة» درس كيفية الانتقال من الدعم الانتقائي والحماية الجزئية إلى الرعاية المؤسساتية الشاملة، فتبين أن إمكانية حدوث ذلك، مرتبطة بتحقيق شرط وحيد هو... «تغيير النظام». فخمسون في المئة من الشعب اللبناني هم خارج أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية والصحية (وهو رقم تداوله أكثر من محاضر في الندوات)، وليس لدى هؤلاء أمل في تغيير أوضاعهم في المدى المنظور، ما لم تدمج الهيئات الضامنة، واستمر الهدر في القطاع الصحي، واستمرت حماية الوكالات الحصرية لمستوردي الأدوية.

الضمان الصحي

في الجلسة الأولى التي أدارها النائب علي المقداد، حاول أربعة متخصصين في الشأن الصحي إيجاد سبل لتمويل التغطية الصحية الشاملة. فوجد الدكتور بهيج عربيد أن مؤسسة الضمان الاجتماعي تشكل أساساً لبناء نظام تأمين شامل، بعد عملية دمج لمختلف الهيئات الضامنة، الا في حال استمرت في واقعها الحالي، حينها يجب البحث في اعتماد آلية جديدة لخلق نظام جديد.

وكشف أنه، استناداً لبعض الدراسات، ارتفعت الحاجة إلى الاستشفاء في العام ٢٠٠٥، لتصل الى ٨،٦ في المئة لدى وزارة الصحة، و١٢،٥ في المئة في تعاونية الموظفين، و١٩ في المئة في الضمان الاجتماعي و٢٥ في المئة لدى القوى العسكرية. وقد زاد استهلاك الخدمات الشعاعية والمخبرية من حوالى ثمانية في المئة من الفاتورة الاستشفائية إلى حوالى ١٨ في المئة.

وطرح عربيد خيارات مختلفة لمشروع التأمين الشامل، يشمل أولها

كل مكونات الشعب اللبناني وفئاته الاجتماعية (إلغاء دور وزارة الصحة والتكليف المعطى لها) مع التأكيد على احترام المكتسبات الخاصة بموظفي الدولة والتأمينات العسكرية. والثاني أن تحتفظ وزارة الصحة العامة بتأمين حاجات المواطنين الصحية للفئة الاجتماعية المستفيدة من مساعدات الدولة (المعوقين وفئة الأكثر فقراً)، على أن تتكفل الدولة كما هي الحال الآن بتغطية الكلفة الإجمالية للمشروع. وتعمل الوزارة على دمج هذه المسؤولية بالجهود المبذولة لإعادة تنظيم قطاع الصحة في مجالات الرعاية الصحية والخريطة والبطاقة الصحيتين ونظام الاحالة والسياسة الدوائية وسواها.

ولفت عضو المجلس الوطني للضمان الاجتماعي عادل عليق الى أن المصروف على الصحة يرتفع بين ثمانية وتسعة في المئة سنوياً في حين ارتفع معدّل دخل الأسرة ٥،٦ في المئة. ومع ذلك تتناقص موزانة وزارة الصحة ليرصد لها اخيراً من الموازنة العامة ٦،٦ في المئة، ويبقى أن ٤٦ في المئة من تمويل الفاتورة الصحية يتكبده المواطنون.

وأوضح أن الأسباب التي تقف خلف زيادة الفاتورة الصحية تتمحور حول النسبة الكبيرة من المواطنين غير المضمونين الذين لا يخضعون لإدارة سليمة لشؤونهم الصحية، بالإضافة إلى ضعف استهلاك الخدمات الوقائية، حيث بلغت في العام ١٩٩٩، ٥،٥ في المئة حسب «نقابة الأطباء». ومن الأسباب أيضاً النظام الرقابي الضعيف لدى الجهات الضامنة وعدم التوازن في العقد مع المستشفيات، وعدم تطبيق الخريطة الصحية من قبل الوزارة، وارتفاع سعر الدواء بالمقارنة مع الدول الأخرى، وحصرية ٩٨ في المئة منها لصالح شركات محددة.

هكذا، اعتبر المدير العام «للهيئة الصحية الإسلامية» عباس حب الله أن هناك تحدّيا أساسيا في تنفيذ أي استراتيجية في ظلّ الفساد والهدر وترهل الدولة. وأكد أن أولى بوادر الحلول تبدأ حين ينظر إلى الحاجات الأساسية للمواطنين كحقوق إنسانية، وإلى المحتاجين كمواطنين، وإلى المواطن التابع كمواطن مشارك.

أما الدكتور إسماعيل سكرية فرأى أن الضمان ما زال يحاكي لغة الستينيات منذ تأسيسه. وينظر له كمؤسسة لـ«الهبش»، مقدماً مثالاً على ذلك الفواتير الوهمية والاستشفاء الوهمي، شارحا «منذ سنوات تحدثت عن ٧٥٠٠ استشفاء وهمي في إحدى المناطق، وعن هدر يقدر بخمسة وعشرين في المئة، أي مئة مليون دولار»، مشيرا إلى أن لبنان يملك ثاني أغلى فاتورة صحية في العالم بعد الولايات المتحدة.

وأوضح ان التنفيذ التدريجي لقانون الضمان الذي ينتهي بشمول جميع المواطنين، لم يطبق حتى الآن بالرغم من توسيع شريحة المستفدين

من التقديمات الصحية، كالسائقين العموميين وطلاب الجامعات، وان اقرار استفادة المضمونين الاختياريين من الضمان الصحي، أقر على عجل بأمر سياسي ومن دون ان تدرس تأثيراته المالية على التوازن المالي الخاص به، ما اوقع المضمونين والضمان والمستشفيات في واقع لا يحسدون عليه، وبات المضمونون يستجدون الاستشفاء على ابواب المستشفيات.

نظام التقاعد

إذا كان الأمل ضعيفاً بإرساء نظام تغطية صحية شامل، فإن موضوع بلورة نظام حديث للتقاعد بدا ميؤوساً منه، وفقاً لمداخلات المحاضرين في الجلسة التي تلت. وقد اختصرت كلمة الوزير شربل نحاس، ما كانت ستأتي عليه المداخلات اللاحقة.

واعتبر نحّاس انه ما من أحد يهتم بطمأنينة الناس بعد فترة عملهم لا سيما اننا نتحدث عن دولة «يرتهن فيها المسؤولون ويبيعون مواقفهم بأبخس الأثمان»، لافتا إلى ضرورة أن تكون كل المدفوعات للأجراء إلزامية و«تنزل في حساب مصرفي مرفوعة عنه السرية المصرفية وهذا مصاغ وموجود. وعلينا الأخذ بالاعتبار أيضا أن حصة الأجور من الناتج الإجمالي غير طبيعية، والمدخل الأساسي للتكافل هو النظام الضريبي وليس فقط الاشتراكات من الكتلة الهزيلة من الأجور».

أما أبراهيم مهنا فأكد أن المعاش التقاعدي الثابت بعد أربع سنوات لن يكفي المتقاعد في حال حدوث تضخم، و«معنى ذلك أنّه علينا ربط المعاش التقاعدي بنسبة مئوية من الأجور».

وبرهن المدير العام للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي عن ذلك بالأرقام، فلفت إلى أن ١٧ ألف شخص سحبوا تعويضاتهم بين العامين٢٠٠٧ و٢٠١١، وبلغ متوسط التعويض الواحد ١٥ مليون ليرة، ما يعني أن متوسط التعويضات لا يكفي المتقاعد لأكثر من سنتين. وهي معلومة استدعت تعليق نحاس الذي لفت إلى أن تعويضات نهاية الخدمة كانت لتزيد بحوالى ستين في المئة لو أدخل بدل النقل في صلبها.

وعدّد كركي سلسلة ملاحظات على مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، كما عدّلته اللجان النيابية المشتركة، منها الخلط بين السلطة التقريرية وبين السلطة التنفيذية بسبب تعيين أعضاء متفرغين في هيئة مكتب مجلس الإدارة، وعرقلة سير عمل المؤسسة بسبب تعدد الوصايات بين وزارتي العمل والمالية. ويحتاج المشروع بنظره، بعد تنفيذه قانونيا، إلى

استصدار خمسة وعشرين مرسوما، محذرا من تجاذبات سياسية يمكن أن تعيق بعض تفاصيل المشروع .

بدوره، دعا الدكتور هيام ملاط إلى توحيد أنظمة التقاعد، خصوصاً أنه في لبنان توجد ثلاثة أنظمة، واحد يعود إلى موظفي الدولة من العسكر الذين يتقاضون راتباً وتعويضاً عند نهاية الخدمة، وآخر مخصص لموظفي الدولة من المدنيين الذين يحتسب لهم ٣٤ شهراً بحسب الراتب الأخير الذي تقاضوه عند التقاعد، بينما يحسب للأجراء في القطاع الخاص خمسون شهراً بحسب الراتب الأخير.

ضمان ... لبطالة؟

انتهى المحور الثالث من المؤتمر حول إصلاح الضمان الاجتماعي، بمعالجة موضوع ضمان البطالة. الا أن المحبط كان أن المحاضرين اللذين توليا الإضاءة عليه أجمعا على أنه «خارج نطاق البحث على صعيد الدولة اللبنانية».

استهلت ممثلة «البنك الدولي» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدكتورة حنين السيّد مداخلتها بالتأكيد أن أنظمة الحماية في لبنان غير كافية، وتشوّه سوق العمل وتحدّ من الإنتاجية. وقدّمت مثالاً على نظام يضمن راتباً للمتعطلين عن العمل، بدأ العمل به في عدد من البلدان، إذ يُقتطع من راتب كل أجير جزء محدد لصندوق خاص، يعود إليه براتب شهري في حال واجه البطالة. وألمحت الى أن مثل تلك الأنظمة غير موضوعة في سلم الأولويات في لبنان، لكنها نوّهت بمشروع مكافحة الفقر الذي بـدأت تعـمل به وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال ما يعرف بشبكة الآمان.

من جهته، أشار الباحث الاقتصادي الدكتور كمال حمدان إلى أن وضع نظام ضمان للبطالة، يساهم في التخفيف من نسب الفقر، ويساعد في تعزيز استهلاك أسر المتعطلين عن العمل. ويقدّم ضمان البطالة لفئة الناس التي تكون قد عملت وتركت عملها لسبب أو لآخر، والتي تبحث عن عمل آخر. وفي أنظمة ضمان البطالة، يعطى العاطل عن العمل راتباً شهرياً لمدة زمنية محددة يساوي أربعين في المئة من أجره الأخير شرط أن لا يقل عن ثمانين في المئة من الحدّ الأدنى للأجور.

مادونا سمعان – السفير ١٧-٣-٢٠١٢

أخبار نقابية عربية

الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي

سنة ٢٠١٢ سنة إرساء عقد إجتماعي جديد

أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي في افتتاح أشغال الندوة الوطنية السنوية لقسم القطاع الخاص بالاتحاد العام التونسي للشغل أن سنة ٢٠١٢ ستكون سنة إرساء عقد اجتماعي جديد يكرس أهداف الثورة ويؤسس لعلاقات اجتماعية متطورة .

وأكد العباسي على ضرورة تعزيز المقدرة الشرائية للأجراء التي تدهورت معلنا عن تقديم المنظمة لمطلب التفاوض من أجل تحسين المقدرة الشرائية خصوصاوأن الظروف المادية للطبقة الشغيلة شهدت تراجعا ملحوظا مما يتطلب مراجعة حقيقية من أجل إعادة الدورة الاقتصادية بالبلاد .

وتحدث الأمين العام للاتحاد عن أهم الملفات المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية والسياسية مؤكدا أن المنظمة ستحرص على حماية مكاسب الثورة وستواصل جهدها من أجل حماية الثورة والعناية بالتنمية والتشغيل وإرساء عدالة جبائية حقيقية.

ولدى تطرقه إلى ملف السياحة دعا الأمين العام للاتحاد الحكومة بصياغة خطاب واضح ومطمأن تجاه السياح، خطاب يتجسد من خلال توفير الأمن و الطمأنينة للسياح حتى ينجح الموسم السياحي القادم.

كما دعا الأخ حسين العباسي لإعداد تصور جديد للهيكلة وستتم مناقشة المقترحات ضمن الهياكل وسيتم عرضه على المجلس الوطني القادم كما أعلن عن عزم المنظمة تعزيز تواجد المرأة داخل هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل وكان بلقاسم العياري الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص قد أكد أمام الحاضرين من الكتاب العامين المساعدين المسؤولين عن القطاع الخاص في الجهات والقطاعات عن اعتزام القسم الاهتمام بالنقابات التي تم تأسيسها

حديثاً إضافة إلى إعداد برنامج المفاوضات الاجتماعية القادمة.

ويأمل القسم إبتكار الاقتراحات والتصورات من أجل تجاوز الصعوبات التي يواجهها عمال القطاع الخاص .

وسيتم عرض برنامج القسم وبرنامج مفصل حول نشاط القسم لهذه السنة، المفاوضات الاجتماعية والانتساب.

احياء الذكرى ١٣ لوفاة الزعيم النقابي الحبيب عاشور

كلمة الأخ حسين العباسي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في ذكرى وفاة الزعيم النقابي الحبيب عاشور

الأخوات والإخوة،

لقد طبع إسم الحبيب عاشور تاريخ الاتحاد قبل الاستقلال وبعده، وارتبط تاريخه بأهم الفترات الحاسمة للحياة السياسية والاجتماعية في تونس.

فمن أحداث AOUT ١٩٤٧ التي كان بطلها دون منازع إلى مؤتمر الحزب الدستوري بصفاقس عام ١٩٥٦ والذي لعب فيه دورا حاسما في الصراع الذي كان دائرا آنذاك بين الشقّ البورقيبي والشقّ اليوسفي.

إلى أزمة ١٩٦٥ التي كان مردّها رفض الحبيب عاشور الامتثال للأوامر القاضية بإقامة علاقة تبعية بين المؤسسة النقابية والحزب وفق ما أقره مؤتمر بنزرت سنة ١٩٦٤ حيث رفض إشراف أي طرف غير نقابي على انتخابات الاتحاد وعارض التخفيض في قيمة الدينار وهو ما أدّى إلى افتعال قضية ضده والزجّ به في السجن.

إلى مرحلة الصحوة النقابية التي انطلقت منذ بداية السبعينات وتمحورت حول المطالبة بالحريات العامة والفردية ومراجعة القواعد التي كانت تحكم العلاقات الشغلية.

إلى أزمة ٢٦ Janvier ١٩٧٨ التي مثلت منعرجا في علاقة الاتحاد بالسلطة وكانت نقطة البداية لمعركة رفع وصاية الحزب الحاكم على الاتحاد.

لقد كانت أحداث ٢٦ Janvier ١٩٧٨ مؤامرة استهدفت نزعة الاستقلالية لدى الحركة النقابية والتي تجسدت بالخصوص في استقالة الحبيب عاشور من الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري وفي قرار المجلس الوطني للاتحاد المنعقد في Janvier ١٩٧٨ الذي ألغى الجمع بين المسؤوليات النقابية والمسؤوليات الحزبية.

لكن إرادة النقابيين كانت أكبر وأعظم بكثير من أن تهزها المؤامرات وان تثنيها حملات القمع والتقتيل التي نالت المئات من المناضلين والمناضلات و لم تمض سوى سنتين حتى استعاد الاتحاد شرعيته مدعوما هذه المرة إلى جانب مشروعيته التاريخية بمشروعية شعبية جماهيرية شعارها الاستقلالية والحرية والكرامة الوطنية.

وقد كانت أزمة ١٩٨٥ آخر ملاحم الحبيب عاشور حيث استهدف محمد مزالي هذا الأخير وأبناءه فوضعه هو قيد الإقامة والمراقبة في منزله ولفقت ضد ابنه حبيب تهمة الحصول على عمولات خلال إدارته لمؤسسة تأمينات الاتحاد وزجّ بابنه ثامر في ٢ نوفمبر ١٩٨٥ في السجن وقد كان يشغل خطة مدير عام نزل اميلكار.

وتلاحقت التتبعات ضد الرجل في شكل اتهامات متعددة الأوجه ومؤامرات استهدفت إخماد صوته وإلغاء دوره في صنع القرار النقابي والسياسي.

لقد مرت ١٣ سنة على رحيل الحبيب عاشور رحمه الله... لكن الرجل العظيم لا يزال حاضرا في وجداننا رمزا للشجاعة والتضحية والجرأة والاستقلالية...ان التاريخ لا يقف عند بابه الكبار ولا يكتب مادته إلا من شمائلهم وفضائلهم ونضالاتهم وتضحياتهم والزعيم الحبيب عاشور هو من أولئك الكبار...

الأمانة العامة لاتحاد الفلاحين والتعاونيين والزراعيين العرب في يوم الأرض قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية ومعيار لعداوة وصداقة الأمة

اصدرت الأمانة العامة لاتحاد الفلاحين والتعاونيين والزراعيين العرب بيانا بتاريخ ٢٨-٣-٢٠١٢ بمناسبة يوم الأرض، أكدت فيه أنه " يطل علينا يوم الارض هذا العام والقضية الفلسطينية ما زالت أولى قضايا الامة العربية والقضية الأهم على مستوى العالم ، حيث ما زالت الاسباب التي دفعت شعبنا الفلسطيني الى تفجير انتفاضته الباسلة والتعبير عنها بيوم الأرض قائمة ، فالعدوان الصهيوني مازال قائما ، يحاول قطع جذور شعبنا مع أرضه وترابه من خلال عمليات التهويد المستمرة لأرض فلسطين وخاصة القدس الشريف ومسجدها أولى القبلتين ، حيث تعمل آلة الهدم الصهيوني فيه كل يوم بحثا عن الهيكل المزعوم ، : واضاف بيان الامانة العامة لاتحاد الفلاحين والتعاونيين والزراعيين العرب " ويأتي يوم الأرض هذا العام وغزة ما زالت تحاول مداواة جراحها جراء القصف المستمر عليها والحصار الجائر والذي حوّلها الى أكبر سجن في العالم ، ولفت البيان الى أن " كل ذلك يتم ويحدث وسط صمت وتجاهل دولي عن جرائم الصهيونية بل ويتم ذلك بتأييد وحماية من أمريكا وأوروبا ويساهم التخاذل العربي في احكام الخناق على شعبنا الفلسطيني .

واذ دعت الامانة العامة الشعب الفلسطيني لتوحيد صفوفه ومتابعة النضال والصمود أكدت على وجوب عودة شعبنا العربي الى " اعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية والموقف منها هو المعيار لصداقة أوعداوة الأمة . وطالبت الامانة العامة لاتحاد الفلاحين والتعاونيين والزراعيين العرب الأمة بـ " تقديم الدعم المادي والمعنوي لابناء شعبنا الفلسطيني حتى تحقيق اهدافه الوطنية في بناء الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين وتحرير الأرض .

عمران المقدمي يعود الى ارض الوطن في نيسان

كانت صدى النقابات قد أعلنت في عددها الواحد والستين بمناء على معطيات وتحضيرات أن رفاة الشهيد عمران الكيلاني المقدمي ستنقل الى أرض تونس الحبيبة في اذار ٢٠١٢، لكن مستجدات دخلت على نوع وحجم التحضيرات ومراسم التشييع في تونس فرضت تأجيل نقل الرفاء المباركة للشهيد المقدمي الى الثامن من نيسان المقبل ٢٠١٢

وصية الشهيد عمران المقدمي

إلى أهلي وأخوتي، وأحبتي ورفاقي الاعزاء، بهذه العبارة الحاملة لاكثر من معنى، ابعث اليكم بخطابي هذا، وانا متوجه الوجهة التي طالما انتظرتها، وجاءت اللحظة لتنفيذها، كم صعب على المرء توديع الاحبة، ولكن في سبيل الهدف الاسمى يهون الوداع.

أهلي الاحبة

لا تعجبوا أني منذ الصغر لطالما كنت اطمح لاخطو في درب الذين مثّلا لي أمثلة في درب مسيرة شعبي، وقدرتهما على التضحية والعطاء. لقد أخذت من أبي وأخي حب التضحية والعطاء وعشق الارض، وها انا ذا اجسد قناعتي هذه على أرض الواقع ، على تراب فلسطين الحبيبة ، كما جسدا قناعاتهما على أرض تونس الخضراء، ولي كل الثقة لأن يظل إسمي يذكر بينكم بكل فخر وشرف، وأن تعلّموا أخوتي هذه المبادئ والقناعات.

أمي الحبيبة

وصيتي اليك أن لا تحزني ولا تلبسي السواد يوم عرسي، بل زغردي وكبّري، ولتنشري الورود في الدروب التي سلكتها، ولتحفظي عني أحلى ذكريات، فانا ما فتئت أذكرك، وأطلب رضاك للأبد، ولا أقول الوداع، بل في فلسطين اللقاء.

ابنكم البار "عمران كيلاني المقدمي"

عيون على العدو

السؤال الأصعب منذ ١٩٤٨.. هل نواجهه تهديد وجودي

يجب على من يؤيدون هجوما على ايران ان يجيبوا بصدق عن عشرة اسئلة حاسمة.

١. هل نفد وانقضى كل احتمال لأن يوقف المجتمع الدولي المشروع الذري الايراني بحصار سياسي اقتصادي؟
٢. وهل من الواضح تماما ان الأميركيين لن يصدوا المشروع الذري الايراني في ٢٠١٣ بهجوم جوي؟
٣. وهل سيؤخر هجوم اسرائيلي حقا المشروع الذري الايراني خمس سنوات على الأقل؟
٤. أولن يشعل هجوم عسكري حربا اقليمية دامية وحربا طائفية؟
٥. ألن يسبب رد ايران وحزب الله المضاد قتلا جماعيا فظيعا لا تستطيع الجبهة الاسرائيلية الداخلية الصمود أمامه؟
٦. ألن تفصم عملية اسرائيلية ليست عن رأي الولايات المتحدة الحلف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؟
٧. ألن تنشيء الازمة الاقتصادية العالمية التي ستحدث على أثر العملية موجة ارتدادية معادية للصهيونية ومعادية للسامية تعرض دولة اليهود للخطر؟
٨. ألن يضر هجوم على شافز بديمونة خاصة؟
٩. ألن يُسقط الهجوم نظام العقوبات الاقتصادية ويمنح الايرانيين بذلك تسويغ الحصول على القدرة الذرية سريعا؟
١٠. ألن يسبب هجوم على ايران ان تصبح اسرائيل بعده نبتة برية في سهب قاحل؟.

ويجب على معارضي الهجوم على ايران ان يجيبوا بصدق عن عشرة اسئلة مصيرية.

١. هل يستطيع اسرائيليو القرن الواحد والعشرين الاستمرار في العيش في الوقت الذي تغشاهم فيه مظلة شيعية؟
٢. هل تستطيع اسرائيل ان تصمد للحروب التقليدية التي لا تُحصى التي ستنشب على حدودها على أثر حصول ايران على القدرة الذرية؟
٣. هل تستطيع اسرائيل ان تواجه شرقا اوسط ذريا ومتطرفا ومجنونا؟
٤. هل تبقى اسرائيل حينما تدير الولايات المتحدة لها ظهرها لأنها ستكون مجبرة على مهادنة القوة الذرية الصاعدة ايران؟
٥. هل ستبقى اسرائيل في العزلة السياسية التي ستُدفع اليها حينما تسيطر ايران الذرية على الخليج وتُملي على العالم أسعار النفط؟
٦. وهل ستكون ديمونة كافية لمواجهة حصول السعودية وتركيا ومصر المتوقع على القدرة الذرية؟
٧. وهل ستقدم ديمونة ردا على خطر ارهاب ذري؟

٨. وهل ستستطيع اسرائيل ان تصمد لوضع تُنهي فيه الذرة الايرانية السلام وأمل السلام؟
٩. وهل ستستطيع اسرائيل ان تصمد لوضع توجب الذرة الايرانية عليها فيه ان تعيش على سيفها في كل يوم وكل ساعة في قسوة لم نعرف لها مثيلا قط؟
١٠. وهل نحن مستعدون لقبول مخاطرة ١ في المائة ان تنفجر قنبلة ذرية فوق تل ابيب؟.

ان صورة الوضع قاتمة. فسياسة الاحباط الاسرائيلية كسبت وقتا لكنها فشلت. وسياسة المهادنة الدولية أحدثت وهما وانهارت. واستُعملت العقوبات متأخرة كثيرا وبقوة صغيرة كثيرا ويُشك كثيرا في ان توقف ايران قبل فوات الأوان. ولم تنجح قمة واشنطن ايضا. ولا يوجد تنسيق استراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل. ولا توجد ثقة بين باراك اوباما وبنيامين نتنياهو. ولم يضمن رئيس الولايات المتحدة لرئيس حكومة اسرائيل ان يصد ايران بكل ثمن بعد تشرين الثاني فورا.

وهكذا فان العالم الذي كان يفترض ان يُخلص دولة اليهود من المعضلة الفظيعة التي تواجهها لا يفعل هذا. صحيح يمكن ان تحدث معجزة بعد. وربما تنكسر ايران في اللحظة الاخيرة. وربما تصحو الولايات المتحدة على شفا الهاوية. لكن الشعور في القدس في آذار ٢٠١٢ هو بأن اسرائيل وحدها، وحدها تماما. فقد أخذنا نقترب من المفترق الاخير.

لا يجوز لنا ان نخطيء هذه المرة. لا يجوز ان نخطيء بأي وجه من الوجوه. يوجد عشرة اسئلة هنا وعشرة اسئلة هناك، والسؤال الواحد والعشرون هو هل نهاجم أم لا نهاجم. وبازاء هذا السؤال الوجودي لا يوجد يمين ولا يسار ولا أشرار ولا أخيار ولا مُهيجوا حرب وعاجزون. وازاء هذا السؤال الوجودي لا يجوز لنا ان نتحمس ولا يجوز ان نُزيف ولا يجوز ان نفكر تفكيرا جامدا. يجب ان يكون النقاش بيننا في المفترق الاخير عميقا وحكيما ومسؤولا وصافيا وباردا. لأن السؤال الواحد والعشرين هو أصعب سؤال واجهناه منذ أيار ١٩٤٨، انه سؤال حياة وموت".

المصدر: "هآرتس- آري شبيط"

ولادة العقيلة زينب عليها السلام

نبارك للأمة الاسلامية ذكرى ولادة عقيلة الطهر السيدة زينب بنت الإمام علي ابن أبي طالب عليهما السلام في الخامس من شهر جمادى الأولى.

كرامة الولادة

قد شاء الله تعالى أن يكرّم هذه السيدة الجليلة منذ ولادتها حينما أتت بها أمها الزهراء عليها السلام إلى أبيها أمير المؤمنين عليه السلام قائلة له: "سمِّ هذه المولودة". فأجاب عليه السلام: "ما كنت لأسبق رسول الله صلى الله عليه وآله". وكان جواب النبي صلى الله عليه وآله بعد قدومه من سفره حينما طلب منه الأمير عليه السلام أن يسميها: "ما كنت لأسبق ربي"، عندها هبط جبرائيل عليه السلام قائلاً: "سمِّ هذه المولودة زينب فقد اختار الله لها هذا الاسم".

عبادة زينب عليها السلام

لقد تحدّث علماء السيرة عن عبادة زينب بنت علي ابن أبي طالب عليه السلام فقالوا: "لقد كانت في عبادتها ثانية أمها الزهراء عليها السلام وكانت تقضي عامة لياليها بالتهجد وتلاوة القرآن".

ويصفها بعضهم بالقول:.. كانت عليها السلام كثيرة الخلوة بربها غارقة في سبحات مناجاتها حتى إذا ضمها الليل وغارت النجوم وهدأت الأصوات وسكنت الحركات ونامت العيون وأغلقت أبواب الملوك نصبت أقدامها للعبادة فبدت سريعة الدمعة كثيرة الخوف كبيرة الرجاء تناجي ربها وتقول: يا من لبس العز وتردى به،وتعطف بالمجد وتحلى به، أسألك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامات التي تمت صدقاً وعدلاً، أن تصل على محمّد وآل محمّد الطيبين الطاهرين وأن تجمع لي خيري الدنيا و الآخرة.

زينب عليها السلام وصلاة الليل

لقد كانت زينب رضوان الله تعالى عليها وعلى أبويها وأخويها معروفة بمحافظتها على صلاة الليل حيث كانت تعتبر أنها من المخاطَبين بإقامة هذه الصلاة، فقد روى ابن عباس: قرأت زينب بنت علي عليهما السلام قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ... قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً ... نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ... أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ... وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ) فقالت رضوان الله تعالى عليها: نحن نشترك مع جدنا صلى الله عليه وآله في قوله تعالى: (وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ)، فنحن بفضل الله من هذه الطائفة.

وفي هذا الإطار يروي صاحب (مثير الأحزان) العلاّمة الشيخ شريف الجواهري رحمه الله: قالت فاطمة بنت الحسين عليهما السلام:.. وأما عمتي زينب عليها السلام فإنها لم تزل قائمة في تلك الليلة (أي العاشر من المحرم) في محرابها تستغيث إلى ربها فما هدأت لنا عين ولا سكنت لنا رنة، هذا في صلاة واقعة الطف، وأما بعدها فيروي أنها رضوان الله تعالى عليها

ما تركت تهجدها حتى ليلة الحادي عشر من محرم وروي عن الإمام زين العابدين عليه السلام أنه قال: رأيتها تلك الليلة تصلي من جلوس.

وحتى في أثناء مسيرة السبي يروي بعض المتتبعين عن الإمام زين العابدين عليه السلام أنه قال: إن عمتي زينب كانت تؤدي صلواتها من قيام الفرائض والنوافل عند سير القوم بنا من الكوفة إلى الشام وفي بعض المنازل كانت تصلي من جلوس فسألتها عن سبب ذلك فقالت أصلي من جلوس لشدة الجوع والضعف من ثلاث ليال لأنها كانت تقسّم ما يصيبها من الطعام على الأطفال..

وفي رواية أيضا عن الإمام السجّاد عليه السلام أنه قال: "إن عمتي زينب مع تلك المصائب و المحن النازلة بها في طريقنا إلى الشام ما تركت صلاة الليل".

ولعل هذا يكشف جانباً مما روي بأن الإمام الحسين عليه السلام لما ودّع أخته زينب عليها السلام وداعه الأخير قال لها: يا أختاه لا تنسيني في صلاة الليل.

فالسلام عليها يوم ولدت و يوم توفيت و يوم تبعث حية

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

خبر وتعليق

مهلا يا أصحاب المعالي الوزراء!

الخبر: قال وزير السياحة فادي عبود في ملف فضيحة المواد الغذائية الفاسدة أن "التضخيم والتضليل اكبر صفعة للسياحة وظلم لأصحاب المطاعم الذين هم في موقع الضحية"، مشددا على أنه "يجب وقف الهجوم المسعور على الفنادق والمطاعم". ونستهلك ألف طن يوميا، و ٩٠٪ من اللحوم هي مذبوحة سنويا.

التعليق: السياحة يا معالي الوزير ليست اهم من صحة الانسان اللبناني، اللحوم الفاسدة التي ظهرت في لبنان ليست بالحجم القليل، والمحصور مكانا، وبالتأكيد زمانا. اندري كم من اللحوم والمواد الفاسدة بيعت وانتشرت على مساحة الوطن، ولا ندري إن كانت مقاربات المسؤولين عن مكافحة هذه الظاهرة ستفضي الى نتيجة، لا يكون همك يا معالي الوزير المطاعم والفنادق، فهم ليسوا مخدوعين، هم دائما تجار يبحثون عن الربح، والربح الفاحش الذي يطلبونه، يدفعهم الى شراء اللحم الفاسد بالسعر الأرخص، وهذا ما شجع تجار الموت على المتاجرة بمواد القتل ، المطلوب الآن قرارات وتدابير حاسمة، وليس البكاء على من استمتعوا لزمن بمال لا ندري كم من الضحايا رحلوا عن هذه الدنيا بنتيجته، أو هم بانتظار الرحيل بسبب شهوته والسعي اليه باي ثمن، اليس هؤلاء من شجع الفاسد ووفر له أحد أهم أسواق فساده. والمشكلة يا معالي الوزير أنه مع كل ما شهدناه من فساد، لم نر أحدا دخل السجن، و لم نر مستودعا اقفل، و لم نر تدبيرا في هذا الملف يشفي الصدر، وجل ما كان اجتماعات وتصريحات وغيرة ناشفة على سمعة البلد، ثم يا معالي الوزير، حركة السوق تدل على أن اصحاب المطاعم والفنادق الضخمة لا يرفدون مطابخهم من اللحوم المذبوحة محليا، فاللحوم المذبوحة يوميا والمعروضة في الأسواق المحلية للقصابين، زبائنها بيوتات ما زالت محافظة على نوعية طعامها، وعلى مطبخها الذي هو صنع يديها، وتعرف ماذا تأكل، اما اولئك الذين اعتادوا للأسف على ارتياد المطاعم، و"الديلفري"، فهم الذين كانوا عرضة لطعام القتل الذي نشرته المطاعم، وليس بالضرورة أن يكون قاتلا في حينه، فربما بعد حين تظهر الآثار، وربما هي ظاهرة في أنواع من الامراض لم نكن نعرفها. ماذا تقول يا معالي الوزير في ما أعلن في ٢٧-٣-٢٠١٢ عن إصابة أشخاص بالتسمّم الغذائي في منطقة عكار، وحالة القلق والهلع التي حصلت في تلك المنطقة ،مهلا يا معالي الوزير، ومهلا يا معالي الوزراء الآخرين الذين ملأتم دنيا لبنان ضجيجا، وعاتبتم الاعلام – وإن بود – على حماسهم الاعلامي بهذاالملف، نحن نحترم جهودكم في السعي على معالجة الملف، لكن العبرة بالنتائج، فسمعة لبنان هي بالعمل على استئصال بذور الفساد في هذا الملف وفي غيره، فهل يملك أحدكم حتى الآن جردة حساب بكل من تلوثت يداه بهذا النوع من الفساد، وما العدد الذي تمت معاقبته، هل تستطيعون القول أن حراككم في هذا الملف شكل عقوبة رادعة، يستطيع معها المواطن الاطمئنان الى استهلاكه الغذائي في لبنان؟ نحن نقول كلا، قولوا أنتم نعم.

المستشفيات تأخذ المرضى رهائن توخيا لربح أعلى

الخبر: نفّذت المستشفيات تهديدها بتاريخ الاثنين ٢٦-٣-٢٠١٢، فتوقفت عن استقبال مرضى «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» البالغ عددهم مليوناً و ٢٦٠ ألف مضمون ومستفيد لمدة أسبوع. هؤلاء لن يسمح لهم بدخول المستشفيات على حساب «الضمان» إلّا في حالة واحدة: احتمال موت المريض.

التعليق: أي بعد انساني بعد لمستشفيات لبنان الخاصة ، وهي تأخذ المريض رهينة، لتحقق بعض مطالبها، المال مقابل الوجع والألم والمعاناة، أي عدالة هذه؟! من من اللبنانيين يصدق أن المستشفيات في لبنان ، هي جمعيات خيرية، لا تبغي الربح في تقديمها لخدمات الطبابة والاستشفاء، وأي من اللبنانين يصدق أن فاتورة المستشفى التي تقدم لتعاونية موظفي الدولة، أو للصندوق الوطني للضمان الجتماعي، هي فواتير خالية من التلاعب، وبالتالي تحقيق الارباح الاضافية المتجاوزة لكل تعرفة قائمة. ومن قال أن المستشفيات لا تفرض على مرضى الضمان تسديد فواتير جانبية تقارب احيانا الفاتورة المقدمة للضمان بعناوين باتت معروفة، ما تطالب به المستشفيات من رفع للتعرفة هو خوة وتشبيح ، تماما كما تفعل العصابات، والخضوع لها اعتداء على أموال العمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واعتداء على المال العام. آن الأوان لتحرك مضاد تقوده النقابات العمالية بوجه عصابات التشليح وفرض الخوات على أبواب المستشفيات، لقد أعلن وزير العمل القاضي سليمم جريصاتي رفضه المساس بحق الناس بالصحة فكيف يترجم هذا الرفض ضبطا للمخالفات في الاستخدام في المستشفيات، وفي التزامها دفع الأجور القانونية وبدل النقل للموظفين وللعمال؟. أما آن لآوان لوزارة الصحة لاخراج الدولة والمواطنين من ابتزاز المستشفيات الخاصة، فيتم تفعيل المسشفيات الحكومية القائمة وتشييد المزيد منها، وتوفير الخدمات الاستشفائية العالية الجودة نوعا وسعرا، لتصبح خيار العمال والموظفين وجميع المواطنين، لنرى بعدها ماذا ستفعل المستشفيات الخاصة؟.